

GC(59)/4

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

المؤتمر العام

الدورة العادية التاسعة والخمسون

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GC(59)/1 وإضافتها Add.1)

تعيين المراجع الخارجي

ملخص

- ستنتهي فترة عمل مراجع حسابات الوكالة الخارجي الحالي – وهو المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند – عند استكمال عملية مراجعة البيانات المالية للوكالة لعام ٢٠١٥. لذا سيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية المقبلة، أن يعين مراجع حسابات خارجي يتولى مراجعة البيانات المالية للوكالة للسنتين الماليتين ٢٠١٦ و ٢٠١٧.
- وكانت الدول الأعضاء قد دُعيت – في مذكرة الأمانة 3/Note 2015، المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (الملحق ١) – إلى تسمية المرشحين لكي ينظر المؤتمر العام في تلك الترشيحات أثناء دورته العادية لعام ٢٠١٥. وحددت المذكرة بأنه ينبغي أن تشمل الترشيحات ما يلي: السيرة الذاتية للمرشح؛ وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب مراجع الحسابات العام في الدولة العضو التي تتقدم بالترشيح؛ وتوضيح لنطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها ولتخصصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛ وعرض لنهج مراجعة الحسابات؛ وعدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة؛ وعرض لأتعاب مراجعة الحسابات المقترحة (معبّراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستخصص لمراجعة البيانات المالية للوكالة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.
- وقد تلقت الأمانة ترشيح كل من المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند (الملحق ٢)، ومجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا (الملحق ٣)، ولجنة مراجعة الحسابات التابعة لجمهورية الفلبين (الملحق ٤). ولم تقدم أي ترشيحات أخرى إلى الأمانة. ويقدم الملحق ٥ ملخصاً عن تفاصيل المرشحين.
- ونظر مجلس المحافظين في هذه المسألة في اجتماعه في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ولم يقدم المجلس أي توصية بشأن هذه المسألة إلى المؤتمر العام.

الإجراء الموصى به

- يُرجى من المؤتمر العام تعيين مراجع حسابات خارجي وفقاً للقاعدة المالية ١٢-١ من اللائحة المالية للوكالة، لكي يراجع البيانات المالية للوكالة للسنتين الماليتين ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

ملحوظة من الأمانة

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

تتشرف الأمانة بإحاطة الدول الأعضاء علماً بأن فترة العمل الحالية لمراجع حسابات الوكالة الخارجي (أي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند) تنتهي باستكمال مراجعة البيانات المالية للسنة المالية ٢٠١٥. وسيكون من الضروري على المؤتمر العام، في دورته العادية التاسعة والخمسين، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أن يعين مراجعاً خارجياً لمراجعة البيانات المالية للسنتين الماليتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد جرت العادة على أن يكون التعيين لمدة سنتين، ولكن يمكن تمديده.

والدول الأعضاء مدعوة لتسمية المرشحين الذين توّد من المؤتمر العام أن يقوم، في دورته العادية التاسعة والخمسين، بالنظر في أمر تعيين أحدهم مراجعاً خارجياً للوكالة. ومرفق بهذه الوثيقة النص الكامل للمادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية لتنظيم عمليات مراجعة البيانات المالية للوكالة.

وينبغي أن تشمل الترشيحات على ما يلي:

(أ) سيرة ذاتية للمرشح وتفاصيل عن الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب المراجع العام، مع بيان لنطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها ولتخصصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛

(ب) وعرض لنهج المراجعة، وعدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة؛

(ج) وأتعاب المراجعة المقترحة (معبّراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستخصص لمراجعة حسابات عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

وينبغي أن تشمل أتعاب المراجعة المقترحة الرواتب المتعلقة بالمراجعة، وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى، وتكاليف السفر، ونفقات إعاشة المراجع الخارجي ومعاونيه. كما يتعيّن أن تغطي تكاليف السفر الانتقال من مكتب المراجع العام إلى المقر الرئيسي للوكالة في فيينا، وإلى مكاتب الوكالة الأخرى إذا ما ارتئي أن ذلك ضروري لأغراض المراجعة.

وينبغي أن تصل الترشيحات إلى المدير العام في أقرب وقت ممكن، على أن يكون آخر أجل يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، حتى يتسنى إتاحة وقت كافٍ لإجراء استفسارات إضافية والقيام بعد ذلك بإحالة اقتراح من مجلس المحافظين بهذا الشأن كي ينظر فيه المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وسوف يسرّ شعبة الميزانية والمالية التابعة للوكالة أن تقدم ما عساه أن يكون مطلوباً من معلومات أو إيضاحات إضافية.

٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥



AM.V/2 الصفحة ١٧	الشؤون المالية	الجزء الخامس
تاريخ الإصدار: ٢٠١٠-٩-٢٩	اللائحة المالية	القسم ٢

المادة الثانية عشرة - المراجعة الخارجية

تعيين المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٠١

يُعيّن المؤتمر العام، لمدة يحددها هو، مراجعاً خارجياً، يكون مراجعاً عاماً (أو موظفاً يمارس وظيفة مماثلة) في إحدى الدول الأعضاء.

مدة خدمة المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٠٢

إذا تَوَقَّف المراجع الخارجي عن شغل وظيفته كمراجع عام (أو عن ممارسة وظيفة مماثلة) في بلده، تنتهي بناءً على ذلك ممارسته لوظيفته كمراجع خارجي وَيَخْلُفُهُ كمراجع خارجي خليفته كمراجع عام. ولا يجوز في غير هذه الأحوال إبعاد المراجع الخارجي أثناء ممارسته لوظيفته، إلا عن طريق المؤتمر العام.

إجراء المراجعة

القاعدة ١٢-٠٣

رهنأ بأيّ توجيه خاص يصدره المؤتمر العام أو المجلس، تُجرى كلّ مراجعة للحسابات يُطلَب من المراجع الخارجي القيام بها وفقاً للاختصاصات الإضافية المبينة في مرفق هذه اللائحة.

مسؤولية المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٠٤

يكون المراجع الخارجي مستقلاً تماماً ومسؤولاً ومسؤولية كاملة عن إجراء المراجعة.

التدقيقات المحددة

القاعدة ١٢-٠٥

يجوز للمؤتمر العام وللمجلس مطالبة المراجع الخارجي بإجراء بعض التدقيقات المحددة وإصدار تقارير منفصلة بالنتائج.

تقديم تسهيلات للمراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٠٦

يقدم المدير العام للمراجع الخارجي التسهيلات المطلوبة للقيام بالمراجعة.

استخدام المراجعين المحليين

القاعدة ١٢-٠٧

كلما اقتضى الأمر إجراء تدقيق محلي أو تدقيق خاص، يجوز للمراجع الخارجي أن يستعين بخدمات أيّ مراجع عام وطني يكون مستوفياً للشروط المطلوبة لتعيينه مراجعاً خارجياً، أو أن يستعين بخدمات مراجعين تجاريين عموميين ذوي سمعة طيبة.

إحالة تقرير المراجعة

القاعدة ١٢-٠٨

يُحال تقرير المراجع الخارجي إلى المجلس لإبداء ملاحظاته عليه، ثم يحيل المجلس التقرير إلى المؤتمر العام وفقاً للقاعدة ١١-٠٣. ويكون ممثل عن المراجع الخارجي حاضراً عندما يبدأ المجلس أو أيّ جهاز تابع له النظر في تقرير المراجع الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يتخذ المدير العام الترتيبات من أجل حضور ممثل للمراجع الخارجي عندما ينظر المجلس أو المؤتمر العام في التقرير فيما بعد، إذا طلبت ذلك دولة عضو، أو إذا استصوب المدير العام نفسه ذلك، أو إذا اعتبر المراجع الخارجي ذلك ضرورياً.

اختصاصات إضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١- يقوم المراجع الخارجي بمراجعة حسابات الوكالة، بما فيها جميع الصناديق الاستثمارية والصناديق الخاصة، بالشكل الذي يراه ضرورياً لكي يقتنع:

(أ) بأن البيانات المالية مطابقة لدفاتر الوكالة وسجلاتها؛

(ب) وبأن المعاملات المالية المسجلة في البيانات قد تمت وفقاً للقواعد المالية واللائحة المالية والأحكام الخاصة بوضع الميزانية وغير ذلك من التوجيهات المنطبقة؛

(ج) وبأنه قد تمّ التحقق من الأوراق المالية ومن الأموال المودعة في المصارف والموجودة في صندوق الوكالة، إما بشهادة أنت مباشرة من الجهات الوديعة لأموال الوكالة أو عن طريق العدّ الفعلي.

٢- رهنأ بأحكام اللائحة المالية، يكون المراجع الخارجي الحکم الوحيد فيما يختصّ بالقبول الكامل أو الجزئي للتصديقات الصادرة عن المدير العام أو من ينوب عنه، ويجوز له إجراء ما يراه من عمليات تدقيق وتمحيص مفصلة بشأن كافة السجلات المالية، بما في ذلك السجلات المتعلقة باللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها.

٣- للمراجع الخارجي أن يُخضع للاختبار عولية المراجعة الداخلية. وله أن يضع ما يراه ضرورياً من تقارير في هذا الشأن تُرفع إلى المجلس أو إلى المدير العام لإحالتها، حسب الاقتضاء، إلى المؤتمر العام.

٤- يؤدي المراجع الخارجي والموظفون العاملون تحت إشرافه القسم الذي يعتمده المجلس. وعلى إثر ذلك يصبح في وسعه أن يطلع، في كل الأوقات المناسبة، على جميع دفاتر الحسابات والسجلات التي يرى أنها لازمة للقيام بالمراجعة. أمّا المعلومات السرية المحفوظة في سجلات الأمانة، والتي يحتاج إليها المراجع الخارجي لأغراض المراجعة، ففتح له إذا وجّه طلباً بشأنها إلى المدير العام. وإذا رأى المراجع الخارجي أن من واجبه أن يسترعي انتباه المجلس أو انتباه المؤتمر العام إلى أمرٍ ما تتسم الوثائق المتعلقة به كلها أو بعضها بالسرية، فعليه أن يتجنّب الاقتباس المباشر منها.

٥- يجوز للمراجع الخارجي، بالإضافة إلى مراجعة الحسابات، أن يبدي ما يراه ضرورياً من ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية ونظام المحاسبة، والضوابط المالية الداخلية، وبصفة عامة بشأن الآثار المالية للممارسات الإدارية.

٦- إلا أنه لا يجوز للمراجع الخارجي بأي حال أن يُضمّن تقريره عن مراجعة الحسابات أيّ انتقاد إلا بعد أن يتيح أولاً للمدير العام فرصة لشرح الموضوع محلّ الملاحظة. وأيّ اعتراض بشأن أيّ بند يثيره المراجع أثناء تدقيق الحسابات يتمّ إبلاغه على الفور إلى المدير العام أو إلى مدير شعبة الميزانية والمالية.

٧- يُعدّ المراجع الخارجي تقريراً عن الحسابات يتضمّن ما يلي:

(أ) مدى وطبيعة عملية التدقيق التي أجراها، ومدى وطبيعة أيّ تغييرات هامة أدخلها على هذا التدقيق، بما في ذلك ما إذا كان قد حصل على جميع المعلومات والتفسيرات التي طلبها؛

(ب) المسائل التي تؤثر على اكتمال الحسابات أو دقتها، مثل:

١' المعلومات اللازمة لتفسير المراجعة تفسيراً صحيحاً؛

٢' وأيّ مبالغ ينبغي أن تكون قد وردت ولكنها لم تسجّل في الحساب؛

٣' والمصروفات غير المدعّمة بوثائق كافية لتبريرها.

(ج) والأمور الأخرى التي ينبغي أن تُعرض على نظر المجلس، وحسب الاقتضاء، على نظر المؤتمر العام، مثل:

- ١' حالات الاحتيال أو احتمال الاحتيال؛
- ٢' وتبيد أموال الوكالة أو غيرها من الأصول أو إنفاقها على نحو غير سليم (بصرف النظر عن أن حسابات المعاملات قد تكون سليمة)؛
- ٣' والمصرفيات التي يُحتمل أن تُلزم الوكالة بمزيد من التكاليف على نطاق كبير؛
- ٤' وأي عيب في النظام العام أو في القواعد التفصيلية التي تنظم الرقابة على المقبوضات والمصرفيات، أو على اللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛
- ٥' والإنفاق الذي لا يتطابق مع أغراض الاعتماد المعني، مع مراعاة المناقشات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٦' والإنفاق الذي يتجاوز الاعتمادات، بعد تعديلها بالمناقشات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٧' والإنفاق الذي لا يتطابق مع التفويض الناظم له.

(د) وصحة السجلات أو عدم صحتها، حسبما يثبتته جرد الموجودات والتدقيق في السجلات التي تدون فيها اللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛

(هـ) والمعاملات التي تمت في سنة مالية سابقة وتم الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها، أو أي معاملة تتم في سنة مالية لاحقة ويبدو من المستصوب التبكير بإخطار المجلس أو المؤتمر العام بها.

٨- يبدي المراجع الخارجي، أو من قد يسميهم من الموظفين، رأيه في البيانات المالية ويوقع على هذا الرأي، مع مراعاة ما يلي:

- تحديد البيانات المالية التي تم تدقيقها؛
- وتوضيح نطاق ومدى إجراءات المراجعة؛

ويحدّد في هذا الرأي ما يلي حسب الاقتضاء:

- (أ) ما إذا كانت البيانات المالية تعرض على نحو أمين الوضع المالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى نهاية السنة المالية ونتائج العمليات التي اضطلعت بها في تلك السنة؛
- (ب) ما إذا كانت البيانات المالية قد أُعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقررة؛
- (ج) ما إذا كان قد تم تطبيق المبادئ المحاسبية على أساس يتفق مع الأساس المعمول به في السنة المالية السابقة؛
- (د) ما إذا كانت المعاملات قد تمت وفقاً لللائحة المالية والتفويض التشريعي.

٩- ليس من سلطة المراجع الخارجي أن يرفض بنوداً في الحسابات، ولكن عليه أن يسترعي اهتمام المدير العام إلى أي معاملة تساوره شكوك بشأن قانونيتها أو سلامتها، كي يتخذ الإجراء الملائم بشأنها.

سُلّم باليد

١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥

No. VIEN/110/16/2015

تهدي البعثة الدائمة للهند لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحياتها إلى الوكالة، ويشرفها أن تشير إلى مذكرة الوكالة رقم Note 3/2015 المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وأن تحيل طيه نسخاً مطبوعة من أوراق ترشيح المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند لتعيينه بصفة مراجع الوكالة الخارجي لولاية ثالثة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وتغتنم البعثة الدائمة للهند هذه الفرصة كي تعرب مجدداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

[ختم] [توقيع]

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة

اقتراح لتجديد تقديم خدمات المراجعة الخارجية
عن السنتين الماليتين ٢٠١٦ و ٢٠١٧
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند

مقدمة يعرضها

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

يشرفني أن أقدم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) اقتراحي لمواصلة تقديم خدماتي بصفة مراجع خارجي لحسابات الوكالة للفترة ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

بالإضافة إلى تقديم جميع المتطلبات المحددة المشار إليها في مذكرة الوكالة Note 3/2015، فإن اقتراحي يشرح كذلك الإطار المهني، والأخلاقي، والهيكل الذي تعمل منظمتي ضمنه، لكي تنظر فيه الوكالة. وسيتم الاضطلاع بمهام المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة ضمن نفس الإطار.

وأؤكد من جديد التزامي وضماني التام بتقديم خدمات مهنية عالية الجودة وفعالة التكلفة في مجال مراجعة الحسابات الخارجية. وستشمل خدماتنا إبداء رأي بشأن البيانات المالية للوكالة، ومراجعة الأداء ومراجعة الإدارة مع التركيز على اقتصادية العمليات وكفاءتها وفعاليتها.

وتتطوي خبرتنا الدولية المستفيضة في مجال مراجعة الحسابات على مراجعة حسابات منظمة الأمم المتحدة في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٩، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٣، ومنظمة الصحة العالمية من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٢، والمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى عملنا مع الوكالة، نحن ممثلين في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. ونعمل أيضاً بصفة مراجعي حسابات كل من برنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة الدولية للهجرة.

وموظفونا المهرة هم مراجعو حسابات ومحاسبون محكّون، ولدينا أطر كبيرة من الفنيين لهم مؤهلات في المحاسبة والشؤون المالية وإدارة الأعمال والعلوم والتكنولوجيا والقانون. وأفاد مراجعو الحسابات المعتمدون لدينا والمختصون بتكنولوجيا المعلومات بوجود نظم حرجة ومتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك نظم تخطيط الموارد في المؤسسة، داخل البلد وكذلك في المنظمات الدولية التي تمت مراجعتها. وتتطوي مؤهلاتنا الفنية المتينة على الإلمام بالمعايير المحاسبية الدولية مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونحن نشارك المنظمات الدولية التي تتولى مراجعة حساباتها في انتقالها إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونحافظ على تفاعلات ثنائية منتظمة مع هذه المنظمات بشأن الجوانب التقنية من المحاسبة.

وقد نالت منظمنا جائزة يورغ كاندوتش التي تمنحها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، اعترافاً منها بالدراية الفنية لمنظمتنا والمساهمات التي قدمتها.

وأعرض هذا الاقتراح على الوكالة للنظر فيه بعين الإيجاب. وهدفنا هو أن نصبح شريكا استراتيجيا وقيما للوكالة في برنامجها بهدف تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في العمليات.

[توقيع]

شاشي كانت شارما

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند

شباط/فبراير ٢٠١٥

المحتويات

٤

القسم ألف

٥

٥ السيرة الذاتية للسيد شاشي كانت شارما، المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند

٦

٦ معلومات عامة عن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

٦

٦ ألف- منصبه الرسمي وموجز عن سجله

٦

٦ باء- دوره ووظائفه

٦

٦ جيم- تعيينه ومدة ولايته وإبعاده

٧

٧ دال- الميزانية وبرنامج العمل

٨

الأنشطة الوطنية

٨

٨ ألف- بصفته مراجع حسابات لدى منظمات القطاع العام الوطنية

٨

٨ باء- بصفته عضواً تابعاً لهيئات وطنية معنية بوضع المعايير

٩

الأنشطة الدولية

٩

٩ ألف- بصفته مراجعاً لحسابات المنظمات الدولية

١٠

١٠ باء- بصفته عضواً تابعاً لهيئات دولية معنية بوضع المعايير

١١

مدى أنشطة المراجعة المتوخاة

١١

١١ ألف- نطاق المراجعة

١٢

تخصصات المراجعة

١٢

١٢ ألف- الإلمام بميدان الطاقة الذرية: دراية بالمراجعة في المؤسسة

١٢

١٢ الهندية العليا لمراجعة الحسابات

١٤

١٤ باء- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط الموارد

١٤

١٤ في المؤسسة؛ أوجه الترابط الحاسمة

القسم باء

١٨	نهج المراجعة
١٨	ألف- مقدمة
١٨	باء- إطار المعايير
١٩	جيم- عملية المراجعة
٢٢	دال- التعاون مع مكتب الخدمات الإرشافية الداخلية
٢٢	هاء- تقييم الضوابط الداخلية
٢٣	واو- ضمان ومراقبة الجودة
٢٤	زاي- الإطار القيمي والمعرفي
٢٨	حاء- الحفاظ على سرية العملاء

عدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة

٢٩	ألف- الموارد البشرية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات
٢٩	باء- الفريق الأساسي لإدارة المراجعة في الوكالة
٣١	جيم- بناء الكفاءة المهنية الداخلية
٣٣	دال- القدرة على مراجعة حسابات المنظمات الدولية
٣٣	هاء- نظام الاتصالات المستخدم في المنظمة

القسم جيم

الاقتراح المالي

٣٥	أتعاب المراجعة وأشهر عمل المراجعين
٣٥	ملاحظات إيضاحية
٣٥	تحليل تكاليفنا فيما يتعلق ببرنامج العمل المقترح
٣٦	المختصرات المستخدمة في الوثيقة

القسم ألف

السيرة الذاتية للسيد شاشي كانت شارما، المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند

تولى السيد شاشي كانت شارما منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣. ويتمتع السيد شارما بخبرة طويلة ومتنوعة اكتسبها على مدى ٣٨ عاما في العمل في مناصب مختلفة على مستوى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات على حد سواء، ولا سيما في ميدان كل من الدفاع والإدارة العامة والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات وإرساء البنى الأساسية. وكان آخر منصب شغله منصب وزير الدفاع في حكومة الهند. وقبل ذلك، تولى مناصب لا تقل أهمية حيث تولى منصب الأمين في إدارة الخدمات المالية في وزارة المالية ومنصب الأمين في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويتمتع السيد شارما بفضل خبرته الواسعة في خدمات القطاع العام ببعيد النظر فيما يتعلق بإجراءات الحوكمة في القطاع العام. وقد أدى دوراً محورياً في الترويج لأفضل الممارسات وتنفيذها في مختلف الإدارات في الحكومة - على المستوى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات على حد سواء- أين تولى مناصب رئيسية.

وتشمل المسؤوليات التي يقوم بها السيد شارما على الصعيد الدولي تمتعه بعضوية في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة. ويتولى مسؤولية توجيه لجنة تبادل الخبرات والمعلومات ومجموعة العمل المعنية بمراجعة تكنولوجيا المعلومات بصفته رئيساً لهذين المحفلين. وهو عضو أيضاً في لجنة المعايير المهنية وفي اللجنة الفرعية لمراجعة الامتثال واللجنة الفرعية لمراجعة الأداء واللجنة الفرعية للمراجعة المالية التابعة كلها للإنتوساي (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة) وأيضاً الأفرقة العاملة التابعة للإنتوساي المعنية بمراجعة الحساب البيئي، وقطاع الصناعات الاستخراجية. ويشغل السيد شارما منصب رئيس المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الأسوساي). ويقوم السيد شارما، بفضل توليه هذه المناصب الهامة في المحافل الدولية، بدور حاسم في وضع المعايير وأفضل الممارسات في ميدان المراجعة العامة على المستوى الدولي.

ولدى السيد شاشي كانت شارما درجة ماجستير في العلوم السياسية من جامعة أغرا ودرجة الماجستير في العلوم الإدارية وقضايا التنمية من جامعة يورك بالمملكة المتحدة.

والسيد شاشي كانت شارما ممارس متحمس لرياضة الغولف ويحب الاستمتاع بالموسيقى الهندية.

معلومات عامة عن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

ألف- منصبه الرسمي وموَجَز عن سجله

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو الرئيس المفوض للمؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات. وهو مسؤول يتولى منصبه بحكم الدستور، لذلك فهو ليس جزءاً من السلطة التشريعية ولا السلطة التنفيذية. ويسهر على أن تتصرف مختلف السلطات التابعة للحكومة في جميع الشؤون المالية وفقاً للدستور والقوانين والقواعد الموضوعة في إطاره. ويكفل دستور الهند والقوانين الموضوعة بموجبه بشكل تام استقلالية هذا المنصب التنفيذية والمالية.

وقد أنشئ منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في عام ١٨٦٠ وله سجل ممتد منذ أكثر من ١٥٠ عاماً. وقد مُنح وضعه الدستوري الحالي عندما سُنّ دستور الهند في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠.

باء- دوره ووظائفه

يُعتبر المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، إلى جانب السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، أحد الدعائم الأربع المحددة لنظام الحكم في الهند. ويكمن دوره الرئيسي في ضمان المساءلة ضمن عملية الإدارة الرشيدة، وهو مسؤول عن مراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من أنشطة على جميع المستويات الحكومية الثلاثة، أي الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والسلطات المحلية.

جيم- تعيينه ومدة ولايته وإبعاده

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو رئيس إدارة المراجعة والحسابات الهندية ولا يتبع للسلطة التشريعية ولا للسلطة التنفيذية، بل هو سلطة دستورية مستقلة.

ويعيّنه الرئيس الهندي بموجب تفويض رسمي يحمل توقيعه وختمه، كما إنه مُلزم، بموجب اليمين التي يؤديها لتولي منصبه، باحترام الدستور والقوانين الصادرة بمقتضاه. وبناءً على ذلك، فإن ولاءه يكون للدستور وحده.

وينص الدستور على ولاية مدتها ست سنوات بالنسبة للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام أو إلى أن يبلغ خمسة وستين عاماً، أيهما أسبق.

ولا يمكن إبعاده عن منصبه إلا في حال ثبوت سوء تصرفه أو عجزه عن أداء مهامه، بعد خطاب يوجّه من قِبَل البرلمان بكلا مجلسيه، مدعوماً بأغلبية ثلثي أعضاء كلا المجلسين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن السمات البارزة التي تكفل استقلاليته هي ما يلي:

- لا يمكن تغيير الراتب الذي يتقاضاه ولا تعديل شروط خدمته لغير صالحه بعد تعيينه. لا يحقّ له شغل منصب آخر في حكومة الهند أو أيّ من حكومات الولايات بعد تقاعده.

- لا تُحدّد صلاحياته الإدارية ولا شروط خدمة الموظفين التابعين له من قِبَل رئيس الهند إلا بعد التشاور معه.

■ يتحمّل الصندوق الموحد للهند النفقات الخاصة بمنصبه ولا تخضع هذه النفقات لتصويت في البرلمان، مما يُكسبه استقلالية مالية.

■ هو مستقل عن البرلمان والسلطة التنفيذية معاً، كما يُعتبر أداة رئيسية لتفعيل المساءلة في الحكومة. ويتم إبلاغ الاستنباطات الرئيسية المنبثقة من مراجعته سنوياً في تقرير واحد أو أكثر من تقارير المراجعة التي تُحال إلى السلطة التشريعية. وينص القانون الذي ينظم وظيفة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام على وجه التحديد على أن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام وحده هو من يحدّد نطاق المراجعة ومداهما.

ولا يتبع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند لأي سلطة. وتُعرض تقارير المراجعة التي يعدها المراقب المالي ومراجع الحسابات العام على الرئيس أو محافظ الولاية، الذي يعتمد إلى عرضها على برلمان الولاية أو السلطة التشريعية للولاية. وتُحال هذه التقارير بعددٍ للمناقشة من قِبَل اللجان البرلمانية المنشأة لذلك الغرض.

والمراقب المالي ومراجع الحسابات العام غير ملزم بتقاسم تقارير المراجعة الخاصة بالمنظمات الدولية مع البرلمان الوطني أو مع الحكومة، كما أن التزاماته الدولية مستقلة عن التزاماته الوطنية. وهو ما يكفل أيضاً انعدام التضارب في المصالح بين مهامه الدستورية الوطنية ومسؤولياته كمراجع خارجي لحسابات المنظمات الدولية.

دال- الميزانية وبرنامج العمل

كما سبق ذكره آنفاً، يتكفل الصندوق الموحد في الهند (وهو المورد الرئيسي للحكومة في الهند) بميزانية منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، ولا تخضع هذه الميزانية لتصويت من جانب البرلمان.

والمراقب المالي ومراجع الحسابات العام حُرٌّ في تحديد برنامج عمله. غير أن ذلك لا يحول دون تقديم السلطة التنفيذية طلبات إلى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام تقترح فيها مسائل تتعلق بالمراجعة، وقد يأخذ بها المراقب المالي ومراجع الحسابات العام أو لا يأخذ بها بحسب تقديره وحده.

والمادة ٢٣ من قانون ١٩٧١ الخاص بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام (المهام والصلاحيات وشروط الخدمة) تخوّل المراقب المالي ومراجع الحسابات العام تحديد نطاق مراجعته. ولا يمكن بالتالي لأي سلطة خارجية أن تُملي عليه نطاق المراجعة ومداهما أو أن تؤثر فيهما بأي شكل من الأشكال.

كما تُجيز القاعدة ١٣ من لوائح المراجعة والحسابات أن يكون المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو السلطة الوحيدة التي تحدد نطاق ومدى المراجعة التي يجريها شخصياً أو تجريها جهة أخرى بالنيابة عنه. ومثل هذه السلطة لا تقيد أي اعتبارات أخرى غير اعتبارات الحرص على تحقيق أهداف المراجعة.

وخلال ممارسته لولايته، يقوم المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بمراجعات تصنّف عموماً ضمن فئات المراجعة المالية، ومراجعة الامتثال، ومراجعة الأداء.

وينطوي نطاق المراجعة على تقييم الضوابط الداخلية في الكيانات الخاضعة للمراجعة. ويجوز القيام بهذا التقييم إما كجزء لا يتجزأ من مكونات المراجعة أو كمهمة مراجعة قائمة بذاتها.

ويجوز للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، بالإضافة إلى ذلك، أن يقرّر إجراء أي مراجعة أخرى لمعاملة أو لبرنامج أو لمنظمة ما من أجل الوفاء بولايته وتحقيق أهداف المراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة التنفيذية لا تملك أي سلطة توجيهية فيما يتعلق بأداء ولاية المراجعة المخوّلة للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام. وهذا الأخير غير ملزم بإجراء أي مراجعة أو تعديلها أو الامتناع عن إجراءاتها أو إلغاؤها أو تعديل استنباطات واستنتاجات وتوصيات منبثقة من المراجعة على ضوء أي توجيهات تُرد إليه من أي سلطة.

الأنشطة الوطنية

ألف- بصفته مراجع حسابات لدى منظمات القطاع العام الوطنية

كما ورد ذكره آنفاً، فإن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام مسؤول عن مراجعة حسابات الحكومة والأنشطة ذات الصلة التي تنطوي على ما يلي:

- جميع الإدارات والمكاتب التابعة للحكومة الهندية بما فيها الالتزامات التجارية الخاصة بالإدارات، مثل السكك الحديدية والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الهندية.
- جميع الإدارات التابعة لحكومات الولايات؛ وتتمتع الولايات باستقلالية مالية ولديها ميزانيات منفصلة.
- أكثر من ١٦٠٠ منشأة تجارية عامة حكومية خاضعة لرقابة الحكومة الاتحادية ولحكومات الولايات.
- أكثر من ٣٥٠ هيئة وسلطة مستقلة غير تجارية خاضعة لرقابة الحكومة الاتحادية ولحكومات الولايات.
- أكثر من ٤٨٠٠ هيئة وسلطة يمول الشقّ الأعظم من أنشطتها من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات.
- أكثر من ٣٠٠٠ هيئة محلية ضخمة ومتوسطة الحجم مسؤولة عن أنشطة البلديات.

ويراجع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام كلاً من الإيرادات والنفقات، وينطوي نطاق المراجعة على المراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة الامتثال. ولدينا خبرة ومعرفة طويلة وعميقة في إجراء كل أنواع المراجعة. ويتجلى ذلك في عدد تقارير المراجعة وغير ذلك من منتجات المراجعة التي يعدها سنوياً المراقب المالي ومراجع الحسابات العام. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، صدّق المراقب المالي ومراجع الحسابات العام على ٨١٢، ٦ حساباً لحكومات الإقليم والدولة، وشركات القطاع العام، ومشاريع الهيئات المستقلة والمشاريع المضافة خارجياً. وإضافة إلى ذلك، أعد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام ١٣٦ تقريراً من تقارير المراجعة بشأن حسابات حكومة الإقليم/الدولة لعرضها على البرلمان/ السلطة التشريعية للدولة. ويشمل ذلك نتائج المراجعة بشأن ١٦٤ تقريراً من تقارير مراجعة الأداء تضمّنت ٢،٣٠٤ توصية إلى الكيانات التي قمنا بمراجعتها على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات على حد سواء.

باء- بصفته عضواً تابعاً لهيئات وطنية معنية بوضع المعايير

يؤدي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام دوراً حيوياً في الهيئات البارزة التالية المعنية بوضع المعايير في الهند:

المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين

الموظف الذي يعينه المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو عضو في المجلس التنفيذي التابع للمعهد الهندي للمحاسبين القانونيين.

معهد مراجعي الحسابات العموميين في الهند

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو أيضاً رئيس معهد مراجعي الحسابات العموميين في الهند. وهذا المعهد مؤسسة فريدة من نوعها مخصصة لدعم قضية المراجعة العامة في الهند، لذلك فهو يعمل على نحو وثيق للغاية مع المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات، أي مع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند.

المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية

أنشأ المراقب المالي ومراجع الحسابات العام المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية (www.gasab.gov.in) لتحديد المعايير الحكومية الهندية لإعداد التقارير المالية، وهي معايير تكيف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التراكمية مع المتطلبات الهندية. وقد أصدر المجلس المذكور أيضاً توجيهات بشأن "مراجعة البيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" من أجل مساعدة فرق مراجعة الحسابات على إجراء مراجعات مالية للوكالات الدولية التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو التي هي بصدد اعتمادها.

اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بمعايير المحاسبة

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام عضو في اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بمعايير المحاسبة، التي تُعتبر الهيئة البارزة في الهند المعنية بفحص معايير المحاسبة التي يعدّها المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، وهو يشارك حالياً في تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الهندية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

الأنشطة الدولية

ألف- بصفته مراجعاً لحسابات المنظمات الدولية

لدينا مساهمة طويلة كمراجعين خارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الأخرى. وينطوي ذلك على مراجعة حسابات الهيئات التالية:

- الأمم المتحدة، من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٩ ومن عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠
- برنامج الأغذية العالمي، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥
- المنظمة الدولية للهجرة، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥
- منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٣

- المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٤
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧
- منظمة الصحة العالمية، من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٢
- المنظمة البحرية الدولية، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢

وقد مكنتنا هذه المساهمة الطويلة من إنشاء مجموعة متخصصة من الفنيين المحكّين في مجال مراجعة حسابات المنظمات الدولية، لديهم معرفة أساسية بالمعايير والإجراءات والنظم المالية، وغير ذلك من العمليات المتصلة بالمنظمات الدولية. ومنظومة الأمم المتحدة بصدد الانتقال في الوقت الحالي إلى نظم المحاسبة المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبصفتنا مراجعين خارجيين لحسابات منظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية، فإننا شاركنا في تيسير انتقال هاتين المنظمتين إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالمثل، بصفتنا عضواً في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومراجعين خارجيين لحسابات برنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإننا نشترك في مساعدة هذه المنظمات على استيعاب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ضمن إجراءات عملها.

باء- بصفته عضواً تابعاً لهيئات دولية معنية بوضع المعايير

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام عضو ينتسب إلى المنظمات المعنية بوضع المعايير والمنظمات الدولية التالية:

مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

وهو عضو في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وفي فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، وبالتالي فإنه يشارك عن كثب في أنشطته الرامية إلى وضع المعايير وأفضل الممارسات والتوجيهات في مجال مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)

هو رئيس لجنة تبادل المعارف وإدارتها، ويترأس كذلك الفريق العامل المعني بمراجعة تكنولوجيا المعلومات التابع للإنتوساي. وهو عضو في لجنة المعايير المهنية التابعة للإنتوساي وفي لجانها الفرعية المعنية بالمراجعة المالية ومراجعة الامتثال ومراجعة الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، فهو أيضاً عضو في غالبية اللجان/اللجان الفرعية ومجموعات عمل الإنتوساي. ومن ثم، فإنه يشارك عن كثب في الأعمال المتعلقة بوضع ومراجعة المعايير وتحديد أفضل الممارسات وإعداد الإرشادات المتصلة بمراجعة الحسابات.

المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (منظمة الأوسوسي)

يشغل منصب رئيس منظمة الأوسوسي. وهو يشارك عن كثب في أنشطة منظمة الأوسوسي المتعلقة بالتدريب والبحوث والمنشورات في مجال مراجعة الأموال العامة كما أنه يتولى تحرير مجلة المنظمة المذكورة.

محفل قيادات المراجعة العالمية لمراجعي الحسابات العاميين

هو عضو في هذا الفريق المختار من المراجعين العاميين الذين يجتمعون لمعالجة قضايا مراجعة الحسابات الراهنة والناشئة المثيرة للقلق والتي ظهرت بسبب تحديات جديدة، مثل العولمة والخصخصة ونمو تكنولوجيا المعلومات.

وكما سيتضح مما ذكر أعلاه، فإن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند يحمل معه خبرة واسعة لا تقتصر على مراجعة حسابات منظمات وطنية ودولية متنوعة، بل لديه أيضاً خبرة عميقة في وضع المعايير وأفضل الممارسات، على الصعيدين الوطني والدولي معاً. وقد ساعد ذلك منظمته على أن تواكب جميع التطورات الحاصلة في المجالات المرتبطة بمراجعة الحسابات، مما أكسب معاونيه أحدث المعارف والقدرات التي تمكّنهم من تقديم أفضل قيمة لعملائهم الخاضعين للمراجعة.

مدى أنشطة المراجعة المتوخاة

ألف- نطاق المراجعة

إننا ندرك مدى الاهتمام الكبير من جانب المؤتمر العام ومجلس المحافظين والهيئة الإدارية للوكالة بالإدارة الرشيدة والمساءلة والشفافية في الوكالة. وإيماننا قوي بأن المراجعة الخارجية للحسابات إذا كانت جيدة ومنظمة بدقة ومستقلة ستساهم في تحقيق إدارة أفضل وأكثر شفافية للوكالة، فتساهم بالتالي في جعلها اقتصادية وتتسم بالكفاءة والفعالية. وبعد أن وضعنا هذا الهدف الأساسي نصب أعيننا، اقترحنا مراجعة مالية ومراجعة للأداء وللامتثال. وتتفق المجموعة الواسعة من أنشطة المراجعة أيضاً مع المعيار الدولي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAI 5000)، وهو معيار يحدد المبادئ لاتخاذ ترتيبات المراجعة الأفضل بالنسبة للمؤسسات الدولية.

المراجعة المالية

بما أن الوكالة تمثل حالياً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المراجعة المالية التي سنطبقها سوف تشمل التصديق على وظائف البيانات المالية وتقديم رأي بشأن البيانات المالية التي يتم إعدادها في إطار المعايير المحاسبية المذكورة. وسيكون رأينا والتقرير الذي نعدّه مطابقين للمتطلبات المحددة في البنود ذات الصلة الواردة في 'الاختصاصات الإضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية'.

مراجعة الأداء/مراجعة مردودية الأموال

سوف يشمل ذلك مراجعة مجالات متنوعة تنطوي على تقييم ما إذا كانت البرامج والمشاريع قد حققت الأهداف المتوخاة بالتكلفة الأمثل، وأن العمليات قد أُجريت مع مراعاة اعتبارات الوفر الاقتصادي والكفاءة وأنها كانت فعالة. وسيتم اختيار المجالات التي تخضع لمراجعة الأداء استناداً إلى كمية الموارد المخصصة لها وإلى المخاطر التي يمكن أن تؤثر في كفاءة وفعالية تسيير أعمال الوكالة.

مراجعة الامتثال

سوف ينطوي ذلك على إجراء المراجعة قياساً على تخصيص الاعتمادات وتقييم الامتثال للقواعد واللوائح والسلطة التشريعية السارية. وسندقق في مدى صواب المعاملات ونبلغ عن حالات الإنفاق التبذيري وغير

الملائم، إن وُجدت. بيد أن التركيز في المراجعة سينصبّ على فرض تدابير تصحيحية للحيلولة دون تكرار تلك الحالات والتوصية بإجراء أي تغييرات قد يحتاجها نظام الضوابط الداخلية لضمان ملاءمتها وتنفيذها. وستجري مراجعة الامتثال في المقر الرئيسي وفي المختبرات ومكاتب الضمانات والمواقع الميدانية الأخرى عند الاقتضاء.

مراجعة تكنولوجيا المعلومات

تجري المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات مراجعات لتكنولوجيا المعلومات ضمن الإطار الواسع للمراجعة المالية ومراجعة الأداء والامتثال. وهي تغطي مراجعة نظم تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك جميع أنواع نظم تخطيط الموارد في المؤسسة، مثل النظم SAP و Oracle و PeopleSoft و JD Edwards وغيرها من النظم. ونشير إلى أن نظام المعلومات لدعم البرامج على نطاق الوكالة (نظام إيبس) يهدف إلى توفير رقابة مالية أكبر وإدخال تحسينات على القدرة التشغيلية للوكالة. وهذا النظام مهم لتقديم تقارير مالية موثوقة وفعالة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وستركّز مراجعاتنا لتكنولوجيا المعلومات في الوكالة على مجالات الإدارة الرشيدة لتكنولوجيا المعلومات التي تتضمن الأساس تحقيق مواعمة استراتيجية وتوليد القيمة وإدارة المخاطر وإدارة الموارد وقياس الأداء. وستركّز أهداف مراجعاتنا لتكنولوجيا المعلومات على التنبؤ من وجود ضوابط داخلية لتقليل مخاطر الأعمال إلى الحد الأدنى ومن أدائها لوظيفتها كما هو متوقع. وسنوفّر أيضاً ضمانات فيما يتعلق بسرية المعلومات وموارد تكنولوجيا المعلومات وسلامتها وموثوقيتها وتوفرها. كما سنقيّم سلامة نظام تقديم التقارير المالية من خلال تقنيات المراجعة المدعومة بالحاسوب.

تخصصات المراجعة

ألف- الإلمام بميدان الطاقة الذرية: دراية بالمراجعة في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات

معلومات عن إدارة الطاقة الذرية في الهند

أنشئت لجنة الطاقة الذرية في آب/أغسطس ١٩٤٨ بمقتضى قانون الطاقة الذرية لعام ١٩٤٨. وترمي إدارة الطاقة الذرية، التي أنشئت في عام ١٩٥٤، إلى تسخير الطاقة النووية لتوليد القوى واستحداث تكنولوجيات نووية وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة لاستخدامها في الرعاية الصحية والزراعة والصناعة والبحوث وغيرها من المجالات. وتتمثل الولاية الرئيسية بهذا الصدد في إنتاج قوى نووية مأمونة ومقتصدة، باستخدام الموارد المحلية لليورانيوم والثوريوم. ولتحقيق ذلك، فإنها تشارك في الأنشطة التالية:

- القيام على مراحل بتطوير مفاعلات الماء الثقيل المضغوط، والمفاعلات السريعة التوليد، ومفاعلات الثوريوم المتقدمة، وما يرتبط بها من نظم دورة الوقود.
- تشييد مفاعلات بحوث لإنتاج النظائر المشعة وتنفيذ برامج بشأن تطبيقات تكنولوجيا النظائر والإشعاعات في مجالات الطب والزراعة والصناعة.
- استحداث تكنولوجيات متقدمة مثل أجهزة الليزر والمعجلات والحواسيب الفائقة والضوابط وتوفير الأجهزة والتشجيع على نقل التكنولوجيا إلى قطاع الصناعة.

■ دعم البحوث الأساسية في مجال الطاقة النووية وما يتصل بذلك من مجالات العلوم.

وتُقسم الوحدات التابعة لإدارة الطاقة الذرية ضمن ثلاثة قطاعات، هي القوى، والصناعات والمعادن، والبحث والتطوير. وتُسيّر الوحدات بالأساس داخل الإدارة، وتُدار بضع وحدات معنية بالتعددين ووحدة أخرى معنية بتوليد القوى باعتبارها من وحدات القطاع العام بشأن الخطوط التجارية.

معلومات عن ترتيبات مراجعة الحسابات

يتولى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند مراجعة حسابات إدارة الطاقة الذرية منذ إنشائها في عام ١٩٥٤. ولكن بغية تكوين رأي متكامل حول مراجعة مختلف الأنشطة العلمية التي تضطلع بها حكومة الهند، ما في ذلك الأنشطة الحرجة لإدارة الطاقة الذرية، أنشأ المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في عام ١٩٨٦ مكتباً مخصصاً لمراجعة حسابات الإدارات العلمية، ودأب هذا المكتب طيلة السنوات الثماني والعشرين الأخيرة على مراجعة حسابات الأنشطة المعقدة التي تقوم بها إدارة الطاقة الذرية في جميع أرجاء البلد والتعليق عليها.

أنواع خدمات المراجعة المقدمة

يضطلع موظفو مراجعة الحسابات العاملون في مؤسستنا بأنواع مختلفة من مهام المراجعة تنطوي على ما يلي:

■ التصديق على حسابات إدارة الطاقة الذرية (تخصيص الاعتمادات والشؤون المالية)

■ التصديق على حسابات الوحدات التجارية التابعة لإدارة الطاقة الذرية

■ مراجعة امتثال إدارة الطاقة الذرية ووحداتها

■ مراجعة أداء إدارة الطاقة الذرية ووحداتها

وبما أن الطاقة الذرية صناعة عالية الحساسية وخاضعة لضوابط رقابية، فإن لمراجعة الامتثال ومراجعة الأداء أهمية قصوى. وشملت مراجعة الأداء السابقة التي قمنا بها لإدارة الطاقة الذرية أنشطة المجلس الرقابي للطاقة الذرية.

تقاريرنا بشأن الطاقة الذرية

مركز بهابها للبحوث الذرية: مركز بهابها للبحوث الذرية هو المركز النووي الأول للبحوث والتطوير ويتبع إدارة الطاقة الذرية. وتضم مرافقه مفاعلات بحوث تُستخدم لأغراض البحوث وإنتاج النظائر ومحطات لتصنيع معدن اليورانيوم، وأنواع الوقود النووي، وإعادة معالجة الوقود، وتجميد النفايات، ومحطات زلزالية. وقد قمنا في هذا المركز باستعراض ما يلي:

■ تشغيل وإنشاء مفاعلات البحوث

■ أداء محطة البريليوم

■ إنشاء وتشغيل محطة للتطرية النووية

- أداء أنشطة البحوث والتطوير في مركز بهابها للبحوث الذرية
 - المسائل المتصلة بالامتثال بشأن مشاريع منفردة متنوعة. مُجمَع الوقود النووي: مُجمَع الوقود النووي وحدة صناعية تابعة لإدارة الطاقة الذرية، تصنَع وقود اليورانيوم المثرى لاستخدامه في المفاعلات وتُنتج منتجات سبائك الزركونيوم الضرورية لمفاعلات القوى. وقد قمنا في هذا المُجمَع باستعراض ما يلي:
 - أداء المُجمَع بما يغطي جميع أنشطته.
 - مختلف القضايا المتصلة بالامتثال.
 - هيئة الماء الثقيل: هيئة الماء الثقيل مرفق صناعي تابع لإدارة الطاقة الذرية، ويُعنى بإنتاج الماء الثقيل الذي يُستخدم كمهدئ ومبرد في بعض المفاعلات النووية. وقد قمنا في هذه الهيئة باستعراض ما يلي:
 - تقدير تكلفة إنتاج الماء الثقيل
 - القضايا المتصلة بالامتثال بشأن برنامج القوى النووية: من المقرر تنفيذ البرنامج النووي للهند على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى تنطوي على مفاعلات الماء الثقيل المضغوط، وتنطوي المرحلة الثانية على المفاعلات السريعة التوليد، أما المرحلة الثالثة فتتنطوي على مفاعلات توليد الثوريوم. وقد قمنا باستعراض ما يلي:
 - نموذج القوى النووية لإدارة الطاقة الذرية
 - أداء شركة القوى النووية في تشغيل محطاتها للقوى النووية
 - أداء مفاعل المرحلة الثانية السريع التوليد
 - أنشطة البحث والتطوير في المجالات المرتبطة بأجهزة الليزر والمعجلات وتطبيقات النظائر المشعة
 - التصرف في الوقود لاستخدامه في مفاعلات الماء الثقيل المضغوط: المرحلة الاستهلاكية من دورة الوقود النووي
 - أداء مرصد أشعة غاما فيما يتعلق بتجارب الفيزياء الفلكية
 - إدارة المشاريع في مجلس تكنولوجيا الإشعاع والنظائر
 - شراء اللوازم وإدارة جرد المخزون في إدارة الطاقة الذرية.
 - **باء- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة؛ أوجه الترابط الحاسمة**
- أشرنا إلى أن الوكالة تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبصفتنا عضواً في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك بصفتنا المراجعين الخارجيين لحسابات المنظمات الدولية التي انتقلت بالفعل، أو هي في سبيلها للانتقال، إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإننا ندرك أن اعتماد هذه المعايير قد بدأ يترك وقعاً كبيراً على المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بما يتعدى كثيراً نطاق المحاسبة. والتحوّل

إلى هذه المعايير يمكّن من تعزيز إدارة الموارد وإجراءات العمل، كما يحسّن الإدارة القائمة على النتائج. ولقد كان الانتقال إلى هذه المعايير مشروعاً رئيسياً بالنسبة لمعظم المنظمات، بحسب الاستعداد الأولي من جانب هذه المنظمات لتلبية متطلبات المعايير المحاسبية المذكورة، لأنه يؤثّر في المحاسبة وإعداد التقارير المالية وما يرتبط بذلك من نظم تكنولوجيا المعلومات، كما يفضي إلى اتباع نهج جديد إزاء التخطيط واتخاذ القرار والميزنة وتقديم التقارير المالية.

وعلى ضوء إدراكنا لأوجه الترابط بين هذه المعايير المحاسبية المذكورة ونظم المعلومات، عملنا على تدعيم مهارتنا في هذه المعايير بالخبرة في مراجعات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. ودورنا في تيسير عمليات الانتقال السلس من النظم القديمة للمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات إلى العمل بنظم تقوم على المعايير المحاسبية المذكورة وعلى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة في منظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية هو مثال لقدرتنا على تدعيم كفاءتنا في هذه المعايير بالخبرة في مراجعات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وقد اعتمد نهج من ثلاث مراحل في هاتين المنظمتين. ففي مرحلة التطوير والإصدار، خضع تنفيذ المعايير المحاسبية المذكورة وتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة لتقييم مستقل. وفي المرحلة الثانية، جرت مراجعة نقل البيانات لتقييم سلامة وجودة ترحيل البيانات من النظم القديمة إلى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة مع التركيز تحديداً على قواعد وسياسات العمل الخاصة بهذه المعايير. وفي المرحلة الثالثة، جرى استعراض لما بعد تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة وأجريت مراجعة مؤقتة للبيانات المالية الخاصة بالمنظمة في إطار هذه المعايير. وأفضى هذا النهج إلى جني مكاسب وفيرة في إتاحة انتقال سلس إلى نظام جديد للإدارة الرشيدة باستخدام المعايير المحاسبية المذكورة ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وخلال السنوات الأخيرة الماضية، قام فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية مراراً بدعوة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند إلى أن تتقاسم مع الأعضاء الآخرين في الفريق، حيثما أمكن ذلك، إجراءاتنا في مجال مراجعة عمليات تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة بالإحالة إلى هذه المعايير.

وبناءً على ذلك، فإن مواطن قوتنا الخاصة في مجال المعايير المحاسبية المذكورة ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة إلى جانب فهمنا الواسع لهذا القطاع هو ما سنقدّمه على سبيل اختصاصاتنا في مجال المراجعة، وهو ما سيعود بالنفع الكثير على الوكالة في تفعيلها لنظام المحاسبة المالية القائم على هذه المعايير وتنفيذ نظامها لتخطيط الموارد في المؤسسة، أي نظام إيبس. وفيما يلي النقاط التي يستند إليها استحقاقنا:

١٠ الكفاءة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

إننا نقدر مسألة أن الوكالة قد انتقلت من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولدينا أكثر من ٢٥٠ من الموظفين الفنيين المعنيين بمراجعة الحسابات، وهم مدرّبون في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقد أجرى الكثير منهم مراجعة للقضايا ذات الصلة بهذه المعايير في منظمة الصحة العالمية وفي المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وقد قمنا، بصفتنا مراجعين خارجيين للحسابات، باعتماد عملية استشارية ثنائية وقدمنا الدعم إلى الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية في عمليتها الهادفة للانتقال من نظام المحاسبة القديم على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى نظام تحكمه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وعلاوةً على ذلك، قام المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بإنشاء المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية بغرض تحديد المعايير الحكومية الهندية لإعداد التقارير المالية، التي تكيف المعايير المحاسبية الدولية

للقطاع العام على أساس الاستحقاق وفقاً للمتطلبات الهندية. وقد أصدر المجلس المذكور أيضاً توجيهات بشأن "مراجعة البيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" من أجل مساعدة فرق مراجعة الحسابات على إجراء مراجعات مالية للوكالات الدولية التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو التي هي بصدد اعتمادها. ومنحتنا هذه المساهمات خبرة قيمة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما زوّدتنا برؤى متعمقة حول الاختلافات الدقيقة في هذه المعايير.

ولدى الموظفين الفنيين المعنيين بمراجعة الحسابات في مؤسستنا دراية بمختلف أطر المحاسبة، ومنها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، ومعايير المحاسبة الصادرة عن المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما اكتسبنا خبرات راسخة في مراجعة البيانات المالية على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

وبفضل الدراية التي يتمتع بها الموظفون الفنيون المعنيون بمراجعة الحسابات في مؤسستنا في مجال المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة ومبادئ المحاسبة الحكومية الهندية المتفق عليها والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإنهم في وضع بارز يمكنهم من تيسير انتقال الأمم المتحدة ووكالاتها إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والعمل مع الوكالات التي انتقلت بالفعل إلى هذه المعايير المحاسبية من أجل استيعاب هذه المعايير المحاسبية في إجراءات عملها وفي هياكلها وعملياتها المتعلقة بالإدارة المالية.

ولبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تقديم مخرجات مهنية ذات قيمة مضافة عالية، يتلقى كل عضو من أعضاء فريق المراجعة الذي يقع عليه الاختيار لعمليات مراجعة الحسابات الدولية تدريباً على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار 'برنامج التعليم المهني المتواصل' الذي وضعناه فيما يخص منظومة الأمم المتحدة.

٢٠ مراجعة نظام تخطيط الموارد في المؤسسة ونظم تكنولوجيا المعلومات الأخرى

تحظى قدراتنا في مجال مراجعة الحسابات في بيئة تكنولوجيا المعلومات باعتراف دولي، وترقى عملياتنا إلى مصاف أفضل الممارسات الدولية. ونقدم فيما يلي مؤهلاتنا في هذا المجال:

- المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو رئيس مجموعة العمل المعنية بمراجعة تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة الإنتوساي، وهي المنظمة البارزة للمراجعين العاملين (أو من يمثّلهم) في جميع أرجاء العالم. وقد أُسِّدت رئاسة هذا الفريق إلى الهند اعترافاً بكفاءتها المؤكدة في إجراء مثل هذه المراجعات. ويساعد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام عدة مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات على بناء القدرات في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات من خلال التدريب وإعارة الخبراء إليها.

- أُجريت على الصعيد المحلي أكثر من ٤٠٠ مراجعة لنظم منصات وقواعد بيانات متنوعة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات؛ وتم اعتماد أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها كإطار لتوجيه مراجعات تكنولوجيا المعلومات في البلد. وأجرينا مراجعة للعديد من نظم قواعد البيانات الموزعة، ولوحدات الخدمة المركزية، وتطبيقات تخطيط الموارد في المؤسسة، شملت الجوانب المالية لنظام Oracle، و SAP و PeopleSoft إلخ، بالإضافة إلى مراجعات أمن المعلومات باستخدام المعيار BS7799.

- حاز فريقنا لمراجعي الحسابات على "جائزة رئيس الوزراء للامتياز في الإدارة العامة" على مراجعتنا لتكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

- صدر أكثر من ٢٣٥ تقرير عن مراجعة تكنولوجيا المعلومات بشأن نظم حساسة ومتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات تغطي التخطيط وتنفيذ البرامج وقضايا محددة تخص تكنولوجيا المعلومات.
- لدينا عدد كبير من الموظفين المصنّفين كمراجعين معتمدين لنظم المعلومات، إلى جانب ٥٠٠ أخصائي في مراجعة تكنولوجيا المعلومات (مراجعون في مجال تكنولوجيا المعلومات من المستويين الثاني والثالث وفقاً لمنهاج مراجعة تكنولوجيا المعلومات الخاص بلجنة مراجعة تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة الإنتوساي) من بين مجموعة الموظفين الفنيين التابعين لمؤسستنا. ولديهم مهارة في استخدام تقنيات المراجعة المدعومة بالحاسوب، مثل IDEA، وSQL، وTOAD، إلخ.
- ويملك الفنيون المكلفون بمراجعة حسابات المنظمات الدولية ما يلزم من المعدات لإجراء المراجعة في بيئة مُحوسبة. وقد أجرى أعضاء هذه المجموعة مراجعة لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و لنظام إدارة المعلومات المتكامل بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك، ولنظم ATLAS وPIRES و HRMS. ومن المهام البارزة التي أُسندت إلينا في وقت سابق تقييم استعداد الأمم المتحدة لإدارة مشكلة العام ٢٠٠٠.
- أجرينا مراجعة لنظم تخطيط الموارد في المؤسسة القائمة على SAP و Oracle في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة البحرية الدولية. وفي حالة منظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى إجراء دراسة مفصلة عن عمليات المشاريع في نظام الإدارة العالمي حيث تم تسليط الضوء على عدة مجالات للمخاطر، أجرينا مراجعة لعمليات المشاريع ولمدى الاستعداد لتنفيذ نظام الإدارة العالمي وتصفية البيانات وتحويلها في إطار التوليفة الجديدة لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة من أجل الحصول على ضمانات بشأن عملية تحويل البيانات.
- ركّزت تقاريرنا لمراجعة نظم تخطيط الموارد في المؤسسة على ما يلي:
 - الضوابط المطبّقة لضمان سلامة المعلومات المالية في وظائف متنوعة، منها الشراء والسفر وصرف الأموال والإجراءات المتخذة في نهاية الشهر وتشغيل الواجهات البيئية والموارد البشرية وكشوف المرتبات.
 - اختبارات الأمن والتصديقات وفصل المهام داخل نظام تخطيط الموارد في المؤسسة مع التركيز على استعراض استخدام الأدوار لمراقبة الوصول في نطاق النظام، وعمليات إسناد الأدوار لتحديد النزاعات أو القضايا المثارة حول فصل المهام وكلمة السر وغير ذلك من الضوابط السارية، وفرض قيود على المعاملات الضخمة.
 - إجراءات إدارة النظم التي تركز على العمليات والموافقات المتعلقة بتغييرات شكل النظام، وتغييرات الوصول إلى النظام، ووصول المستفيدين الجدد إلى النظام، وإسناد الحقوق.
 - فرض ضوابط نظم المعلومات على بيئة نظام تخطيط الموارد في المؤسسة تشمل، فيما تشمل، الوصول المادي والمنطقي وضوابط التطبيقات.
- رغم أننا لا نضطلع بدور المراجع الخارجي للمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، فقد استعان بنا مجلس المراجعة المالية لهذا المفاعل كمصدر خارجي لمراجعة نظم المعلومات الخاصة به نظراً لقدراتنا المعترف بها في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات. وركّزت هذه المراجعة على أمن نظام SAP وتنفيذه.

القسم- باء

نهج المراجعة

ألف- مقدمة

سوف يعتمد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند استراتيجية تنفيذية قائمة على المخاطر صيغت لإضافة قيمة إلى أداء الوكالة، وسيقدم في الوقت ذاته ضمانات مستقلة للمؤتمر العام. وبالإضافة إلى التصديق على حسابات الوكالة، سنقدم تقريراً عن مدى اقتصادية وكفاءة وفعالية الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والضوابط المالية الداخلية، والإدارة العامة والتنظيم العام للوكالة. وستكون هذه الاستراتيجية متنسقة مع تقديم خدمات مراجعة خارجية عالية الجودة وفعالة من حيث التكلفة ومهنية كالخدمات المقدمة لمنظمات الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة (١٩٩٣-١٩٩٩ و ٢٠١٤-٢٠٢٠)، ومنظمة الصحة العالمية (٢٠٠٤-٢٠١٢)، ومنظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، والمنظمة البحرية الدولية (٢٠٠٠-٢٠١٢)، وبرنامج الأغذية العالمي (٢٠١٠-٢٠١٦)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (٢٠١٢-٢٠١٧)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (٢٠١٢-٢٠١٥).

ويتناول هذا القسم نهج المراجعة المفصل التي سنتبعه في هذه المهمة، ومختلف العناصر التي تشكل اللبنات الأساسية لهذا النهج.

باء- إطار المعايير

سوف تُجرى المراجعة الخاصة بالوكالة وفقاً للمعايير التالية:

- المعايير الدولية بشأن مراجعة الحسابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي اعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها معاييرها الموحدة لمراجعة الحسابات؛
 - المبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة الصادرة عن فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
 - معايير المراجعة الخاصة بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)؛
 - إطار معايير الأمم المتحدة للمحاسبة/المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المطبقة على الوكالة، أي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
 - المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية النازمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الواردة في مرفق اللائحة المالية.
- وسيكون التقيّد بمعايير المراجعة المقبولة دولياً وبأساليب المراجعة المؤكدة هو الأساس الذي نعتد عليه لضمان تقديم خدمات مراجعة مهنية عالية الجودة إلى الوكالة.

جيم- عملية المراجعة

سوف تُجرى المراجعة عبر عملية مكوّنة من المراحل الثلاث التالية:

التخطيط

سيتم ترتيب أولويات مجالات المراجعة استناداً إلى تقييم المخاطر الذي سيجري بالرجوع إلى الأهمية النسبية من الناحية المالية، والجدوى، والمواضيع، والمكانة، وبالرجوع إلى أي مجالات محددة تشير إليها المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة. وعند تحديد الأهمية النسبية، سننظر فيما إذا كانت هناك عوامل تخص الوكالة ينبغي أخذها في الاعتبار. كما سننظر فيما إذا كانت هناك قضايا أخرى غير القيم النقدية النسبية تُعتبر أساسية بالنسبة للدول الأعضاء. وعند تحديد الأهمية النسبية، سنولي اهتماماً خاصاً لدراسة برنامج الوكالة وميزانياتها من قِبَل المؤتمر العام.

وسنقيم بيئة الرقابة الداخلية لتحديد مدى الاعتماد الممكن عليها، وعلى هذا الأساس سيتم تحديد طبيعة ومدى اختبارات المراجعة الأساسية. وسيكون هناك تنسيق مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية لتفادي ازدواجية الجهود. وقد قَدّمنا شرحاً مفصلاً في الفقرة هاء لنهجنا فيما يتعلق بتقييم الضوابط الداخلية.

وذكر أيضاً أننا قمنا في أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وأيار/مايو-حزيران/يونيه ٢٠١٤ بإجراء عملية تفصيلية لتقييم المخاطر تتضمن العناصر المذكورة أعلاه، وهي المعلومات التي استندنا إليها في تخطيطنا لمراجعة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

وسنتفاعل مع الإدارة قبل وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية المراجعة العامة. كما سنناقش مع الإدارة توقيت كل مهمة من مهام المراجعة على حدة. وسوف تُبلّغ الكيانات التي ستخضع للمراجعة بالإطار الزمني لمهمة المراجعة وباختصاصاتها مقدّماً.

وسيضع كل فريق مسؤول عن المراجعة خطة للمراجعة يحدّد فيها نطاق وأهداف مهمة المراجعة المحدّدة، كما يحدّد المجالات المثيرة للقلق بالنسبة للمراجعة، والأطر الزمنية لمختلف الأنشطة، والتوصيف الوظيفي الدقيق لكل عضو في فريق المراجعة. وسيتم رصد التقدم المحرز قياساً على الخطة في كل حالة على حدة للتأكد من أن مهمة المراجعة قد استُكملت بكفاءة وبفعالية من حيث التكلفة.

التنفيذ

سوف يبدأ تنفيذ المراجعة بمؤتمر استهلاكي تُناقش فيه خطة المراجعة، التي تتضمن أهداف المراجعة ونهجها، مع رئيس الكيان الخاضع للمراجعة وستؤخذ الآراء المنبثقة عن ذلك في الحسبان. كما سيفقد الكيان الخاضع للمراجعة البيانات والمعلومات والوثائق اللازمة لفريق المراجعة في إطار اضطلاعهم بهذه المهمة. وسيجرى عمل ميداني في المقر الرئيسي للوكالة وكذلك في مواقعها الميدانية (مكاتب الضمانات التابعة للمختبرات والمواقع الميدانية الأخرى إذا ارتئي ذلك ضرورياً)، حسب الاقتضاء. وستؤدى مراجعات بهدف الحصول على ضمانات فيما يتعلق بدقة البيانات المالية، والامتثال للقواعد واللوائح ومدى ملاءمة الضوابط المالية الداخلية، وفيما يتعلق باقتصادية وكفاءة وفعالية الإدارة والتنظيم في الوكالة على وجه العموم. وسيُنطوي ذلك على جمع الأدلة من خلال إجراء فحص دقيق للسجلات المالية (يدوياً وبمساعدة الحاسوب على حد سواء) وفحص

المستندات الداعمة، وتحليل الاتجاهات والتباينات، وإعادة أداء الحسابات، وعقد مقابلات مع الموظفين الرئيسيين في الكيان الخاضع للمراجعة، وإجراء استبيانات، إلخ.

وسيتّم إصدار طلبات مراجعة لالتماس أي بيانات ومعلومات وسجلات وما إلى ذلك من الأدوات غير المتاحة بسهولة على أي نحو آخر ولكنها ضرورية لفريق المراجعة على وجه التحديد.

وستُحال الاستنباطات الأولية المنبثقة من المراجعة إلى الموظف المسؤول عن المجال الوظيفي الخاضع للمراجعة، وذلك في شكل استفسار مراجعة طلباً للرد ولتأكيد الوقائع والأرقام.

وبعد النظر في الرد الوارد على استفسار المراجعة، ستصدر ملاحظة عن عملية المراجعة تتضمن نتائج وتوصيات هذه العملية. ويجوز استكمال ملاحظة المراجعة بعد إدراج الردود الواردة على أكثر من استفسار واحد.

ويمكن عقد اجتماعات لمناقشة قضايا المراجعة بطلب من الكيان الخاضع للمراجعة أو بطلب من المراجع.

وستنتهي كل مهمة من مهام المراجعة بمؤتمر ختامي يُعقد مع رئيس الكيان الخاضع للمراجعة. ويتيح المؤتمر الختامي فرصة للكيان الخاضع للمراجعة لكي يُناقش مع فريق المراجعة الاستنباطات والتوصيات المنبثقة من المراجعة. كما يُتيح هذا المؤتمر لفريق المراجعة فرصة لكي يوضّح أي نقاط موضع شك قد يودّ الكيان الخاضع للمراجعة إثارتها. وسيُرسَل محضر المؤتمر الختامي إلى رئيس الكيان الخاضع للمراجعة كي يقوم بتأكيده وتسجيله.

تقديم التقارير

عند تقديم التقارير عن نتائج المراجعة ستمنّثل للمتطلبات المحدّدة في المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية الناظمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الواردة في مرفق اللائحة المالية. وعملاً بمبدأ "لا مفاجآت"، ستتم بلورة عملية الإبلاغ مع إتاحة فرصة للإدارة من أجل الرد على الاستنباطات المنبثقة من المراجعة في كل مرحلة على حدة.

وسوف تكون الخطوات الرئيسية المتّبعة في عملية الإبلاغ كما يلي:

- سيحيل فريق المراجعة الاستنباطات الأولية المنبثقة من المراجعة إلى رئيس الكيان الخاضع للمراجعة في شكل استفسار مراجعة طلباً للتعليقات والرد، وبعد النظر فيها، سيتم صوغ ملاحظة مراجعة حيثما اعتُبر ذلك ضرورياً؛

- بعد أخذ الردود الواردة على "ملاحظات المراجعة" ومداومات المؤتمر الختامي في الاعتبار، سيُرسَل المدير الرئيسي (للعلاقات الدولية) في المقر الرئيسي لمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام رسالة إدارية إلى المدير العام تتضمن قضايا المراجعة المهمة، كما يُرسَل نُسخاً منها إلى مدير شعبة الميزانية والمالية وإلى رئيس الكيان الخاضع للمراجعة؛

- استناداً إلى الرد على الرسائل الإدارية، ستُرسَل مسودة تقرير المراجعة إلى المدير العام لإتاحة فرصة أمام الإدارة للتعليق على الاستنباطات المنبثقة من المراجعة؛

■ استناداً إلى الردود على مسودة تقرير المراجعة وأي مناقشات إضافية، إن وُجِدَت، سُرِسِلَ تقرير المراجعة النهائي إلى مجلس المحافظين ليبيدي ملاحظاته عليه ثم لإحالاته بعددٍ إلى المؤتمر العام، جنباً إلى جنب مع البيانات المالية التي رُوِجَت، وذلك وفقاً لللائحة المالية.

وهكذا فإن عملية الإبلاغ برمتها سوف تتميز بتبادل قوي ذي اتجاهين لملاحظات واستنباطات المراجعة من جهة، وتبادل لآراء وتعليقات الإدارة من جهة أخرى، في كل المراحل. ولن يتضمّن التقرير النهائي الذي سيُعرض على المؤتمر العام عبر مجلس المحافظين أي بيانات لم يتم إعلام إدارة الوكالة بها من قبل.

وحرصاً على أن تكون منتجات المراجعة ممثلة لأرقى معايير الجودة، ستخضع جميع هذه المنتجات المقرّر عرضها على المؤتمر العام عبر مجلس المحافظين لاستعراض من قِبَل لجنة مكوّنة من أكبر المسؤولين في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات المعنيين أيضاً بوضع الصيغ النهائية لتقارير المراجعة الوطنية الخاصة بمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، قبل أن تعتمد هذه الهيئة مثل هذه التقارير لإحالتها بعد ذلك إلى الوكالة.

ومع إبلاغ الاستنباطات المنبثقة من المراجعة، سنقدّم توصيات مناسبة وبناءة. وكما ذُكر سابقاً، ستُجرى مناقشات ومشاورات مكثّفة مع الإدارة العليا قبل إصدار التقارير. وكجزء من ضمان الجودة، سيضطلع فنيون محنّكون ومستقلون عن المراجعة باستعراض أعمال المراجعة للتأكد من أن هذه المهمة قد تمت مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعايير وأفضل الممارسات.

تقارير المراجعة

ورد فيما سبق وصف لعملية إعداد التقارير بالتفصيل. وكما تم شرحه سابقاً، سوف تكون هناك ثلاثة أنواع من منتجات المراجعة التي ستقدّم إلى الوكالة.

(أ) رسائل إدارية،

(ب) تقرير موجز أو رأي بشأن البيانات المالية،

(ج) تقرير مطوّل أو تقرير المراجعة السنوي.

ومع إحالة مسودة تقرير المراجعة إلى المدير العام، سيُعرض التقرير الموجز أو رأي المراجعة بشأن البيانات المالية وكذلك التقرير المطوّل أو تقرير المراجعة السنوي على الجهاز الرئاسي في الوكالة، أي المؤتمر العام للوكالة من خلال مجلس المحافظين.

وسيتّم البت في جميع الخطوط الزمنية لاستكمال كل مرحلة من مراحل عملية المراجعة وتقديم مختلف منتجات المراجعة بعد إجراء نقاش متبادل مع الإدارة قبل الاضطلاع بكل مهمة على حدة. وسيجري بعد ذلك رصد التنفيذ الفعلي للمهمة في المقر الرئيسي للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام من أجل التأكد من عدم وجود تفاوتات زمنية في الجداول الزمنية المقرّرة سابقاً.

وسيُحرّص على أن تكون نتائج المراجعة المعروضة على إدارة الوكالة من خلال الرسائل الإدارية وتقرير المراجعة نتائج متوازنة وعادلة ودقيقة، وأن تتضمّن توصيات بناءة.

إصدار التوصيات وإدارتها

سوف تُختتم الرسائل الإدارية وتقارير المراجعة بتوصيات بناءة. وستوضع الصيغة النهائية للتوصيات بعد الحصول على رد من الإدارة على استنباطاتنا المنبثقة من المراجعة. وسنجري استعراضاً داخلياً للتأكد من أن التوصيات عملية وتقدم قيمة مضافة. وستناقش التوصيات في المؤتمر الختامي للتأكد من وجود اتفاق متبادل بشأنها. وستتناول هذه التوصيات أهداف المراجعة، أي تحقيق الاقتصادية والكفاءة والفعالية والمساءلة وإدخال تحسينات في الإدارة المالية والضوابط الرقابية.

وسيتم رصد تنفيذ التوصيات دورياً. ولهذا الغرض، سيوضع إجراء متابعة يتفق عليه الطرفان. وستتم إدارة التوصيات من خلال برنامج متابعة سيكون موجهاً نحو ما يلي؛

- الامتثال للتوصيات التي حظيت بالموافقة مع التركيز على تشجيع التنفيذ بدل تسليط الضوء على عدم اتخاذ أي إجراء؛

- متابعة التوصيات التي حظيت بالموافقة والتي يُنتظر أن تصدر بشأنها تقارير الامتثال؛

- اختبار جودة تنفيذ التوصيات وما لها من تأثير.

دال- التعاون مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية

يُتبع فريقنا نهجاً قائماً على النظم حيث تشكّل دراسة هياكل المراقبة الداخلية في المنظمات الخاضعة للمراجعة جزءاً لا يتجزأ من عملية المراجعة. وتغطي هذه الدراسة أيضاً تحليلاً لترتيبات المراجعة الداخلية. وتحدّد هذه الدراسات كمّ المراجعة الجوهرية الواجب القيام بها وحجم الموارد المقرّر استخدامها. ويتم تقليص أعمال المراجعة بصورة بالغة في المنظمات التي تكون ضوابطها الداخلية الشاملة للمراجعة الداخلية ضوابط متينة. وتُقلّل إلى أدنى حد جهود المراجعة في المجالات التي خضعت بالفعل لمراجعة داخلية من أجل تقادي ازدواجية الجهود في مجال المراجعة. وسوف نتّبع إجراء المراجعة المعياري هذا في المراجعة الخاصة بالوكالة وتفاعل عن كثب مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية لتوطيد جهود المراجعة وتنسيق أنشطة المراجعة من أجل تقادي الازدواجية في العمل.

هاء- تقييم الضوابط الداخلية

إدارة المخاطر في المؤسسة

تقوم المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات بانتظام بمراجعات لنظم الضوابط الداخلية في كلّ من الإدارات/الوزارات التابعة للحكومة الهندية ولحكومات الولايات؛ وتغطي مثل هذه المراجعات مدى ملاءمة إدارة المخاطر وفعاليتها في مختلف المجالات – التشغيلية منها والمالية والمتصلة بشؤون الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر مجال رئيسي نركّز عليه في المراجعة في قطاعات مختلفة، منها على سبيل المثال:

- إدارة مخاطر الديون في المؤسسات المالية الحكومية/المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة حكومية؛

- والمخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات فيما يخص تخطيط وتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام؛

- والإدارة المؤسسية وممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات التجارية الخاضعة لرقابة حكومية؛
- وأنشطة إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية؛
- ونظم إدارة المخاطر في المؤسسات الضريبية.

بيد أنه ليس لدى الحكومة الهندية ولا حكومات الولايات أي معايير/أطر رسمية للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وبناءً على ذلك، تتشارك المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات مع غيرها من أصحاب المصالح الرئيسيين في الحكومة الهندية (بما في ذلك لجنة التخطيط، ووزارة المالية، والمراقب المالي العام للحسابات) في وضع إطار للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر فيما يخص مخططات/برامج الحكومة. ويتناول هذا الإطار المراحل الرئيسية لعملية إدارة المخاطر، أي تحديد سياق إدارة المخاطر؛ وتقييم المخاطر؛ ومعالجة المخاطر؛ ورصد المخاطر؛ وتأكيد المخاطر؛ وإعادة تقييم المخاطر. ويعتمد الإطار على المفاهيم/المبادئ المنصوص عليها في الأطر المعتمدة دولياً (لا سيما الإطار المتكامل للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي لإدارة المخاطر في المؤسسة، والتوجيهات التكميلية بشأن إدارة المخاطر في المؤسسة الصادرة عن اللجنة الفرعية المعنية بمعايير الضوابط الداخلية التابعة للإنتوساي، وكذلك معيار أستراليا/نيوزيلندا لإدارة المخاطر، (AS/NZ 4360)، وهي أطر تتماشى على نحو مناسب مع بيئة العمل في القطاع العام الهندي.

وقد أتبعنا، وسوف نتبع، في تقييمنا للضوابط في الوكالة نهجاً مماثلاً تم تقنيه في "دليل تقييم الرقابة الداخلية" الذي وضعناه. وسيمكّننا ذلك من تحديد مستوى الضمان الذي يمكن أن ينشأ من إطار الوكالة للرقابة الداخلية لأغراض تصميم إجراءاتنا واختباراتها الخاصة بالمراجعة. كما سنتيح لنا هذه الممارسة فرصاً للتوصية بأي تحسينات مناسبة لازمة، إن وجدت، من أجل المضي في تحسين كفاءة الضوابط في الوكالة.

أهداف الرقابة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المتصلة بها

يتمتع الموظفون العاملون في مؤسستنا بالمهارات والمعارف والخبرات التقنية في استخدام إطار الرقابة الداخلية المتمثل في أهداف الرقابة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المتصلة بها لإجراء المراجعات المتعلقة بنظم تكنولوجيا المعلومات. أجريت على الصعيد المحلي أكثر من ٤٠٠ مراجعة لنظم تكنولوجيا المعلومات لمنصات وقواعد بيانات متنوعة. وتم اعتماد أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها كإطار لتوجيه مراجعات تكنولوجيا المعلومات في البلد. وكمثال عن ذلك، تمت مراجعة ضوابط نظم المعلومات على بيئة نظام SAP في المنظمة المعنية بالمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي بعد تحليل المخاطر وقياساً على معيار مرجعي مطبق في إطار الأهداف المذكورة.

واو- ضمان ومراقبة الجودة

يتبع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند نظاماً صارماً لضمان الجودة من أجل التأكد من أن جميع منتجات مؤسستنا تفي بأعلى معايير الجودة. ولدينا إطار لإدارة جودة المراجعة فيما يتعلق بالمنظمة، والامتثال له إلزامي. ولهذا الإطار خمسة بارامترات واسعة النطاق خاصة بعمليات إدارة الجودة، وهي: القيادة والتوجيه، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المراجعة، والعلاقات بين العملاء وأصحاب المصلحة، والتحسين المستمر. وتُقسّم هذه البارامترات كذلك إلى "عناصر إدارة الجودة"، ويرتبط كل عنصر من هذه العناصر "بالصكوك الرئيسية الموظفة"، وتتمثل هذه الصكوك في دستور الهند، وقانون المراقب المالي ومراجع الحسابات العام (المهام والصلاحيات وشروط الخدمة)، ومعايير المراجعة، والأدلة، والمبادئ التوجيهية، إلخ.

ولكفالة مستويات عالية من المراجعة، تُنفَّذ عدة إجراءات لضمان الجودة. وهي:

- ١- وضع معايير وأساليب وإجراءات موثقة للمراجعة والامتثال لها، بما في ذلك مدونة شاملة لقواعد السلوك.
- ٢- التدريب المنتظم لموظفي المراجعة من أجل تحديث وتعزيز المهارات والمعارف في مجال المراجعة.
- ٣- التقييم المتكرّر لموظفي المراجعة من خلال إجراء اختبارات دورية.
- ٤- وضع نظام جيد للإشراف على عمليات المراجعة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية على حد سواء.
- ٥- إجراء استعراض مستقل لعمليات المراجعة من قِبَل فرق المراجعة الداخلية والتفتيش في المقر الرئيسي.
- ٦- الفحص الدقيق لاستنباطات المراجعة، في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي على حد سواء، من قِبَل أشخاص لا يشاركون في العمل الميداني للمراجعة، بغية ضمان أن تفي استنباطات المراجعة بمعايير الأهمية النسبية والأدلة اللازمة. وينطوي ذلك أيضاً على إجراء مناقشات مفصّلة مع الكيان الخاضع للمراجعة حول مسوّد استنباطات المراجعة.
- ٧- استعراض أوراق العمل
- ٨- إجراء استعراض منهجي للعمليات في منتصف الفترة.

زاي- الإطار القيمي والمعرفي

معايير المراجعة الخاصة بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام

حدّد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام معايير للمراجعة تستند إلى نمط معايير المراجعة المستخدمة دولياً. وقد نُشرت هذه المعايير في جميع أنحاء المنظمة وتُستخدم كأساس لتقييم عمليات المراجعة. ويجري إخضاع هذه المعايير لاستعراض مستمر وتُعدّل متى لزم الأمر، من أجل مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي وجعل هذه المعايير متفقة مع أفضل الممارسات. وتتماشى الطبعة الأخيرة (٢٠٠٢) من معايير المراجعة الخاصة بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام مع معايير المراجعة الصادرة عن منظمة الإنتوساي في عام ٢٠٠١. وتتضمّن هذه المعايير معايير أخلاقية، مماثلة "لقواعد السلوك" الصادرة عن منظمة الإنتوساي.

وتشمل معايير المراجعة ما يلي:

- (أ) الافتراضات الأساسية
- (ب) المعايير العامة
- (ج) المعايير الميدانية
- (د) معايير الإبلاغ

الافتراضات الأساسية

الافتراضات الأساسية هي المقدمات الجوهرية والمتطلبات الأساسية التي توجّه مراجعي الحسابات في تكوين آرائهم وإعداد تقاريرهم، لا سيما في الحالات التي لا تنطبق فيها أي معايير محدّدة.

وتحدّد الافتراضات الأساسية جملة أمور منها ما يلي:

- ١' يمثّل مراجعو الحسابات لمعايير المراجعة في جميع المسائل التي تُعتبر ذات أهمية نسبية؛
- ٢' يُطبّق مراجعو الحسابات اجتهادهم في مختلف الحالات التي تظهر أثناء سير المراجعة؛
- ٣' ضرورة وجود عملية مساءلة فعالة سارية؛
- ٤' تكون جميع أنشطة المراجعة متنسقة مع ولاية المراجعة المسندة إلى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام؛
- ٥' ضرورة أن تتفادى المراجعة أي تضارب في المصالح بين مراجع الحسابات والكيان الخاضع للمراجعة.

المعايير العامة

تصف المعايير العامة مؤهلات فرادى مراجعي الحسابات والمؤهلات المشتركة الخاصة بالمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، ويمكنهم الامتثال لهذه المعايير من الاضطلاع بالمهمة المتصلة بإجراء المراجعة وإعداد تقارير بالاستنباطات المنبثقة من هذه المراجعة بكفاءة وفعالية. وترسي هذه المعايير أساس تحقيق المصدقية لعمل مراجع الحسابات والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.

وتغطي المعايير العامة جوانب الاستقلالية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسلطة التقديرية المهنية ومراقبة الجودة.

المعايير الميدانية

توفّر المعايير الميدانية إطاراً عاماً لإجراء المراجعة وإدارتها.

وتتطوي المعايير الميدانية على جوانب التخطيط، والإشراف والاستعراض، وفحص الضوابط وتقييمها، والامتثال للقوانين والقواعد واللوائح السارية، وأدلة المراجعة.

معايير الإبلاغ

توفّر معايير الإبلاغ إطاراً عاماً لمراجع الحسابات والمؤسسة المراجعة بغرض الإبلاغ عن نتائج المراجعة.

وتشمل معايير الإبلاغ شكل ومحتوى جميع آراء وتقارير المراجعة التي يجب أن تكون متنسقة مع المبادئ المنصوص عليها فيما يتعلق بما يلي: (أ) الأهداف والنطاق، (ب) واكتمال البيانات، (ج) والمرسل إليه، (د) وتحديد الموضوع، (هـ) والأساس القانوني، (و) والامتثال للمعايير، (ز) والالتزام بالوقت.

المعايير الأخلاقية

تتطبق هذه المعايير على رئيس المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات والمسؤولين التنفيذيين، وجميع الأفراد العاملين في المؤسسة العليا المذكورة أو العاملين باسمها. وهذه المؤسسة مسؤولة عن التأكد من أن جميع مراجعي الحسابات على علم بالقيم والمبادئ الواردة في مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمنظمة وأنهم يعملون وفقاً لها. وفيما يلي معايير المراجعة التي تنسم بأهمية أخلاقية:

- ينبغي أن يتمتع مراجع الحسابات والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات بالاستقلالية وأن يتجنب تضارب المصالح مع الكيان الخاضع للمراجعة بشأن مسائل قد تخلّ باستقلاليتهما إلى حد كبير.
- يجب أن يكون لدى مراجع الحسابات والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات الكفاءة المطلوبة.
- يجب أن يولي مراجع الحسابات العناية الواجبة والاهتمام الواجب للائتمثال لمعايير المراجعة.
- ينبغي أن يتحلى مراجع الحسابات في كل الأوقات بالنزاهة التامة والتفاني التام لواجبه.
- على مراجع الحسابات ألا يفشي المعلومات التي حصل عليها في عملية المراجعة إلى أطراف ثالثة، سواء شفويًا أو كتابيًا.

وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر جميع موظفي المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات موظفين في الخدمة المدنية وخاضعين لقواعد (سلوك) الخدمات المدنية المركزية لعام ١٩٦٤، التي تحدد معايير السلوك والتصرف الأخلاقي. وينبغي الإخطار بالمعلومات المتعلقة بجميع المعاملات المالية والهيئات المتحصّل عليها والممتلكات المكتسبة فور وقوع ذلك، ويجب الحصول على الإذن بذلك مسبقاً حيثما كان ذلك شرطاً قائماً. وقواعد السلوك هذه شبيهة جداً بمعيار السلوك الخاص بالخدمة المدنية الدولية.

وتخضع معايير مراجعتنا لعملية تنقيح لكي تتماشى مع المستوى ٣ الجديد للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

منهجيات المراجعة

بالإضافة إلى معايير المراجعة، فإن أحد الجوانب المهمة لضمان الجودة في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات هو وصف وتقنين منهجية المراجعة بالنسبة لجميع أنواع المراجعات وكذلك بالنسبة للمراجعات بحسب طبيعة المعاملات. وتُستكمل هذه الإجراءات بتعليمات وتوجيهات إدارية وبنشرات تعميمية تقنية. وتتماشى هذه المنهجية مع معايير المراجعة الدولية ومع أفضل الممارسات المقبولة دولياً.

وفيما يلي المعايير والمبادئ التي وضعناها:

- ١- لوائح المراجعة والحسابات
- ٢- إطار إدارة جودة المراجعة
- ٣- معايير المراجعة

- ٤- مدونة قواعد السلوك
- ٥- دليل (مراجعة) الطلبات الدائمة
- ٦- مراجعة البيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: جداول الحسابات الجاهزة. وهذه الجداول موضوعة بالأساس لأغراض مراجعاتنا الدولية.
- ٧- دليل مراجعة التصديق المالي
- ٨- المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الأداء
- ٩- دليل تقييم الرقابة الداخلية
- ١٠- المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- ١١- دليل مراجعة تكنولوجيا المعلومات

آلية ضمان الالتزام بالمعايير المهنية

كما جاء وصفه من قبل في الفقرات السابقة، يملك المراقب المالي ومراجع الحسابات العام نظاماً مُحكماً للتأكد من أن جميع أعمال المراجعة تُجرى وفقاً لمعايير المراجعة والمنهجيات وأفضل الممارسات المنصوص عليها. ويُضَمَّن ذلك من خلال إطار إدارة جودة المراجعة. وهناك إطار تسلسلي قائم للمبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة، بدءاً بالمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمراجعة على صعيد المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، تليها الإرشادات الخاصة بوظائف بعينها، ثم التعليمات على مستوى الهياكل الميدانية المحلية. ويُستعرض هذا التسلسل في الإرشادات باستمرار، ويتم التخلي عن التعليمات التي تصبح غير مناسبة.

ويجري المسؤولون عن الإشراف، في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي على حد سواء، عمليات فحص لضمان الامتثال لمعايير وأدلة ومدونات المراجعة وللتعليمات التشغيلية، ويقومون في الوقت ذاته بمهام الإشراف المحددة لهم على عمليات ومخرجات المراجعة. وعلاوةً على ذلك، يجري أيضاً فحص عمليات المراجعة بصورة مستقلة من جانب "أجنحة المراجعة الداخلية" في كل مكتب على حدة ومن جانب نائب إضافي للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام (رئيس وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات) في المقر الرئيسي. ويتولى الإشراف على عمليات المراجعة كبار الموظفين وفقاً لقواعد محدّدة، وتتم زيارة المكاتب الميدانية من قِبَل مندوبي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام وكذلك من جانب المراقب المالي المذكور من وقت لآخر.

ويخضع كل تقرير خاص بالمراجعة يُعرض على البرلمان أو على السلطة التشريعية التابعة للولايات لعملية استعراض دقيق. كما يخضع كل استنباط مهم منبثق من المراجعة يُستهدف إدراجه في تقرير المراجعة لفحص واستعراض مفصّلين على مستويات متعددة، تلي ذلك مناقشات مفصلة مع فريق المراجعة الذي اقترح الاستنباط وكذلك مع الكيان الخاضع للمراجعة، من أجل التوصل إلى رأي متوازن بشأن المعاملات والتأكد من تدعيم كل استنباط بأدلة وافية بالغرض وكافية ووثيقة الصلة بالموضوع ويعوّل عليها، ومن قدرته على الصمود أمام أي فحص تشريعي.

ولدينا أيضاً نظام صارم للاستعراض على مستوى النظراء في جميع المكاتب الميدانية وفي مكتب المقر الرئيسي. ويوفّر إطار استعراض النظراء مختلف التدابير اللازمة التي تكفل مراقبة وضمان الجودة في مجال المراجعة.

ويتلقى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام المساعدة من المجلس الاستشاري المعني بالمراجعة على أرفع مستوى، ويسدي له المجلس المشورة بشأن القضايا الاستراتيجية كما يستعرض الأساليب والإجراءات المتبعة. وتنصّب وقائع اجتماعات المجلس، الذي يجتمع مرة كل فصل والمؤلف من أعضاء من الشخصيات القيادية في الحياة العامة والهيئات المهنية، على أنشطة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام مع التركيز بوجه خاص على الجودة، وهو ما يعدّ بمثابة أداة مهمة في عملية ضمان الجودة. ومن أعضاء "المجلس الاستشاري المعني بالمراجعة" رئيس المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، وهو جهاز الحل والعقد فيما يخص وضع المعايير في البلد في مجال حسابات المؤسسات ومراجعة المؤسسات التجارية الخاصة.

كما أننا نخضع لقانون "الحق في المعلومات"، لعام ٢٠٠٥. ويساهم ذلك تلقائياً في توكيد الجودة لأن "قانون الحق في المعلومات" يخوّل كل مواطن في البلد التماس أي معلومات من لدننا والتفتيش في أي وثيقة والتماس أي نسخ مصدّقة منها.

حاء- الحفاظ على سرية العملاء

نشير إلى أن الحفاظ على السرية التامة من قِبَل موظفينا أثناء معالجتهم لوثائق الوكالة ستكون مسألة ذات أهمية قصوى. وكما ورد شرحه في الفقرات السابقة، فإننا قد وضعنا نظاماً مُحكماً لضمان السلوك الأخلاقي لموظفينا. ولدينا مدونة لقواعد السلوك ومعايير أخلاقية محددة تفرض على مراجع الحسابات أن يتّسم بالنزاهة التامة في جميع الأوقات وتمنعه من إفشاء المعلومات التي يحصل عليها في إطار عملية المراجعة إلى أطراف ثالثة، سواء شفوياً أو خطياً. ولكفالة الامتثال، يتعين أن يوقع جميع موظفي المراجعة على مذكرة ضمان عند بداية كل مهمة مراجعة. ويجري رصد السلوك الأخلاقي ويتم إirاده في تقارير الأداء السنوية الخاصة بالمسؤولين. كما يخضع الموظفون، بصفتهم من موظفي الخدمة المدنية، لقواعد (سلوك) الخدمات المدنية المركزية التي تحدد معايير السلوك والتصرف الأخلاقي. وقواعد السلوك هذه شبيهة جداً بمعيار السلوك الخاص بالخدمة المدنية الدولية.

وينبغي الإخطار بالمعلومات المتعلقة بجميع المعاملات المالية والهيئات المتحصّل عليها والممتلكات المكتسبة فور وقوع ذلك، ويجب الحصول على الإذن بذلك مسبقاً حيثما كان ذلك شرطاً قائماً. وهناك بند محدد في تقرير تقييم الأداء السنوي للموظفين يتعلّق بنزاهة السلوك. وعلاوةً على ذلك، يتعيّن على كل المسؤولين تقديم إقرار سنوي بالممتلكات الثابتة. وللتعامل مع الموظفين الذين لا يلتزمون بمعايير السلوك المهني والأخلاقي المطلوبة، يتم اللجوء إلى أحكام الخدمات المدنية (قواعد التصنيف والمراقبة والطعن) لعام ١٩٦٥، التي تقنّن كل الأساليب التأديبية بما في ذلك فرض العقوبات وإجراء تحقيقات رسمية. وتراعي هذه العملية أيضاً احتمال وجود حالات تضارب في المصالح حيث يمكن أن تتأثر قدرة المراجع على اتخاذ قرار أو حكم مستقل أو يمكن الإخلال بهذه القدرة بسبب اعتبارات اتسام الحالة بطابع شخصي، أو لاعتبارات ناتجة عن طرف ثالث، مما يفضي إلى التأثير بشكل غير لائق على مصالح الوكالة.

عدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة

ألف- الموارد البشرية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، بوصفه مراجع الحسابات على جميع المستويات الحكومية الثلاثة في الهند - الاتحادي، والحكومي والمحلي (البلديات والقرى) - هو رئيس إحدى أكبر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في العالم. وتفتخر المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات بما لديها من مجموعة قيّمة من الموارد البشرية، المؤهلة مهنيًا في مجالات متنوعة، مما يمكن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام من الاضطلاع بمهام المراجعة حتى في مجالات بالغة التخصص. ومن شأن توفر خبرات كهذه داخل المؤسسة أن يتيح للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام فرصة للاستغناء عن تعيين أي مستشارين أو خبراء من الخارج أو الاستعانة بمصادر خارجية لإسناد أي عمل لها. وقد قطعنا في ذلك شوطاً طويلاً لضمان سرية العملاء.

ولموظفي المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات وضع الموظفين الحكوميين، وعادةً ما يواصلون عملهم حتى التقاعد. وتحظى الوظائف الحكومية في الهند بوضع رفيع المستوى، لذلك فإن معدل تبديل الموظفين منخفض للغاية.

كما تقتصر التعيينات على شغل الوظائف الشاغرة الناجمة عن حالات التقاعد. لذلك فإن المنظمة لديها قوة عاملة مستقرة فيما يتعلق بالخصائص ومن الناحية العددية. ولكن تبديل الموظفين في فرادى المهام مكفول من خلال التبديل الدوري بين الأجنحة المختلفة، مما يمكنهم من توسيع مداركهم ويحول في الوقت ذاته دون الاتجاه إلى التراخي واكتساب منافع شخصية. وهناك أيضاً تحديث مستمر للمهارات والمعارف من خلال البرامج التدريبية.

باء- الفريق الأساسي لإدارة المراجعة في الوكالة

سيتولى المدير الرئيسي للعلاقات الدولية، وهو في مرتبة كبير مديري المراجعة، رئاسة الفريق الأساسي لإدارة مراجعة حسابات الوكالة في المقر الرئيسي لمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في نيودلهي. وسيتلقى المساعدة مباشرة من مدير العلاقات الدولية، وهو في مرتبة المدير التنظيمي المعني بالمراجعة، ومن أحد الموظفين الفنيين المعنيين بالمراجعة. وستدعم هذا الفريق مجموعات متخصصة يرأسها مسؤولون، في مرتبة كبار مديري مراجعة، متخصصون في القضايا المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظم تخطيط الموارد في المؤسسة، وتقييم الضوابط الداخلية والتدقيق في قضايا الاحتيال.

وسيكون الفريق الأساسي همزة الوصل بين مراجع الحسابات الخارجي وإدارة الوكالة بشأن المسائل المتعلقة بالمراجعة، وسيزوّد الوكالة بخدمات الاتصالات والدعم حسب الاقتضاء وعند الضرورة. وسيكون الفريق حاضراً للتفاعل مع مجلس المحافظين ومكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. وسيساعدنا ذلك في الإلمام بدرجة أكبر بقضايا الوكالة المتصلة بالإدارة الرشيدة من خلال الاتصالات الشخصية بممثلي الوكالة، لا سيما مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. وبما أن الفريق الأساسي متمرس في مراجعة حسابات منظمات دولية أُسندت إلى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند مهام المراجع الخارجي بها، فإنه يتمتع بخبرة واسعة في تسيير المراجعات وإدارة نظام ضمان الجودة فيما يخص تقارير المراجعة الدولية.

وسيضطلع الفريق الأساسي بمسؤولية التخطيط الاستراتيجي، وتقييم المخاطر، وبرمجة المراجعة، وتصميم وإدارة برامج التدريب لأفرقة المراجعة في الموقع، وفحص تقارير المراجعة وردود الإدارة عليها كجزء من عملية ضمان الجودة، ومساعدة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند فيما يتعلق برصد المراجعات والإشراف عليها ووضع الصيغ النهائية لتقارير المراجعة.

تزويد الفريق بالموظفين

سوف تُؤفد أفرقة مراجعة من الهند لإجراء المراجعة المالية ومراجعة الأداء والامتثال وتكنولوجيا المعلومات في المقر الرئيسي للوكالة والمختبرات ومكاتب الضمانات الإقليمية وغير ذلك من المواقع التي تُعتبر لازمة لضمان الثقة. وستخضع أفرقة المراجعة الموفدة لإجراء مراجعة المقر الرئيسي للوكالة، وكذلك البعثات الميدانية، لإشراف الفريق الأساسي.

تشكيل الفريق

سوف يُختار موظفو المراجعة المكلفون بإجراء المراجعة في الوكالة من بين مجموعة من الفنيين المتمرسين والمؤهلين جيداً في مجال المراجعة. وسيراعى أن يكونوا من ذوي الخبرات الأساسية العالية في مجالات التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير عن المراجعة المالية ومراجعة الامتثال والأداء بما يغطي البرامج الاجتماعية والتقنية، والإدارات العلمية، والالتزامات التجارية، والجمعيات المسجلة وغيرها. وينضوي الخبراء الفنيون المعنيون بالمراجعة المقرر إيفادهم لإجراء المراجعة في الوكالة ضمن الفئات التالية:

(أ) فئة كبار مديري المراجعة

(ب) فئة المديرين التنظيميين المعنيين بالمراجعة

(ج) فئة المشرفين والفنيين المعنيين بالمراجعة

وسيتكون كل فريق مراجعة من أحد كبار مديري المراجعة، ومدير تنظيمي معني بالمراجعة، وموظفين فنيين معنيين بالمراجعة. وسيراعى أن تكون لدى أفرقة المراجعة خبرة في معايير وإجراءات المحاسبة والمراجعة ذات الصلة (بما في ذلك مراجعة تكنولوجيا المعلومات). وسيشترط أن تكون لديهم معرفة شاملة بقواعد الوكالة ولوائحها، وبالتعليمات الإدارية المهمة، والميزنة، والبيانات المالية، وبنظم الوكالة للمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات. وستشكل أفرقة المراجعة على نحو يكفل أن يكون الفريق برمته مستودعاً لكل المعارف والمهارات والخبرات اللازمة للاضطلاع بفعالية بمهام المراجعة المسندة إليه.

وسيتم ضمان مراقبة الجودة في إجراءات المراجعة من خلال إشراف الإدارة العليا في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، وذلك من أجل إنجاز خطة العمل بفعالية مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير المراجعة والالتزام بأفضل الممارسات.

ووفقاً لما جاء في نهج العمل الذي تتبعه، ستُجرى المراجعة عبر عملية من ثلاث مراحل تشمل التخطيط والتنفيذ والإبلاغ. وسيكون كبير مديري المراجعة هو قائد الفريق والمسؤول عن ترتيب أولويات مجالات المراجعة استناداً إلى تقييم المخاطر، بما في ذلك تقييم بيئة الرقابة الداخلية. وسيضطلع كذلك بمسؤولية الرصد المتزامن لأعمال المراجعة بما يضمن الجودة والالتزام بمعايير المراجعة. كما سيظل على اتصال بالفريق الأساسي لأغراض الاسترشاد. وسيقوم المديرون التنظيميون والمشرفون على المراجعة بتنفيذ مهام المراجعة في المجالات المحددة التي يسندها إليهم كبير مديري المراجعة. وسينطوي ذلك على جمع الأدلة من خلال إجراء فحص دقيق للسجلات المالية (يدوياً وبمساعدة الحاسوب على حد سواء) وفحص المستندات الداعمة، وتحليل الاتجاهات والتباينات، وإعادة أداء الحسابات، وعقد مقابلات مع الموظفين الرئيسيين في الكيان الخاضع للمراجعة، وإجراء استبيانات، إلخ. ويتولى كبير مديري المراجعة صوغ ملاحظة المراجعة حيثما اعتُبر ذلك

ضرورياً. وبعد أخذ الردود الواردة على ملاحظات المراجعة ومداولات المؤتمر الختامي في الاعتبار، سُرسل المدير الرئيسي (للعلاقات الدولية) رسالة إدارية إلى المدير العام للوكالة تتضمن قضايا المراجعة المهمة.

جيم- بناء الكفاءة المهنية الداخلية

المؤهلات المهنية

يُجري مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، كمنظمة يعمل فيها عدد كبير من الموظفين، اختباره المهنية الخاصة على مستويات مختلفة من التراتبية. واجتياز هذه الاختبارات شرط مسبق إجباري لتعيين الموظفين على مستوى فني في المنظمة. وهناك اختبار مماثل يخضع له المديرون التنظيميون المعيّنون حديثاً بعد تلقي تدريب استهلاكي شامل. واجتياز هذا الاختبار ضروري لاستمرارهم في العمل. كما يُعزى الأساس المنطقي لضمان الكفاءة المهنية الأساسية والتثقيف المهني المستمر داخل المنظمة إلى انعدام وجود أي هيئة فنية خارج مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام تملك الخبرة أو الدراية اللازمة لفهم الاختلافات الدقيقة في المراجعة الحكومية.

ورغم عدم وجود شرط إجباري يُلزم موظفينا بالانضمام إلى عضوية أي أجهزة مهنية أو الحصول على ترخيص مهني خارج ما هو مُحدّد داخل منظماتنا، فإنه يجري تشجيعهم من خلال سياسة تحفيزية على نيل شهادات دولية ودرجات أعلى. وهم حائزون على درجات عليا في المحاسبة أو الشؤون المالية أو تسيير الأعمال أو الإدارة أو القانون. ولديهم أيضاً شهادات اعتماد دولية مثل المراجع الداخلي المعتمد (CIA)، ومراجع نظم المعلومات المعتمد (CISA)، والمدير المعتمد لأمن المعلومات (CISM)، والمدقق المعتمد في قضايا الاحتيال (CFE)، وما إلى ذلك.

التطوير المهني المستمر

حرصاً على بلوغ أرفع المستويات المهنية للموظفين، يتّبع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام سياسة تدريبية صارمة ومخططاً للتطوير المهني المستمر. والغرض من التطوير المهني المستمر هو تزويد موظفي المراجعة بمجموعات المهارات اللازمة من أجل التصدي للتحديات الناشئة عن التغيرات السريعة التي تطرأ على بيئة التشغيل. وبالتركيز على ذلك، يجري تحليل الاحتياجات التدريبية لتحديد الفجوات بين مجموعات المهارات الموجودة والمهارات اللازمة، مما يحدّد مستوى التطوير المهني المستمر.

وكجزء من هذا التركيز على تنمية القدرات، وتماشياً مع الاتجاهات والقضايا القائمة في مجال المراجعة بما في ذلك تخطيط المراجعة على أساس المخاطر، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات، ومراجعة البيئة، ومراجعة الأداء في بيئة متزايدة التعقيد، والمراجعة الشرعية، إلخ، تم إعداد خطة تدريب سنوية. وتتطوي الخطة التدريبية على أهداف التدريب، ومجالات التدريب العريضة، والبنية الأساسية للتدريب وضمان جودة التدريب. ولأغراض ضمان الجودة في مجال التدريب، قام المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بصوغ معايير للتدريب. وتُودى هذه الأنشطة التدريبية بعد ذلك عبر شبكة من معاهد التدريب.

ويُقَدّم مقدار وافر من التدريب من خلال شبكة ممتدة على نطاق البلد تضم تسع عشرة مؤسسة تدريبية تُدعى المعاهد والمراكز التدريبية الإقليمية. وتستهدف هذه المعاهد تحديداً المشرفين على المراجعة والفنيين وموظفي الدعم العاملين في مجال المراجعة. وتقوم هذه المعاهد بتنظيم وإجراء نحو ٧٥٠ تدريباً سنوياً، تشمل نحو ١٣٠٠٠ موظف. ويتم إعداد وحدات نمطية تدريبية منمّدة لكل موضوع يحدّد للتدريب من قِبَل مختلف المعاهد

التدريبية الإقليمية. وتخضع هذه الوحدات النمطية للاستعراض من جانب خبير في الموضوع، ثم لاستعراض نظراء يجريه معهد تدريبي إقليمي آخر.

وبالنظر إلى ضرورة الربط المؤسسي فيما يتعلق بالقضايا التي تجري مناقشتها في مختلف الأفرقة العاملة، والمشاريع البحثية واللجان التابعة لمنظمة الإنتوساي ومنظمة الأوساي وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، ومؤتمر المراجعين العامين في الكومنولث وغير ذلك، تم اختيار تسعة معاهد تدريبية إقليمية وثلاث مراكز تدريبية إقليمية كمراكز امتياز أساسية في مواضيع متنوعة.

ولدى المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات أكاديمية تدريبية تُدعى 'الأكاديمية الوطنية للمراجعة والحسابات' (www.naaa.gov.in)، وهي مخصصة للمديرين والتنظيميين وكبار مديري المراجعة العاملين لدى المؤسسة. وتنظم هذه الأكاديمية دورات مهنية للمديرين التنظيميين المعنيين بالمراجعة من المعيّنين حديثاً، إلى جانب عدد كبير من الدورات الداخلية التنشيطية والمتخصصة.

ولدينا أيضاً 'المركز الدولي لنظم المعلومات ومراجعتها' (www.icisa-cag.gov.in)، المتخصص في توفير التدريب على مراجعة تكنولوجيا المعلومات والذي ينظم أيضاً برامج تدريبية دولية للمسؤولين في المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لبلدان أخرى. وحتى اليوم، تم تنظيم ١٢٢ برنامجاً تدريبياً دولياً تدرّب فيها حوالي ٣٧٠٠ مسؤول من ١٣٦ بلداً.

وقد نظّم بالفعل مركزنا الدولي الجديد لمراجعة الحساب البيئي والتنمية المستدامة دورتين تدريبيتين دوليتين عن مراجعة الحساب البيئي والتنمية المستدامة.

ومن أجل إضفاء عمق على التطوير المهني للموظفين مع التركيز على المجالات ذات الأولوية في كل مكتب ميداني على حدة، تظطلع المكاتب الميدانية التابعة للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام بتنظيم دورات تدريبية داخلية متصلة بوظائف محددة.

وبالإضافة إلى البرامج التدريبية المقررة مسبقاً، تُنظّم كذلك دورات تدريبية في الوقت المناسب للموظفين المقرر إيفادهم في مهام مراجعة متخصصة.

وتعتمد سياستنا على وجوب أن يتلقّى كل موظف مكلف بإجراء مراجعة في المنظمات الدولية تدريباً محدداً يتصل بمهمة المراجعة المتخصصة المسندة إليه. وستنظم مثل هذه الأنشطة التدريبية أيضاً للموظفين المكلفين بإجراء المراجعة في الوكالة.

وكجزء من قواعدها الإجرائية المعتادة، نوّكد أن الموظفين المكلفين للمراجعة في الوكالة سوف يتطلعون بانتظام على مجالات المراجعة الجديدة والناشئة، التي تواكبها منظماتنا لكونها تترأس لجنة تبادل الخبرات التابعة لمنظمة الإنتوساي. وسينطوي ذلك على أطر محاسبية متنوعة ونظم تخطيط الموارد في المؤسسة ومعارف تتعلق بمجالات محدّدة.

كما أننا نبعث موظفينا لحضور دورات تدريبية تُنظّمها مؤسسات مشهورة في الهند. ولكي تجعل المنظمة موظفيها على علم بالاتجاهات والممارسات الدولية في المراجعة عموماً، فإنها توفد عدداً كبيراً منهم لحضور برامج تدريبية في الخارج. وينطوي ذلك على الأنشطة التدريبية التي تجريها منظمات الإنتوساي والأوساي، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، مثل مكتب المحاسبة الحكومية التابع للولايات المتحدة الأمريكية، والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات التابع للمملكة المتحدة، ومكتب المراجع العام التابع لكندا، وجامعة كاليفورنيا بيركلي،

ومدرسة وارتنون، وجامعة بنسيلفانيا، وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، يوفد الموظفون كذلك لحضور أنشطة تدريبية بالاستفادة من برامج التعاون التي توفرها أستراليا واليابان والمملكة المتحدة.

وكدليل على الأهمية التي توليها المنظمة للتدريب، فقد تراوح متوسط أيام التدريب للموظف الواحد خلال السنوات الثلاث الأخيرة بين ٨ و ١٠ أيام في السنة.

دال- القدرة على مراجعة حسابات المنظمات الدولية

يملك موظفو المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات خبرة مكثفة في نظم المحاسبة، واللوائح المالية، ولوائح الموظفين، والعمليات والشراء والنقل ونظم تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة وما شابهها من منظمات. وقد اكبنا كذلك التغييرات والاتجاهات الأخيرة في هذه المجالات بسبب المراجعات المستمرة التي تجريها مؤسستنا وبحكم عضويتنا في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نتبع نهجاً ديناميكياً في المراجعة قادراً على الاستجابة للظروف التي تعمل فيها كل منظمة على حدة من المنظمات التي نراجع حساباتها. وإننا نعي مدى الحضور القوي لتكنولوجيا المعلومات في عمليات المنظمات، ولدينا قدرة مناسبة على مراجعة تكنولوجيا المعلومات مما يمكننا من استعراض عمليات تكنولوجيا المعلومات.

ويتمتع كل موظفينا بالكفاءة في اللغة الانكليزية لأننا نعدّ جميع تقارير المراجعة باللغة الانكليزية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتمتع أيضاً بكفاءة مناسبة في اللغات الفرنسية والإسبانية والعربية. لذلك، فإن الموظفين الموقدين للمراجعة حسابات في الوكالة ستكون لديهم المهارات اللغوية المطلوبة.

ويمكن الإشارة إلى أن موظفينا مناسبون للعمل في بيئة متعددة اللغات لأن تقارير المراجعة التي نعدّها تصدر أيضاً باللغات الإقليمية للولايات. ولديهم كذلك القدرة على العمل بمفردهم، خارج محيطهم الوطني وفي بيئات ثقافية مختلفة.

هاء- نظام الاتصالات المستخدم في المنظمة

تستخدم المنظمة التي يتبعها المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بنية أساسية حديثة لتكنولوجيا المعلومات ونظماً وممارسات أمنية مناسبة. ونستخدم نظاماً مشتركاً آمناً للمراسلات باستخدام جهاز الخدمة المركزية للتبادل "مايكروسوفت". ويتم تحصين الشبكة الداخلية باستخدام نظم من طبقتين تتضمن الحاجز الواقي والكشف عن حالات الاقترام. ويتم نشر نظام مركزي لمكافحة الفيروسات الحاسوبية بامتداد الشبكة. وننفذ نظاماً ضخمة لتكنولوجيا المعلومات حساسة للمهام لأغراض استخداماتنا الداخلية. وينطوي ذلك على استخدام تطبيقات على منصة Oracle 11i. وقد أدت الخبرة المكتسبة في تنفيذ نظم تكنولوجيا المعلومات الضخمة داخل المنظمة إلى وجود ممارسات أمنية قوية لنظم المعلومات.

ويتولى المركز المعلوماتي الوطني، وهو المركز الوطني الأول لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام، استضافة مواقعنا الشبكية وصيانتها. كما يزودنا المركز المذكور بخدمات الإنترنت ويدعم صيانة شبكتنا. ونقوم بمراجعات دورية للنظم وباختبارات للاختراق من أجل تحسين نظامنا الأمني. وقد عملنا كذلك على الارتقاء ببنيتنا الأساسية للاتصالات عن طريق تفعيل شبكة خاصة افتراضية مشتركة لجميع متطلبات الاتصالات في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، نقوم بصيانة الموقعين الشبكيين للجنة الإنتوساي المعنية بتبادل المعارف وإدارتها (www.intosai.ksc.org) وأداة الإنتوساي للتعاون الشبكي (www.intosaietool.org).

الاقتراح المالي

القسم جيم

الاقتراح المالي

أتعاب المراجعة وأشهر عمل المراجعين

سيكون مجموع أتعاب المراجعة ٢٢ ٣٠٠ يورو في السنة أي ما قدره ٤٤٦ ٠٠٠ يورو بالنسبة للسنتين ٢٠١٦ و٢٠١٧. وحسب تقديرنا، سنخصّص مقابل هذه الأتعاب عدداً إجماليًا يبلغ ٥٤,٥٣ شهراً لعمل المراجعة يوازيه ١٦٣٦ يوم عمل فيما يتعلق بالسنتين ٢٠١٦ و٢٠١٧.

ملاحظات إيضاحية

- هذه الأتعاب محسوبة على أساس استرداد إجمالي لتكاليف المراجعة بالكامل، وتغطي كل التكاليف المحددة في مذكرة الأمانة 3/Note 2015.
- وثمة زيادة هامشية (٣٪) في أتعاب المراجعة السنوية مقارنة بأتعاب المراجعة لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وذلك للتعويض عن الزيادة في تكلفة النقل، والموظفين وبدل الإقامة اليومي.
- ولا وجود لأيٍّ من عناصر التكاليف الثابتة لأننا لا نقترح فرض أي أتعاب على المراجعة. بل نقترح فقط المطالبة باسترداد التكاليف، وهي كلّها من نوعية التكاليف المتغيرة.
- ويستند حساب التكاليف إلى معدلات الأمم المتحدة لبدل الإقامة اليومي فيما يخص كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وأسعار السفر بالطائرة المنطبقة في الوقت الراهن. ولكن أي تغييرات مادية في التكاليف بسبب زيادة معدل بدل الإقامة اليومي، وتكاليف السفر بالطائرة وتكاليف الموظفين، أو تغيير سعر الصرف ذي الصلة، أو أي تغييرات في نطاق أو برنامج العمل، أو أي تغيير يطرأ للتعبير عن بنود استثنائية لم تكن متوقعة من قبل، مسائل سيتم استعراضها مع الوكالة إما بناءً على طلبنا أو طلب الوكالة. وأي زيادة في التكاليف بسبب هذه العناصر سوف نطالب بها كتكاليف فعلية ونُرفقها بما يكفي من المستندات التي تدعم مثل هذه المطالبات. كما ستكون هذه المطالبات رهناً بموافقة الجهة المختصة في الوكالة.

تحليل تكاليفنا فيما يتعلق ببرنامج العمل المقترح

للنظر إلى عرضنا المالي من منظور صحيح، يمكن قراءته في سياق اقتراحنا التقني ومدى التغطية الذي اقترحناه للمراجعة. ويتضمن برنامج العمل الذي نعرضه ١٦٣٦ يوم عمل بالنسبة للعامين ٢٠١٦ و٢٠١٧. واستناداً إلى التكلفة التي نعرضها بمبلغ ٤٤٦ ٠٠٠ يورو بالنسبة لهذين العاملين، تبلغ تكلفة يوم العمل الواحد الواردة في عرضنا ٢٧٢,٦٢ يورو، وهو ما يمكن التعبير عنه كذلك بتكلفة ساعة العمل الواحدة بمبلغ ٣٤,٠٧ يورو فقط.

المختصرات المستخدمة في الوثيقة

منظمة الأوساي	المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
الفاو	منظمة الأغذية والزراعة
الوكالة	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
منظمة الإنتوساي	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة
إيبساس	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

الشخص المعني بالاتصال:

المدير الرئيسي (العلاقات الدولية)

مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

Office of the Comptroller and Auditor General of India

9, Deen Dayal Upadhyaya Marg, New Delhi - 110124, India

رقم الهاتف: ٠٠-٩١-١١-٢٣٢٣٧٨٢٢، رقم الفاكس: ٠٠-٩١-١١-٢٣٢٣٦٨١٨

البريد الإلكتروني: subbramanianKS@cag.gov.in و subhu66@gmail.com

٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥

المرجع رقم: 5/S/II/02/2015

سعادة السيد أمانو،

يسرُّ مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا (مجلس مراجعة الحسابات) أن يقدِّم الاقتراح التالي لإجراء مراجعة مالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) عن الفترة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧.

إن المزيج المثالي الذي نتمتع به من خبرات وموارد ومعارف يجعلنا على ثقة بأننا نستطيع أن نقدِّم الحصيلة المتوقَّعة التي تنتظرها الوكالة من مراجع حساباتها الخارجي. ونقاط قوتنا التي قد تساعدكم في دراسة اقتراحنا هي النقاط التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- إنَّ مجلسنا هو مراجع الحسابات الخارجي لحكومة إندونيسيا. وتكمن قوتنا الرئيسية في المراجعة المالية، بما في ذلك مراجعة الامتثال، وكذلك إجراء مراجعة للأداء فضلاً عن المراجعة لأغراض خاصة.
- إن مجلس مراجعة الحسابات بخبرته في إجراء مراجعة سنوية لما يفوق مجموعه ٤٠٠ ٢ هيئة، قد أثبت أنه يستطيع إدارة موارده بفعالية وكفاءة وروح مهنية. وهذا الطلب مدعوم بنتائج استعراضات النظراء التي أجرتها المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في نيوزيلندا (٢٠٠٣)، والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في هولندا (٢٠٠٩)، والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في بولندا (٢٠١٤).
- إنَّ مراجعي الحسابات في مجلسنا حاصلون على شهادات دولية في مراجعة الحسابات، مثل المحاسب المحلَّف، والمحاسب العام المعتمد، والمراجع الداخلي المعتمد، ومراجع نظم المعلومات المعتمد.
- لدينا خبرة في مراجعة حسابات الهيئات العاملة بالمجال النووي في إندونيسيا: الوكالة الوطنية للطاقة النووية والوكالة الرقابية للطاقة النووية.
- بعد أن استكمل مجلس مراجعة الحسابات خبراته الدولية في الماضي، ها هو اليوم يشغل منصب رئيس الفريق العامل للإننتوساي بشأن المراجعة البيئية وهو أيضا عضو في مجلس إدارة الأسوساي.
- إننا ملتزمون بتقديم خدمات ذات نوعية جيدة وفي الوقت المناسب، ونحن على ثقة بأننا نملك الكفاءات التي تجعلنا مراجع الحسابات الخارجي للوكالة.
- وسنكون في غاية السرور لتزويدكم بأي مراجع أو معلومات إضافية قد تحتاجونها في هذا الصدد.

مع خالص التقدير والاحترام،

[ختم] [توقيع]

سابتو آمال دامانداري
نائب الرئيس

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

اقتراح

بشأن مراجع الحسابات الخارجي للوكالة
الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) للسنة المالية
٢٠١٦-٢٠١٧



مجلس مراجعة الحسابات
التابع لجمهورية إندونيسيا

تصدير

إنه لشرف لي أن أقدم هذا الاقتراح إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) بخصوص تعيين مراجع الحسابات الخارجي للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ لإجراء مشاورات في هذا الصدد. ويحتوي هذا الاقتراح على المعلومات الأساسية التي طلبتها أمانة الوكالة من خلال مذكرتها التي تحمل المرجع رقم: N3.00/030405 والمؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ فيما يتعلق بتعيين مراجع الحسابات الخارجي.

ويعرض هذا الاقتراح كذلك بتفصيل خطتنا والتزامنا بالامتثال للاختصاصات الناظمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك جميع الصناديق الاستثنائية والصناديق الخاصة، بغية تقديم ضمان معقول بشأن الرأي الذي نقدّمه.

وإنني أدرك التحديات الماثلة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية البارزة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأنا واثق من أنّ مراجعي حساباتنا المؤهلين والمعتادين على العمل بنهج المراجعة القائم على المخاطر وعلى تكنولوجيا المعلومات، والذين لهم خبرة في مهام مراجعة الحسابات الدولية ومراجعة حسابات الوكالة الوطنية للطاقة النووية والوكالة الرقابية للطاقة النووية، والحاملين لشهادات دولية في مراجعة الحسابات فضلا عن مشاركتهم في العديد من الأنشطة الدولية، سيساهمون في التغلب على تعقّد عملية المراجعة.

وإنني أضمن جودة عالية في المراجعة والاتصالات والتعاون لكي يتسنى لنا خلال فترة ولايتنا الترويج لدرجة عالية من النزاهة والموثوقية في البيانات المالية، ونحافظ بذلك على ثقة الأطراف المعنية في الوكالة.

وإنني أتطلع إلى تقديم خدماتي إليكم.

وتفضّلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام والتقدير،

سابتو آمال دامانداري

نائب الرئيس

قائمة المحتويات

١	تمهيد.....	
٢	قائمة المحتويات.....	
٤	السير الذاتية لأعضاء المجلس.....	
١	أولاً	لمحة عن مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا.....
١	ألف-	السجل التاريخي.....
١	باء-	القيم الأساسية.....
٢	جيم-	الأدوار والوظائف.....
٢	دال-	التعامل مع الخسارة في الدولة والفعل الإجرامي.....
٢	هاء-	الموارد البشرية.....
٣	واو-	بناء القدرات ومرفق التدريب.....
٦	ثانياً	مجلس مراجعة الحسابات والأنشطة الوطنية.....
٦	ألف-	أنشطة المراجعة.....
٧	باء-	الهيئة المعنية بوضع المعايير.....
٨	جيم-	استعراض النظراء.....
٨	دال-	اعتراف الجمهور.....
٩	ثالثاً-	مجلس مراجعة الحسابات والأنشطة الدولية.....
٩	ألف-	مهام مراجعة الحسابات الدولية.....
٩	باء-	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي).....
١٠	جيم-	المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (منظمة الأوساي).....
١٠	دال-	المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (مؤسسات الآسينساي).....
١١	هاء-	أنشطة التعاون الدولي الأخرى في مراجعة حسابات القطاع العام.....
١٢	رابعاً-	الخبرة في مراجعة حسابات الهيئات ذات الصلة بالمجال النووي.....
١٢	ألف-	نهج المراجعة.....
١٢	باء-	الوكالة الوطنية للطاقة النووية في إندونيسيا.....
١٢	جيم-	الوكالة الرقابية للطاقة النووية.....
١٤	خامساً-	نهج المراجعة الخاص بخدمات المراجعة الخارجية المقدّمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.....
١٤	ألف-	نطاق المراجعة.....
١٤	باء-	معايير ومنهجية المراجعة.....
١٦	جيم-	المراجعة القائمة على المخاطر وتقييم الضوابط الداخلية.....

- ١٦ التواصل مع المعنيين بالحوكمة دال-
- ١٧ التواصل مع مراجع الحسابات الخارجي السابق هاء-
- ١٧ أفرقة المراجعة واو-
- ١٧ تقديرات أشهر العمل في المراجعة زاي-
- ١٧ أتعاب المراجعة حاء-

التذييل ١ الجوائز المستلمة

التذييل ٢ أتعاب المراجعة

السير الذاتية لأعضاء المجلس مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا

مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا هو المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات التي تعتمد نظام المجلس. ويتكوّن المجلس من الرئيس ونائب الرئيس و٧ أعضاء في المجلس. وفيما يلي لمحة عن هؤلاء الأشخاص:

الدكتور هاري أزهر عزيز

عُيّن الدكتور هاري أزهر عزيز كرئيس للمجلس منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد كان عضوًا بارزًا في البرلمان (٢٠٠٤-٢٠١٤) وشغل منصب رئيس لجنة الميزانية وكذلك نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية. وتشمل خلفيته التعليمية حصوله على درجة الماجستير في السياسة الاقتصادية العمومية من جامعة أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٠) وعلى درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية أوكلاهوما في سنيلواتر في ولاية أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٠). وأثناء عمله كخبير اقتصادي في وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في جاكارتا (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، كان كذلك يعمل كمعلق في جريدة "Journal of Asian Business" في جامعة ميشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٥-٢٠٠٣).



نائب الرئيس، سابنتو آمال دامانداري، محاسب محلف ومحاسب عام معتمد

درجة الماجستير تولى السيد سابنتو آمال دامانداري، المحاسب المحلف والمحاسب العام المعتمد، منصب نائب الرئيس منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهو يتمتع بخبرة واسعة وطويلة كعضو في المجلس. وقد كان العضو السادس في المجلس في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، ثم العضو الخامس في المجلس في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، ثم العضو الثاني في المجلس في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ومهنة السيد دامانداري هي محاسب وهو عضو نشط في الميثاق الإندونيسي للمحاسبين. وقد تولى منصب رئيس المجلس الاستشاري التابع لقسم محاسبي القطاع العام، الميثاق الإندونيسي للمحاسبين في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤، وهو الآن عضو في المجلس



الاستشاري للميثاق المذكور.

وتخرّج السيد دامانداري من جامعة غادجاه ماداء، وواصل حياته المهنية في المحاسبة في القطاعين الخاص والعام على حد سواء. وأصبح من كبار الشركاء في شركة المحاسبة العامة، ومحاضرًا وخبيرًا متخصصًا في شؤون الميزانية في مجلس النواب. ويتولى السيد دامانداري، بصفته نائب الرئيس، المسؤولية عن الإدارة الداخلية لمجلس مراجعة الحسابات وعن شؤونه الإدارية ويشمل ذلك مجالات مثل مراجعة الحسابات والتخطيط المؤسسي والتقييم والتطوير؛ والشؤون القانونية؛ وضمان الجودة ومراجعة الحسابات الداخلية؛ والموارد البشرية والتدريب ووظائف الدعم الأخرى. وبالنظر في خلفيته المهنية ومجموعة المهام التي يضطلع بها، فهو المسؤول بالنيابة عن مجلس مراجعة الحسابات عن تقديم العطاءات بشأن خدمات مراجعة الحسابات الخارجية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

العضو الأول في المجلس، الدكتور أغونغ فيرمان سامبورنا، حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

الدكتور أغونغ فيرمان سامبورنا حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، والدكتوراه في الإدارة العامة والسياسات. وقد قادته خبرته ومعرفته الواسعة في القطاع العام إلى مشواره المهني كعضو في مجلس مراجعة الحسابات منذ عام ٢٠١١. والدكتور سامبورنا مسؤول عن مراجعة حسابات الشؤون الدفاعية والأمنية والقانونية والسياسية، مثل حسابات القوات المسلحة الإندونيسية وإدارة الشرطة ووزارة الدفاع ووزارة الشؤون الخارجية.



العضو الثاني في المجلس، السيد أغوس جاكو برامونو، درجة الماجستير في المحاسبة، محاسب.

عُيِّن السيد أغوس جاكو برامونو، الحاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والمحاسب، كعضو في مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهو حاصل على درجة الماجستير في الإدارة الحكومية. وهو كذلك عضو في المجلس الاستشاري للميثاق الإندونيسي للمحاسبين ومدير لمركز دراسات الاستثمارات وتعليم الشؤون المالية. والسيد برامونو مسؤول عن مراجعة حسابات البنك المركزي ووزارة المالية ومؤسسات مالية أخرى.



العضو الثالث في المجلس، البروفيسور الدكتور إيدي مولياي سوباردي، حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة الماجستير في الشؤون الإدارية، وهو محاسب محلف، ومحاسب معتمد في التحليل الجنائي

عُيِّن البروفيسور الدكتور إيدي مولياي سوباردي، الحاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة الماجستير في الشؤون الإدارية، والمحاسب المحلف، والمحاسب المعتمد في التحليل الجنائي، بصفته عضواً في المجلس منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. والسيد سوباردي هو أيضاً عضو في الميثاق الإندونيسي للمحاسبين. وقد حصل على شهادة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة بادجااران في عام ٢٠٠٥. والبروفيسور سوباردي مسؤول عن مراجعة حسابات المؤسسات الحكومية والرفاهية العامة ووزارة الدولة والبحث والتكنولوجيا.



العضو الرابع في المجلس، البروفيسور الدكتور هـ. رظال جليل، حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الإدارية

عُيِّن البروفيسور الدكتور هـ. رظال جليل، الحاصل على درجة الماجستير في الشؤون الإدارية، لولاية ثانية مدتها خمس سنوات بصفته عضواً في المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقبل أن ينضم إلى مجلس مراجعة الحسابات، كان عضواً في البرلمان مسؤولاً عن الشؤون المالية والاقتصادية. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بادجااران في عام ٢٠٠٨. والبروفيسور جليل مسؤول عن مراجعة الحسابات بشأن البيئة والموارد الطبيعية والشؤون البحرية والصيد البحري والغابات والزراعة والبنى الأساسية.



**العضو الخامس في المجلس، الدكتور مورماهادي سورجا دجانينغارا،
الحاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد، والمحاسب، والحاصل
على درجة الماجستير في الشؤون الإدارية، والمحاسب العام المعتمد**

عُيِّن الدكتور سورجا دجانينغارا لولاية ثانية مدتها خمس سنوات بصفته
عضوًا في المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد حصل على شهادة
الدكتوراه في المحاسبة من جامعة بادجاجاران في عام ٢٠٠٥. والدكتور
سورجا دجانينغارا مسؤول عن مراجعة حسابات وزارة الشؤون الدينية،
وزراعة الشؤون الداخلية، والحكومتين الإقليمية والمحلية في المنطقة الأولى
التي تشمل سوماترا وجاوا.



**العضو السادس في مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا،
البروفيسور الدكتور بحر الله أكبر، الحاصل على درجة الماجستير في
إدارة الأعمال، ودرجة الماجستير المعتمد عن تنظيم المشاريع**

عُيِّن البروفيسور أكبر لولاية ثانية مدتها خمس سنوات بصفته عضوًا في
المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهو حاصل على درجة
الماجستير في إدارة القطاع العام من جامعة لايسينتر بالمملكة المتحدة
(٢٠٠٠) وعلى شهادة الدكتوراه في القطاع الحكومي من جامعة
بادجاجاران في عام ٢٠١٣. والبروفيسور أكبر مسؤول عن مراجعة
حسابات الحكومتين الإقليمية والمحلية في المنطقة الثانية التي تشمل
مقاطعات شرق إندونيسيا (بالي ونوسا وتينغارا وكاليمانتان وسولاويزي
ومالوكو ودان وبابوا). كما أنه يتولى مراجعة حسابات وزارة الصحة
وزراعة التعليم ووزارة تنمية المناطق المحرومة والوكالة المعنية بالأغذية والعقاقير.



العضو السابع في المجلس، السيد أشاسانول قوساسي

عُيِّن السيد قوساسي بصفته عضوًا في المجلس منذ تشرين الأول/أكتوبر
٢٠١٤. وهو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة جوزي
ريظال في الفلبين. وقبل أن ينضم إلى مجلس مراجعة الحسابات، كان
عضوًا في البرلمان مسؤولًا عن الشؤون المالية والاقتصادية. وهو اليوم
مسؤول عن مراجعة حسابات المؤسسات الحكومية، بما في ذلك القطاع
المصرفي، وقطاع النفط والغاز، وقطاع الغابات، وقطاع النقل، وغير ذلك
من المؤسسات الحكومية الاستراتيجية.



الفصل الأول

لمحة عن مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا

ألف- السجل التاريخي

تأسس مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا، الذي يُطلق عليه في إندونيسيا Badan Pemeriksa Keuangan أو BPK، في عام ١٩٤٧ بموجب الدستور الإندونيسي لعام ١٩٤٥. وهو هيئة جماعية تتكوّن من ٩ أعضاء يختارون من بينهم رئيساً لهم ونائباً للرئيس. ويعمل أعضاء المجلس لولاية مدتها ٥ سنوات ويمكن إعادة انتخابهم لولاية مدتها ٥ سنوات أخرى ويبلغ سن التقاعد في المجلس ٦٧ عاماً.

ودور ووظيفة مجلس مراجعة الحسابات كما ينص على ذلك الدستور الإندونيسي هو مراجعة إدارة ومساءلة الشؤون المالية الحكومية على جميع المستويات الحكومية، أي الحكومات المركزية والمحلية وحكومات المحافظات، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمحلية.

ويعطي الدستور منصباً رفيع المستوى لمجلس مراجعة الحسابات في النظام والهيكل الإداري الإندونيسي. والمجلس ليس جزءاً من النظام التنفيذي أو التشريعي ولا القضائي، لذلك فإنّ للمجلس المستوى الوظيفي نفسه بموجب الدستور. ويكفل الدستور وقانون المراجعة وقانون مجلس مراجعة الحسابات الاستقلالية في الجوانب التشغيلية والمالية، كما يكفل الاستقلالية الذاتية لمجلس مراجعة الحسابات في أداء مراجعات الحسابات. ولا يحق لأحد التدخل في أعمال ونتائج المراجعة التي يقوم بها المجلس أو توجيهها. ويجوز أن تطلب الحكومة والبرلمان وعامة الجمهور من مجلس مراجعة الحسابات الاضطلاع بأعمال المراجعة ولكنّ قرار القيام بذلك يمكن أن يعود للمجلس المذكور.

ولا يتبع مجلس مراجعة الحسابات للحكومة والبرلمان ولكنه يقدّم نتائج مراجعته إليهما على الصعيدين الوطني ودون الوطني للقيام بإجراءات متابعة وفقاً للقانون. وفور ما ترد تقارير المراجعة في البرلمان، فإنها تُصبح متاحة في المجال العام ويمكن للناس على العموم المشاركة في مراقبة منتجات المجلس وكذلك مراقبة عمل الحكومة في إدارة واستخدام المال العام.

وتتمشى استقلالية المجلس واعتماده على الذات بالفعل مع الاستقلالية والاعتماد على الذات كما ترغب في ذلك مؤسسات المراجعة الحكومية وحسب ما ينص عليه إعلان ليما ومكسيكو الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنوساي).

باء- القيم الأساسية

لكي يُحقّق المجلس رؤيته وفي برسالته، فإنه يحافظ على وضعه الرفيع المستوى عن طريق تحقيق ثلاث قيم تنظيمية أساسية، هي الاستقلالية والنزاهة والحس المهني. ويمكن التوسّع في هذه القيم كما يلي:

١- الاستقلالية

إنّ مجلس مراجعة الحسابات هو مؤسسة حكومية تتناول المسائل التنظيمية والتشريع والميزانية، وهو لا يخضع لأي تأثير من أطراف أخرى أيا كانت.

٢- النزاهة

يركّز مجلس مراجعة الحسابات على النزاهة في جميع جوانب مراجعة الحسابات من خلال مطالبة كل مراجع بالالتزام بتصرف أخلاقي ومعايير سلوكية ومهنية على أعلى المستويات.

٣- الحس المهني

يضطلع مجلس مراجعة الحسابات بعمله وفقاً لمعايير المراجعة الوطنية ومدونة قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية لإدارة مراجعة الحسابات ونظام مراقبة الجودة، والإرشادات بشأن ضمان الجودة، والقيم الأساسية لمجلس مراجعة الحسابات.

وينشئ المجلس فريق مدونة قواعد السلوك لضمان تنفيذ جميع مراجعي الحسابات مدونة قواعد السلوك. ويضم هذا الفريق المستقل ممثلين من الأكاديميين والمهنيين ومن أعضاء المجلس.

جيم- الأدوار والوظائف

الدور الرئيسي لمجلس مراجعة الحسابات هو الترويج للشفافية والمساءلة في الشؤون المالية الحكومية عن طريق إجراء مراجعات للحسابات وتقديم توصيات وآراء وممارسة أدوار شبه قضائية. وليس هناك الكثير من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تضطلع بأدوار قوية وفريدة من نوعها مثل الأدوار التي يضطلع بها مجلس مراجعة الحسابات في المراجعات وكذلك في نظم الوظائف شبه القضائية.

١- وظيفة المراجعة

يجري المجلس مراجعات بشأن الشؤون المالية الحكومية على الصعيدين الوطني ودون الوطني ويشمل ذلك أكثر من ٤٠٠ ٢ كيان مركزي ومحلي بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمحلية. ويجري المجلس كذلك ثلاثة أنواع من المراجعة، هي المراجعة المالية ومراجعة الأداء والمراجعة لأغراض خاصة، بما في ذلك مراجعة الامتثال والمراجعة الاستقصائية.

٢- وظيفة تقديم توصيات

استناداً إلى نتائج المراجعة، يقدم المجلس توصيات استراتيجية ووطنية بشأن إدارة ومساءلة الشؤون المالية الحكومية، بما في ذلك النظر في وضع معايير المحاسبة الحكومية وتصميم نظام المراقبة الداخلية على جميع مستويات الحكومات.

٣- الوظيفة شبه القضائية

يعمل المجلس على تقييم و/أو تحديد حجم الخسائر في الدولة نتيجة الأفعال غير القانونية التي يرتكبها أمناء الخزائن والمسؤولون الحكوميون. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر المجلس في تسويات الخسائر في الدولة/الخسائر المحلية وبيانات الخبراء في جلسات المحاكمة المتعلقة بالخسائر في الدولة/الخسائر المحلية.

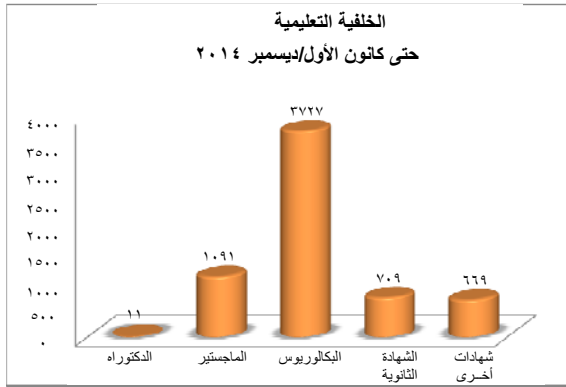
دال- التعامل مع الخسارة في الدولة والفعل الإجرامي

يجوز أن يجري مجلس مراجعة الحسابات مراجعة استقصائية إذا كان هناك ما يشير إلى وجود خسارة في الدولة و/أو وجود فعل إجرامي. وإذا كانت المراجعة ستكشف عن مسائل تؤدي إلى الاشتباه في ارتكاب فعل إجرامي أو ارتكاب عمل يضر بالشؤون المالية الحكومية، آنذاك يعرض المجلس مثل هذه القضية على مؤسسات إنفاذ القانون مثل الشرطة الوطنية والمدعي العام ولجنة القضاء على الفساد.

هاء- الموارد البشرية

إنّ الناس هم الاستثمار الثمين في مجلس مراجعة الحسابات وإننا نعطي الأولوية لبناء قدرات المراجعين العاملين في مجلسنا وندعم الموظفين

أما ما تبقى من الموظفين فهم يحملون شهادة البكالوريوس والشهادات الثانوية.



ويمنح مجلس مراجعة الحسابات كذلك باستمرار فرصة لموظفيه لمتابعة دراستهم والحصول على شهادة دولية أخرى ويساهم في تطوير المراجعة المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولدينا في الوقت الراهن ما يلي:

- ثمانية خبراء في التدريب وبناء القدرات على مراجعة الحسابات في إطار مبادرة الإنتوساي للتنمية والأسوساي،
- سبع جهات لتيسير المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لمنظمة الإنتوساي،
- مدرّبان معتمدان في إطار مبادرة الإنتوساي للتنمية بشأن التدريب على أداة الإنتوساي للتقييم الذاتي لإدارة النزاهة،
- مديران معتمدان للمعارف.

واو- بناء القدرات ومرفق التدريب

يوظّف مجلس مراجعة الحسابات موظفين لهم مجموعة واسعة من الخلفيات الأكاديمية منها، المحاسبية والاقتصاد والقانون وتكنولوجيا المعلومات والإحصائيات، وهلمّ جرا. ويقدم المجلس الدعم لمواصلة تطوير القوى العاملة لديه بتوفير التدريب وفرص التطور المهني على الصعيدين المحلي والدولي من خلال شبكة من

عبر برامج متنوعة مثل المنح الدراسية للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه والشهادات المهنية. كما أننا نقيم تعاونًا ثنائيًا مع ١٨ من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لبناء القدرات في المراجعة المالية ومراجعة الأداء. فالتعاون مع المكتب الوطني الأسترالي لمراجعة الحسابات على سبيل المثال هو تعاون يرمي إلى تقاسم المعارف والمهارات والممارسات في مراجعة الأداء والمراجعة المالية على أساس الاستحقاق. وبالإضافة إلى ذلك، أقيم مثل هذا النوع من التعاون مع مكتب المراقب والمراجع العام في نيوزيلندا عبر برنامج انتداب بشأن ممارسة المراجعة المالية على أساس الاستحقاق.

وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان عدد الموظفين في مجلس مراجعة الحسابات ٦ ٢٠٧ من الموظفين. ومن بين هؤلاء الموظفين، هناك ما مجموعه ٤ ٢٠٠ مراجع حسابات.

وهناك العديد من المراجعين الحاصلين على شهادات دولية في مراجعة الحسابات، على النحو التالي:

- ٢٠٠ ١ محاسب محلّف (محاسبون محلّفون أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين)؛
- ٢٠ مراجعًا يحملون شهادة محاسب عام معتمد؛
- ١٧ مراجعًا يحملون شهادة محاسب داخلي معتمد؛
- ١٢٦ مراجعًا يحملون شهادة مدقّق معتمد في قضايا الاحتيال؛
- ١٠ مراجعين يحملون شهادة مراجع نظم معلومات معتمد؛

وعلى ضوء الخلفية التعليمية، فيما يلي لمحة عن الموظفين:

- ١١ موظفًا يحمل درجة الدكتوراه،
- ١ ٠٩١ موظفًا يحمل درجة الماجستير.
- ٢٠٠ موظف يتابعون دراستهم للحصول على شهادات عليا مثل الماجستير والدكتوراه،

الشركاء الدوليين والجهات المعنية الدولية، ومنها الجامعات وغيرها من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ويعتمد المجلس نموذج بناء القدرات الذي وضعته لجنة بناء القدرات التابعة لمنظمة الإنتوساي ومبادرات الإنتوساي للتنمية.

ويقرُّ المجلس بأنَّ العديد من التغييرات المعقَّدة تعيد تشكيل بيئته الداخلية والخارجية على جميع المستويات، وهو ملتزم بتطوير نظم الإدارة وتطوير القدرات للاستجابة على النحو الواجب وتحويل التحديات إلى فرص للامتياز.

وتتولى إدارة الموارد البشرية ومركز التدريب التابعين للمجلس إدارة مراكز تدريبية ممتازة وتشرف على إدارة المعارف لتسهيل وصول ونشر المعارف المكتسبة من برامج الشهادات وبرامج الانتداب التي تستضيفها المؤسسات العليا النظيرة لمراجعة الحسابات. وتتمثَّل أشكال برامج إدارة المعارف في تنظيم حلقات العمل والتدريب والحلقات التدريبية ويُطلق عليها منتدى نقل المعارف. وقد أجرى مركز التدريب التابع لمجلس مراجعة الحسابات عدداً من التدريبات لفائدة الجهات المعنية الداخلية والخارجية:

١ - التدريب الداخلي

يُصمَّم التدريب للمستخدمين الداخليين استناداً إلى نموذج المعارف والمهارات والمواقف الخاصة بكل فئة من الموظفين:

أ- التدريب التعريفي لجميع الموظفين الجدد.

ب- التدريب على القيادة والإدارة للمديرين في مستويات ومناصب مختلفة

ج- التدريب الخاص بمراجعي الحسابات الذي ينقسم إلى فئتين: '١' التدريب الوظيفي على مراجعة الحسابات المقدم إلى مراجعي الحسابات في جميع المستويات أو الأدوار،

'٢' والتدريب التقني على مواضيع محددة بحسب الاحتياجات. على سبيل المثال: المراجعة المتصلة بالكوارث، ومراجعة البنية الأساسية، ومراجعة المشتريات، والإجراءات التحليلية، ونظام المعلومات الجغرافية الخاص بالمراجعة، وإدارة وتنظيم الموارد البشرية.

٢- التدريب الخارجي

كجزء من مساهمة مركز التدريب في تعزيز قدرات المراجعات الداخلية وكذلك إدارة الهيئات التي تراجع حساباتها، أجرى هذا المركز العديد من التدريبات، ومنها ما يلي:

- تدريب المحاسبين العاملين على مراجعة القطاع العام؛
- المشتريات الحكومية لفائدة المسؤولين الحكوميين؛
- إدارة الشؤون المالية وإدارة الأصول لفائدة المسؤولين الحكوميين؛

٣- التدريبات الدولية لفائدة المؤسسات العليا الأخرى لمراجعة الحسابات

تُنظَّم التدريبات الدولية في إطار البرنامج الخاص بمجلس مراجعة الحسابات وكذلك بالتعاون مع هيئات الإنتوساي والمؤسسات العليا المعنية لمراجعة الحسابات. وتُقدَّم المواضيع التالية في برامجنا التدريبية:

- المحاسبة في مجال التحليل الجنائي؛
- استخدام نظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في مراجعة الحسابات،
- مراجعة أداء المتأخرات في الضرائب،

- المراجعة البيئية، بما في ذلك المراجعة البيئية في مجالات محددة مثل قطاع النفط والغاز
- مراجعة قطاع الغابات،
- المراجعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات،
- المراجعة الاستقصائية.

وتجري جميع التدريبات داخلياً في مرفق التدريب التابع لمجلس مراجعة الحسابات. والمرفق مجهّز بغرف تدريب وبقاعات تحتوي على تسهيلات عصرية وعلى مختبر ومسكن للمبيت. وتقع مراكز التدريب التابعة لمجلس مراجعة الحسابات في أربع مدن، هي: جاكرتا ويوغياكرتا وميدان وماكاسار، وذلك لتستوعب أربع مناطق جغرافية في البلد.

- المراجعات المتصلة بالشؤون المالية،
- المراجعات الاستقصائية،
- مراجعات نظم المراقبة الداخلية
- مراجعة تكنولوجيا المعلومات.

الفصل الثاني

مجلس مراجعة الحسابات والأنشطة الوطنية

ألف- أنشطة المراجعة

وقد أصدر مجلس مراجعة الحسابات في غضون خمس سنوات (من فترة الفصل الثاني ٢٠٠٩ حتى الفصل الأول ٢٠١٤) ٦٩٠٠ تقرير، وشمل ذلك ما يلي:

- ٣٢٤٣ تقريراً بشأن المراجعة المالية،
- ٧٤٠ تقريراً بشأن مراجعة الأداء،
- ٢٩١٧ تقريراً لأغراض خاصة.

والمراجعة المالية هي الولاية القانونية بشأن مراجعة التي تجري سنويا بشأن الحكومتين الوطنية ودون الوطنية (على مستوى المحافظات والمقاطعات)، بما في ذلك الشركات الحكومية والمحلية. وتجري هذه المراجعة في غالب الأحيان من طرف شركات المحاسبة العامة التي تقدّم تقاريرها الخاصة بمراجعة الحسابات إلى مجلسنا. وفي عام ٢٠١٤، أصدر المجلس ٦٣٠ تقريراً للمراجعة المالية، ويشمل ذلك:

- ٨٦ كيانا حكوميا مركزيا،
- ٥٢٤ كيانا حكوميا محليا،
- ١٩ وكالة أخرى،
- تقريراً ماليا حكوميا موحداً يغطي العائدات والمنح الحكومية التي بلغت ١٤٣٨ تريليون روبية (١٢٠ مليار دولار أمريكي) وبلغت المصروفات الحكومية ١٦٥٠ تريليون روبية (١٣٨ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠١٣.

إن أنشطة المجلس في مراجعة الشؤون المالية الحكومية تشمل جميع الجوانب المالية الحكومية في الحكومتين الوطنية ودون الوطنية، وكذلك الشركات الحكومية والمحلية.

ويعمل المجلس على تقييم مدى ملاءمة العملية المالية، ونزاهة البيانات المالية، وسلامة الإدارة، والامتثال للقوانين واللوائح، ومدى ملاءمة استخدام الأموال.

ووفقاً لقانون مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٤ وقانون مجلس مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٦، يجري مجلس مراجعة الحسابات ثلاثة أنواع من المراجعات:

١- المراجعة المالية

تقدّم هذه المراجعة الأساس لإبداء رأي بشأن نزاهة المعلومات المالية المعروضة في التقارير المالية الحكومية.

٢- مراجعة الأداء/مراجعة مردودية الأموال

تُقيّم هذه المراجعة اقتصادية وكفاءة الموارد المالية الحكومية وفعالية البرامج الحكومية وتقدّم تقارير تتضمن الاستنتاجات إلى الجهات المعنية.

٣- المراجعة لأغراض خاصة

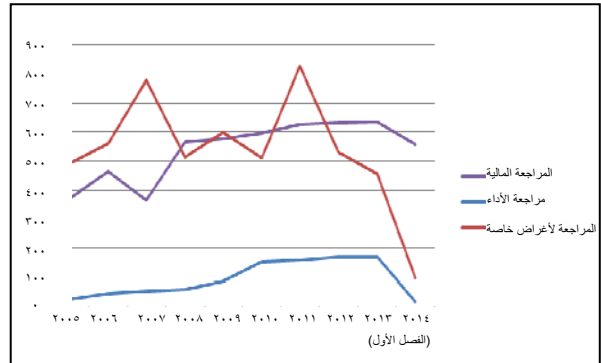
تتناول هذه المراجعة مجالات محددة مثيرة للقلق خارج نطاق المراجعة المالية ومراجعة الأداء، ومنها ما يلي:

- مراجعات الامتثال،

من استنباطات في تقارير المراجعة التي قدّمها المجلس.

وعلى الصعيد الداخلي، يتزعم المجلس تصميم وتنفيذ نظم مراقبة الاحتيال. وهو جزء من نظم مراقبة داخلية شاملة تهدف إلى التركيز أكثر على منع الاحتيال الداخلي والخارجي والكشف عنه. وبما أن المجلس يتزعم هذه المبادرة، من المتوقع أن تقوم المؤسسات الحكومية بمبادرات مماثلة.

عدد المراجعات التي أُجريت منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٤ (الفصل الأول)



باء- الهيئة المعنية بوضع المعايير

١- معايير المراجعة

إن مجلس مراجعة الحسابات هو هيئة تعنى بوضع معايير المراجعة الوطنية. وتعتمد المعايير معايير المراجعة الخاصة بمنظمة الإنتوساي وكذلك معايير المراجعة الدولية الأخرى بالاقتران مع السياقات الوطنية. وهناك اليوم لجنة وطنية مخصصة بشأن معايير المراجعة تعمل في إطار المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الخاصة بمنظمة الإنتوساي والتي اعتمدها منظمة الإنتوساي في مؤتمر قمته الدولي لعام ٢٠١٠.

وعلاوة على ذلك، لتفعيل وضمان تنفيذ متماسك كثيرا لمعايير المراجعة، وضع المجلس ما لا يقل عن ٤٨ من المبادئ التوجيهية التقنية والخاصة بالمراجعة لكل أنواع المراجعة الثلاثة. فعلى سبيل المثال، تنطوي منتجاته في مجال المراجعة المالية على المعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة المالية الوطنية لتقييم المخاطر، والعينات الإحصائية، وورقات العمل.

٢- معايير المحاسبة الحكومية ونظام المراقبة الداخلية

وفقا للقانون، يُكأف المجلس بالنظر في تطور معيار المحاسبة الحكومية وتصميم نظام المراقبة الداخلية على صعيد الحكومتين الوطنية ودون الوطنية.

إنّ مجلس مراجعة الحسابات يعمل باستمرار، كمؤسسة مهنية، على تحسين القدرات المؤسسية والتنظيمية والمهنية لدى موظفيه وفقا لتطور المواضيع وممارسات المراجعة من أجل تقديم تقارير مراجعة عالية الجودة وخالية من أي أخطاء. ويتماشى ذلك مع احتياجات الجهات المعنية. وبغية ضمان جودة المراجعات، ينشئ مجلس مراجعة الحسابات نظام مراقبة الجودة لتوفير ضمان معقول يثبت بأن أعمال المراجعة التي يقوم بها المجلس تفي باللوائح القانونية والمعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة.

ويتألف نظام مراقبة الجودة التابع لمجلس مراجعة الحسابات من مراقبة الجودة وضمان الجودة. وتُنَفَّذ عملية مراقبة الجودة في عملية المراجعة باتباع تسلسل هرمي يبدأ بفريق المراجعة ويصل إلى أكبر مدير للمراجعة قبل نشر التقرير. أما ضمان الجودة فيتعلق بعملية رصد امتثال المجلس لمعايير المراجعة السارية وتقديم تقارير عن ذلك لكي يكون كبير مديري المراجعة واثقا جدا من التقرير الصادر.

ويشارك مجلس مراجعة الحسابات كذلك بفعالية في القضاء على الفساد. ويمكن أن تقترح الجهة المنفذة للقانون، مثل الشرطة ومكتب المدعي العام ولجنة القضاء على الفساد، على مجلس مراجعة الحسابات القيام بالمراجعة. ومن بين مجموع التحقيقات التي قامت بها لجنة القضاء على الفساد، أكثر من ٦٠ % منها كانت مستمدة

وقد بدأت الحكومة الإندونيسية في عام ٢٠١٥ تطبيق نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل بعد نحو ١٠ سنوات من تطبيق المحاسبة على الأساس النقدي المعدل. وقد كان المجلس فعالاً في تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن النوعين من أسس المحاسبة.

جيم- استعراضات النظراء

لتكوين آراء موضوعية حول كيفية عمل مجلس مراجعة الحسابات، يخضع المجلس كل أربع سنوات لاستعراض من طرف مؤسسات عليا أخرى نظيرة استناداً إلى المعايير الدولية. وتهدف استعراضات النظراء إلى النظر فيما إذا كان المجلس يصمم وينفذ نظام مراقبة الجودة على النحو المناسب ووفقاً لمعايير المراجعة الوطنية، وتقييم جهود المجلس في متابعة توصيات الجهة المستعرضة النظيرة السابقة.

وفي عام ٢٠٠٩، خضع المجلس للاستعراض من طرف ديوان المحاسبة الهولندي؛ بينما قامت المؤسسة العليا البولونية لمراجعة الحسابات بهذه المهمة في عام ٢٠١٤. وخلصت المؤسستين إلى أن نظام وممارسات مراقبة الجودة في مجلس مراجعة الحسابات تتماشى مع المعايير الدولية وتقدم تطوراً إيجابياً للقدرات التنظيمية والإجرائية.

دال- اعتراف الجمهور

إن مجلس مراجعة الحسابات قد تلقى، كمؤسسة حكومية، من المؤسسات الأخرى وكذلك من عامة الجمهور عدداً من الاعترافات بشأن عمله وكذلك تواجده. وفي عام ٢٠٠٨، صنفت الجمعية الإندونيسية للاستشعار عن بعد مجلس مراجعة الحسابات على أنه أفضل كيان حكومي يدرج ويطور في مهامه المتعلقة بالمراجعة استخدام نظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.

كما أن وزارة الصحة منحت المجلس صفة أفضل المكاتب في تنفيذ برنامج وزارة الصحة

في الترويج لبيئة عمل صحية ونظيفة. وبالإضافة إلى الجائزتين المذكورتين، فإن المجلس حاصل كذلك على جوائز أخرى، وهي:

- جائزة المساءلة بشأن الأداء، المرتبة "A" بالنسبة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤؛
- جائزة بشأن التقارير المالية العالية الجودة عن السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٣؛
- جائزة الإصلاح البيروقراطي، المرتبة "A" من جائزة وزارة جهاز الدولة.

ويمكن الاطلاع على بعض الجوائز التي حصل عليها المجلس في التذييل ١.

الفصل الثالث

مجلس مراجعة الحسابات والأنشطة الدولية

شارك مجلس مراجعة الحسابات في أنشطة مراجعة دولية وتعاون دولي لتقاسم المعارف وكذلك بناء القدرات. وقد نتج عن هذه الأنشطة بصورة إيجابية مجموعات تضم أنواعاً مختلفة من الخبرات والمهنيين. وخضعت هذه المجموعات لمعايير وممارسات المراجعة الدولية.

ألف- مهام مراجعة الحسابات الدولية

يتعاون مجلس مراجعة الحسابات مع المؤسسات العليا الأخرى لمراجعة الحسابات للمساهمة في المراجعات الدولية وكذلك بناء قدرات المراجعة الدولية. ومن بين هذه المهام ما يلي:

- شارك مجلس مراجعة الحسابات، بالتعاون مع هيئة الحسابات الفرنسية، في المراجعات بشأن بعثات الأمم المتحدة للمراجعة في كينشاسا، الكونغو (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وإريتريا (بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا)، وكوسوفو (بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو)، وأنتشيه (اليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، ونيويورك (اليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة).

- قدّم مجلس مراجعة الحسابات، بالتعاون مع مفوضية مراجعة الحسابات التابعة للفلبيين، التدريب لمراجعي الحسابات التابعين له بشأن مهام المراجعة الدولية لهيئات الأمم المتحدة.

- أجرى مجلس مراجعة الحسابات، بالتعاون مع مبادرات الإنتوساي للتنمية، مراجعات تعاونية دولية وبرامج بناء القدرات بشأن مواضيع متنوعة من مراجعة الحسابات، مثل الدين العام ومراجعة الغابات.

وبالإضافة إلى ذلك، لدى المجلس خبرة أيضا في تنفيذ مشاريع تمّولها جهات أجنبية في إطار العديد من الوكالات الإنمائية الدولية، ومشاريع تمولها وكالات مانحة دولية في إندونيسيا، ومنها مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي.

باء- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)

يتولى المجلس القيادة بشأن هيئات الإنتوساي:

- الفريق العامل المعني بالمراجعة البيئية التابع لمنظمة الإنتوساي

يتراأس المجلس حاليا الفريق العامل المعني بالمراجعة البيئية التابع لمنظمة الإنتوساي. والفريق العامل المذكور هو أكبر فريق في منظمة الإنتوساي إذ أنه كان يضم ٧٨ عضواً في عام ٢٠١٤. ويتولى المجلس مسؤولية إدارة جميع المشاريع وضمان إنجازها. وفيما يتعلق بمشروع الفريق المذكور، يتولى المجلس قيادة مشروعين هما، مشروع بحوث الطاقة المتجددة واستعراض ٤ معايير دولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بالمراجعة البيئية. وبصرف النظر عن تولي قيادة المشاريع، شارك المجلس كذلك كعضو في اللجنة الفرعية في ثلاث مشاريع بحوث أخرى.

- الفريق العامل المعني بمراجعة المساعدات المتصلة بالكوارث التابع لمنظمة الإنتوساي.

شارك المجلس في رئاسة الفريق العامل. وفي إطار الفريق العامل المذكور، تزعم المجلس مشروع صوغ

جيم- المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (منظمة الأوسوسي)

ما زال المجلس، بصفته عضوًا معتمدًا في منظمة الأوسوسي منذ عام ١٩٧٩، يسعى جاهدًا لتعزيز أنشطة منظمة الأوسوسي وتوطيد التعاون بين أعضائها، ومن ذلك ما يلي:

- رئيس مجلس إدارة منظمة الأوسوسي لفترتين؛
- عضو في مجلس الإدارة لست فترات، بما في ذلك الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. وعضو في مجلس إدارة منظمة الأوسوسي، لمجلس مراجعة الحسابات صوت في تحديد سياسات ولوائح منظمة الأوسوسي وخططها الاستراتيجية وخطط عملها، وكذلك تحديد الخطط المالية السنوية وتعيين اللجان وتسمية الرئيس/الأمين العام المقبل وممثلي منظمة الأوسوسي في مجلس إدارة منظمة الإنتوساي؛
- مراجع حسابات أمانة منظمة الأوسوسي؛ وعلاوة على ذلك، ولتعزيز وتنفيذ المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، يشارك مجلس مراجعة الحسابات بنشاط في برنامج الجهات الميسرة للمعايير الدولية الخاصة بمنظمة الأوسوسي والتي تمولها مبادرة الإنتوساي للتنمية. وحصل العديد من المراجعين على شهادة الاعتماد من الجهات الميسرة للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

دال- المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (مؤسسات الآسينساي)

كان مجلس مراجعة الحسابات هو أول من استهل إنشاء مؤسسات أسين آسيان، وهي رابطة تضم ١٠ مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات في منطقة جنوب شرق آسيا. وقد اختير مجلس مراجعة الحسابات كأول رئيس وأمانة في الفترة

المعيار الدولي ٥٥٢٠ للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات - مراجعة المساعدات المتصلة بالكوارث وإجراء مراجعة موازية بشأن الرقابة على المساعدات المتصلة بالكوارث.

وعلاوة على ذلك، شارك المجلس بفعالية بصفته عضوًا و/أو قائد مشروع في أفرقة عاملة أخرى تابعة لمنظمة الإنتوساي، ومنها:

- الفريق العامل المعني بالدين العام. يشارك المجلس في الاجتماع والمشروع السنويين اللذين ينظمهما الفريق العامل المذكور؛
- الفريق العامل المعني بمراجعة تكنولوجيا المعلومات. يشارك المجلس بنشاط في تخطيط مشروع تكنولوجيا المعلومات وإجراءات المراجعة المفصلة لاستعراض الضوابط الرقابية على تكنولوجيا المعلومات، وهو يشارك في صياغة كتيب المبادئ التوجيهية لمراجعة تكنولوجيا المعلومات؛
- الفريق العامل المعني بتحديث الشؤون المالية والإصلاح الرقابي. يساهم المجلس في إعداد وثيقة اختصاصات وخطة عمل الفريق العامل المذكور؛
- الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد وغسل الأموال. يشارك المجلس بنشاط في صياغة المبادئ التوجيهية الأولى للفريق العامل، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة.
- الفريق العامل المعني بالموشرات الوطنية الرئيسية. يشارك المجلس في تصميم المفاهيم والمناقشات حول المؤشرات الوطنية الرئيسية.

ويشارك المجلس كذلك بنشاط في المعيار الدولي ٣٠ للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات - حول مشروع استعراض مدونة قواعد السلوك بقيادة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في بولندا.

٢٠١١-٢٠١٣. وبهذا الدور، فإن مجلس مراجعة الحسابات يحتل الصدارة في تحديد هيكل المنظمة وإنشاء جهازها وتسيير الشؤون الأولى لأمانتها، ومنذ عام ٢٠١٣ أصبح مجلس مراجعة الحسابات يضطلع بوظيفة أمانة مؤسسات أسين آسيان.

هاء- أنشطة التعاون الدولي الأخرى في مراجعة حسابات القطاع العام

يحظى مجلس مراجعة الحسابات، في الإطار الثنائي، بمزايا متبادلة وبالتعاون مع ١٨ مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات، بما في ذلك المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في أستراليا، ومكتب مراجع الحسابات العام في نيوزيلندا، ومكتب مراجعة الحسابات في ماليزيا.

وفي سياق التعاون الثنائي، تم الاضطلاع بعدة أنشطة، منها المراجعات التعاونية وبرامج الانتداب والتدريب وحلقات العمل. وهناك أنشطة مماثلة منتظرة بالفعل لعام ٢٠١٥ والسنوات التالية.

وبالإضافة إلى ذلك، يرسل مجلس مراجعة الحسابات كل سنة مراجعته للمشاركة في برنامج المنح الدراسية التابع لمكتب المحاسبة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من فريق المراجعة المالية.

باء- الوكالة الوطنية للطاقة النووية في إندونيسيا

من بين الهيئات التي يراجعها مجلس مراجعة الحسابات، الوكالة الوطنية للطاقة النووية التي تأسست من أجل إجراء البحوث حول تطوير وتنفيذ الطاقة النووية في إندونيسيا. وقد حصلت الوكالة على رأي قاطع طيلة السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق ببياناتها المالية التي راجعها مجلس مراجعة الحسابات.

وفي عام ٢٠١٤، نشر مجلس مراجعة الحسابات تقرير مراجعة عن مراجعة أداء الوكالة الوطنية للطاقة النووية فيما يتعلق بأنشطتها في مجال البحث والتطوير واستخدام نتائجها خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

وشملت تلك المراجعة ثلاثة مجالات:

- البحث والتطوير واستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية؛
 - إدارة العائدات غير الخاضعة للضرائب؛
 - التصرف في النفايات النووية.
- واستنادا إلى هذه المراجعة، أوصى مجلس مراجعة الحسابات الوكالة الوطنية للطاقة النووية بجملة أمور، منها استعراض سياستها لا سيما في قطاع البحث والتطوير، وآلية نقل التكنولوجيا، وعلاقتها بمدفوعات الإتاوات وآلية العقوبات.

جيم- الوكالة الرقابية للطاقة النووية

أنشئت الوكالة الرقابية للطاقة النووية في عام ١٩٩٨ لرصد جميع الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ الطاقة النووية في إندونيسيا.

ويجري مجلس مراجعة الحسابات كذلك مراجعات للبيانات المالية بشأن الوكالة الرقابية للطاقة النووية، حيث حصلت هذه الأخيرة على رأي قاطع في عام ٢٠١٤.

الفصل الرابع

الخبرة في مراجعة حسابات الهيئات ذات الصلة بالمجال النووي

يجري مجلس مراجعة الحسابات مراجعات مالية لوكاليتين رئيسيتين، هما: الوكالة الوطنية للطاقة النووية والوكالة الرقابية للطاقة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى مجلس مراجعة الحسابات كذلك مراجعات للأداء ومراجعات لأغراض خاصة بموجب الولاية المسندة له وفقا للقوانين.

ألف- نهج المراجعة

أجرى مجلس مراجعة الحسابات نهج المراجعة استنادا إلى المخاطر في هذه الهيئات. ويستعرض مجلس مراجعة الحسابات المخاطر في المنظمة ومخاطر الأعمال، كما يراجع المخاطر. وشمل ذلك إجراء تقييم لمخاطر الاحتيال وتقييم واستعراض تكنولوجيا المعلومات. وبذلك، يمكن لمجلس مراجعة الحسابات أن يحدّد عدد الموارد المخصصة لأعمال المراجعة.

ويستخدم نهج المراجعة الإلكترونية لإنتاج بيانات لربط النظم والمقارنة بين البيانات إلكترونيا وإقامة علاقة مادية ومنطقية بين البيانات حيث يمكن للمراجع تحديد وتحليل الاختلافات والعيوب في البيانات/المعلومات.

ويجري استعراض البيانات كذلك بواسطة تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب، بما في ذلك استخدام البرنامج الحاسوبي التفاعلي لاستخلاص وتحليل البيانات ولغة الأوامر لمراجعة الحسابات.

وقد أُجريت مراجعة لأداء هذه الوكالة لتقييم ما يلي:

- إدارة الموارد المؤسسية والبشرية؛
- خدمات الترخيص؛
- التفقيش؛
- رصد وتقييم المرافق والمواد المشعة.

والضوابط الرقابية الداخلية، وسينظر عموماً في العواقب المالية للعملية الإدارية.

وسوف يتم التشاور مع الإدارة في الوكالة بشأن إجراء المراجعة لأغراض خاصة، لا سيما المراجعة الاستقصائية، في الحالات التي يجد فيها مجلسنا ما يشير إلى وجود احتيال أو فساد.

الفصل الخامس

نهج المراجعة الخاص بخدمات المراجعة الخارجية المقدمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

يتناول هذا الفصل بالأساس رد مجلس مراجعة الحسابات على اللائحة المالية للوكالة فيما يتعلق بالمادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة والاختصاصات الإضافية النازمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويراعي مجلس مراجعة الحسابات تماماً لائحة الوكالة المالية المذكورة سابقاً ويمتثل لها كأساس نستند إليه في خدماتنا الرفيعة المستوى التي سنقدمها إلى الوكالة.

ويراعي مجلس مراجعة الحسابات بشكل كبير المعيار الدولي ١٢٦٠ للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات قياساً على المعيار الدولي ٢٦٠ بشأن مراجعة الحسابات الذي يقدم إرشادات حول أهمية التواصل والتعاون بين المراجعين والمسؤولين عن الحوكمة داخل الوكالة بغية تقديم عملية ونتائج عالية الجودة في مراجعة الحسابات.

باء- معايير ومنهجية المراجعة

سوف يُجري مجلس مراجعة الحسابات مراجعته وفقاً لمعايير المراجعة المتفق عليها عموماً ووفقاً للائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية النازمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الواردة في مرفق اللائحة المالية. وتشتمل معايير المراجعة الموحدة المتفق عليها عموماً على ما يلي:

- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
- المبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة الصادرة عن فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- معايير المراجعة الخاصة بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)؛
- إطار معايير الأمم المتحدة للمحاسبة/المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المُطبَّقة على الوكالة، أي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وستتم المراجعة وفقاً للمعايير المذكورة وتتم صياغتها من أجل تقديم ضمان معقول يكفل خلو

ألف- نطاق المراجعة

يمتثل مجلس مراجعة الحسابات لنطاق المراجعة على النحو الذي تنظمه اللائحة المالية للوكالة، بما في ذلك الأحكام الواردة في الاختصاصات الإضافية (الجزء الخامس، القسم ٢، المرفق ١).

وبالإضافة إلى إجراء مراجعة للبيانات المالية للوكالة استناداً إلى المخاطر والتحسينات المحتمل إدخالها على النظام المالي والإجراءات المالية، سوف ينظر مجلس مراجعة الحسابات في كفاءة الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة،

التقرير المالي للوكالة إجمالاً من بيانات مادية غير صحيحة سواء بسبب الاحتيال أو وجود بيانات خاطئة. وتقديم ضمان معقول يعني تقديم مستوى عالٍ من الضمان وليس تقديم ضمان قاطع.

ونظراً لأن هذه العملية ستكون المراجعة الأولى لحسابات الوكالة، فإن مجلس مراجعة الحسابات سيخصص ما يكفي من الوقت والموارد لتخطيط العمليات التجارية للوكالة ويكفل فهمها المتواصل. وسيتم ذلك المجلس من تحديد مكونات المراجعة الحرجة، وتصميم إجراءات المراجعة، وأداء المراجعة في الوقت المناسب بحسب معيار المراجعة والاتفاق المبرم مع الوكالة. وسيجري مجلس مراجعة الحسابات عملية المراجعة استناداً إلى تقييم المخاطر في الوكالة (المراجعة استناداً إلى المخاطر) وسيركز على تقارير مالية كثيرة وعلى النظام المالي داخل الوكالة والاسلوب الذي تسعى به الوكالة إلى إدارة تلك المخاطر. ومراحل المراجعة الأساسية في نهج مجلس مراجعة الحسابات هي كما يلي:

١ - التخطيط

تتطوي هذه المرحلة على فهم العمليات التجارية للوكالة، وأداء تقييم للمخاطر ووضع خطة المراجعة.

ومن شأن فهم العمليات التجارية للوكالة، بما في ذلك بيئات عملها ونظامها لتكنولوجيا المعلومات وضوابطها الرقابية الداخلية، أن تساعد على قيام المجلس بتصميم العمل اللازم، والتصدي للمخاطر الكبيرة وبالتالي الحيلولة دون فشل المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك، يراعي المجلس استنباطات المراجعات السابقة، بما في ذلك مراجعات الأداء التي قد يكون لها تأثير محتمل في البيانات المالية للوكالة.

وفي هذه المرحلة، يجري المجلس تقييم المخاطر كجزء هام من هذه المرحلة. وتشتمل عملية تقييم المخاطر على ما يلي:

- تحليل مخاطر الأعمال والمخاطر في المنظمة.
- تقييم المخاطر الكامنة على مستوى البيانات المالية ومستوى رصيد الحساب.
- تقييم الهيكل الرقابي الداخلي والتقييم اللاحق للمخاطر الرقابية. وينطوي ذلك أيضاً على تقييم مخاطر مراقبة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الاحتيال.
- تقييم فعالية الإجراءات التحليلية في مراقبة المخاطر والكشف عنها.

وسيتقبل مجلس مراجعة الحسابات مستوى من الخطر حيث لا يتم الكشف عن بيانات خاطئة مادية في البيانات المالية عن طريق إجراءات المراجعة. ويُقبل هذا المستوى من الخطر، الذي يُقَيِّم على أنه خطر منخفض، نظراً للتكاليف الكبيرة ولتعدد إجراءات مراجعة لا تقبل أي مستوى من الخطر أو تقبل مستوى منخفضاً للغاية من الخطر.

واستناداً إلى فهم العمليات التجارية للوكالة وتقييمات المخاطر، سوف يضع مجلس مراجعة الحسابات خطة مراجعة تضم تصميم برامج وإجراءات المراجعة الخاصة بالوكالة، والاتفاق على المعلومات التي ينبغي أن يوفرها موظفو الوكالة، وتحديد الوقت المحدد للعمل الميداني، والقيام بالإجراءات التحليلية قبل تاريخ المراجعة. وتضمن هذه الخطوة تناول جميع المخاطر.

٢ - العمل الميداني

العمل الميداني هو الجزء الحاسم من عملية المراجعة، وسوف يستكمل مجلس

المقدم إلى الوكالة تقريراً متوازناً ومنصفاً ودقيقاً ويحتوي على توصيات بناءة.

جيم- المراجعة القائمة على المخاطر وتقييم الضوابط الداخلية

كما سبق تفسيره آنفاً، سوف يتبع مجلس مراجعة الحسابات نهج المراجعة على أساس المخاطر لتصميم إجراءات المراجعة بشأن الحسابات المالية وكذلك نظام دورة المعاملات.

وسوف يتم استعراض نظام الضوابط الداخلية، الضوابط اليدوية والمحوسبة على حد سواء، لتحديد توقيت المراجعات الواجب القيام بها وتحديد طبيعتها ومداه.

وسوف تُستخدم أدوات المراجعة، مثل مصفوفة مخاطر الأعمال، ومصفوفة مخاطر المراجعة، ومصفوفة مخاطر الاحتيال، لتسهيل وضمان إجراءات المراجعة الكافية. واستخدام أدوات المراجعة هو بطبيعته مكمل للحكم الفني ولنزعة الشك لدى المراجعين.

دال- التواصل مع المعنيين بالحوكمة

إن التواصل بين مجلس المراجعين والجهات المعنية بالحوكمة والإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية وغيرها من الجهات المعنية عملية جد هامة لإنجاح المراجعة. وسوف يتعاون مجلس مراجعة الحسابات عن كثب مع المراجع الداخلي في الوكالة وكذلك مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. وسوف يُستخدم نهج المراجعة الخارجية بالمساعدة الداخلية والمراجعة الداخلية بالمساعدة الخارجية لتقديم المزايا الأمثل من عمل مجلس مراجعة الحسابات إلى الجهة المعنية بالحوكمة في

مراجعة الحسابات في هذه المرحلة تقييم فعالية الضوابط الرقابية الرئيسية لكامل السنة، ويُجرى اختبارات كثيرة للأرصدة والمعاملات المادية، ويتحقق من امتثال الوكالة للقانون واللوائح، ويستعرض المعلومات المكشوف عنها في البيانات المالية، ويصدر رأياً حول مراجعة البيانات المالية للوكالة.

وسيتضمن ضمان مراقبة الجودة في إجراءات المراجعة من خلال الإشراف على تحقيق إنجاز فعال لإجراءات المراجعة مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير المراجعة والالتزام بأفضل الممارسات.

إصدار التقرير

- ٣

سوف يقدم مجلس مراجعة الحسابات الأنواع الثلاثة التالية من تقارير المراجعة إلى الوكالة:

- رسائل إدارية،
- تقرير موجز أو رأي بشأن البيانات المالية،
- تقرير مطول أو تقرير المراجعة السنوي.

وسوف يحيل المجلس مباشرة إلى الوكالة الظروف التي لوحظت قبل إنجاز المراجعة، مثل عدم الامتثال للقوانين واللوائح، وأوجه القصور والضعف وانعدام الفعالية في الضوابط الداخلية التي تؤثر في قدرة المنظمة على تسجيل البيانات المالية ومعالجتها وتلخيصها وتقديم تقارير عنها. وسوف يصدر التقرير النهائي بعد إجراء مناقشة مع الإدارة العليا في الوكالة.

وسوف يضمن مجلس مراجعة الحسابات أن يكون تقرير المراجعة

الوكالة. وبذلك، يمكن لأعمال المراجعة الخارجية الترويج للمراجعة الناجعة والفعالة. ويتمشى هذا النموذج أيضاً مع الحوكمة في منظمة الإنتوساي بشأن العلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

هاء- التواصل مع مراجع الحسابات الخارجي السابق

التواصل مع المراجعين السابقين إجراء إلزامي وله أهمية لدى المجلس في مراجعة حسابات الوكالة. وسوف يُخصص وقت محدد وموارد محددة بصورة كافية لهذه العملية.

واو- أفرقة المراجعة

سوف يُشرف مجلس المراجعة مباشرة على عمل أفرقة المراجعة التابعة لمجلس مراجعة الحسابات في الوكالة.

وعلى المستوى التشغيلي، سوف يُسند مجلس مراجعة الحسابات إلى المراجع الرئيسي، المستوى نفسه الذي يحظى به المدير العام في العديد من المؤسسات العليا الأخرى لمراجعة الحسابات، من أجل قيادة عملية المراجعة وتوفير ضوابط على جودة المراجعة.

وينضوي موظفو المراجعة الذين سيُكلفون بعملية المراجعة ضمن الفئات التالية:

- مدير المراجعة/المسؤول الإداري عن المراجعة/كبار مراجعي البيانات المالية؛
- كبير مراجعي تكنولوجيا المعلومات؛
- كبير المراجعين الداخليين في الوكالة الوطنية للطاقة النووية/الوكالة الرقابية للطاقة النووية في إندونيسيا؛

• المشرف على المراجعة.

ويراعي مجلس مراجعة الحسابات كثيراً التوازن بين الجنسين في عمله الخاص بالمراجعة في جميع المناصب استناداً إلى نظام الجدارة وتكافؤ الفرص.

زاي- تقديرات أشهر العمل في المراجعة

قمنا بتقييم جهود المراجعة اللازمة لعملية المراجعة في المقر الرئيسي، بما في ذلك المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال ومختبرات البحوث. وكما أُشير إليه سابقاً في هذا الاقتراح، نقترح أن يكون هناك موظف مسؤول (مدير المراجع الخارجي) في المقر الرئيسي للوكالة. وسيتم استكمال المراجعة في المقر الرئيسي دورياً بمراجعة مؤقتة ومراجعة نهائية. وستجري مراجعة المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال ومختبرات البحوث مرة واحدة على الأقل خلال فترة السنتين. واستناداً إلى ذلك، فنحن نقدر أن المراجعة ستستغرق ٤٧ شهر عمل لمراجعة حسابات الوكالة لكل فترة سنتين.

حاء- أتعاب المراجعة

يقترح مجلس مراجعة الحسابات أتعاباً للمراجعة تبلغ ٤١٤ ٠٠٠ يورو لمدة سنتين أو ٢٠٧ ٠٠٠ لكل سنة من السنتين الماليين ٢٠١٦ و٢٠١٧.

وتستند الأتعاب المذكورة إلى الاستعادة الكاملة للتكاليف المتكبّدة في المراجعة، وتتضمن جميع تكاليف السفر والمهام السكرتارية وغير ذلك من التكاليف الثانوية وكذلك نفقات المعيشة/بديل المعيشة اليومي للمراجعين الذين نرسلهم للقيام بأعمال المراجعة.

وتغطي الأتعاب السنوية البالغة ٢٠٧ ٠٠٠
أتعاب المراجعة البالغة ١١٩ ٠٠٠ لكل سنة
و ٨٨ ٠٠٠ لتغطية التذاكر الجوية ونفقات
اللوازم.

ويبلغ متوسط الأتعاب في الشهر ٢ ٥٣٢ لكل
واحد من الموظفين الـ٤٧ المعنيين بمراجعة
الحسابات.

التدليل ١ الجوائز المستلمة

١- جائزة بشأن التقارير المالية العالية الجودة عن السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٣.



٢٠١٣



٢٠١١

٢- جائزة المساءلة بشأن الأداء، المرتبة "A" بالنسبة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤.



٢٠١٤



٢٠١١

٣- جائزة أفضل المكاتب التي تروج لبيئة عمل صحية ونظيفة



٢٠١٤

التذييل ٢ أتعاب المراجعة

الرقم	الوصف	المكان	عدد الأشخاص المشاركين	شهر	فرد	شهر من عمل الفرد	النفقات الثابتة وتذاكر الطائرة واللوازم المكتبية		
							النفقات الثابتة	تذاكر الطائرة**	اللوازم المكتبية
١	المقر الرئيسي	فيينا	المدير/المسؤول الإداري، المراجع/قائد الفريق	٦	٥	٣٠		٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
			المشرف	١	١	١			
٢	المكتب الإقليمي التابع للوكالة في تورونتو	تورونتو	المراجع/قائد الفريق	١	٣	٣		٩٠٠٠	١١٠٠٠
			المشرف	١	١	١		٣٠٠٠	٣٠٠٠
٣	المكتب الإقليمي التابع للوكالة في طوكيو	طوكيو	المراجع/قائد الفريق	١	٣	٣		٩٠٠٠	١١٠٠٠
			المشرف	١	١	١		٣٠٠٠	٣٠٠٠
٤	مكتب الاتصال في نيويورك	نيويورك	المراجع/قائد الفريق					٠	٠
			المشرف					٠	٠
٥	مكتب الاتصال في جنيف	جنيف	المراجع/قائد الفريق	١	٣	٣		٩٠٠٠	١١٠٠٠
			المشرف	١	١	١		٣٠٠٠	٣٠٠٠
٦	مختبرات البحوث في موناكو	موناكو	المراجع/قائد الفريق						
			المشرف						
٧	مختبرات البحوث في زايبيرسدورف، النمسا	زايبيرسدورف، النمسا	المراجع/قائد الفريق	١	٣	٣		٩٠٠٠	١١٠٠٠
			المشرف	١	١	١		٣٠٠٠	٣٠٠٠
	المجموع					٤٧			٨٨٠٠٠

ملحوظة على جدول أتعاب المراجعة

٢٠٧٠٠٠
٨٨٠٠٠
<hr/>
١١٩٠٠٠
٤٧
<hr/>
٢٥٣٢

قيمة العطاءات السنوية
النفقات الثابتة وتذاكر الطائرة واللوازم
المبلغ المخصص لأتعاب المراجعة
مجموع الأشهر المتوقعة من عمل الفرد
متوسط الأتعاب لكل شهر من عمل الفرد

البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين
لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا

No. VN-PH-73-2015

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالإشارة إلى مذكرتها رقم 3/Note 2015، يشرفها أن تُحيل ترشيح لجنة مراجعة الحسابات التابعة لجمهورية الفلبين لشغل منصب المراجع الخارجي لحسابات الوكالة للفترة المالية ٢٠١٦ و٢٠١٧.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

فيينا، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥

[ختم]

جمهورية الفلبين
لجنة المراجعة

COMMONWEALTH AVENUE, QUEZON City

١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥

سعادة المدير العام أمانو،

يشرفني أن أقدم اقتراح لجنة مراجعة الحسابات التابعة للفلبين لتقديم خدمات المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) للفترة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧.

وأرجو أن يكون الاقتراح شاملاً لجميع المعلومات المطلوبة وأن يبدي التزامنا الخالص بتقديم خدمات المراجعة بأعلى مستوى من الكفاءة والنزاهة والمهنية.

ومع شكرنا الخالص لكم، تتطلع اللجنة برؤيتها إلى بذل أكبر جهد بهدف تحسين العمليات وضمان المساءلة بشأن مختلف الصناديق والبرامج التابعة للوكالة.

مع فائق الاحترام والتقدير

[توقيع]

هايدي ل. مندوسا
المفوضة
الموظفة المسؤولة

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة



اقترح

بتقديم خدمات المراجعة الخارجية
لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية
للسنتين الماليتين ٢٠١٦ و٢٠١٧

مقدم في

شباط/فبراير ٢٠١٥



لجنة مراجعة الحسابات
جمهورية الفلبين

الفهرس

الصفحة

- ألف- السيرة الذاتية للمرشح ومعلومات مفصلة عن أنشطة لجنة مراجعة الحسابات على
المستويين الوطني والدولي
- ٢
- هيئة الحُكماء التابعة للجنة مراجعة الحسابات
- السيرة الذاتية – المفوضه هايدي ل. مندوسا، الموظفة المسؤولة
- ٣
- السيرة الذاتية – المفوض خوسيه أ. فابيا
- ١٢
- معلومات مفصلة عن أنشطة لجنة مراجعة الحسابات
- على المستوى الوطني
- ١٦
- على المستوى الدولي
- ١٧
- باء- نهج مراجعة الحسابات والموظفون
- ١٩
- النهج المتكامل للمراجعة على أساس تقييم المخاطر وتحقيق النتائج
 - عدد موظفي مراجعة الحسابات ومستوياتهم
- ٢٢
- جيم- رسوم المراجعة وعدد مراجعي الحسابات مقابل أشهر عمل لمراجعة حسابات السنتين
الماليتين ٢٠١٦ و ٢٠١٧
- ٢٥
- الرسوم المقترحة لمراجعة الحسابات (باليورو)
 - العدد الإجمالي التقديري لمراجعي الحسابات مقابل أشهر عمل المراجعة
- ٢٦

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالمفوضه هايدي ل. مندوسا
أرقام الهاتف: ٩٣١ ٧٨٧٣ / (٦٣٢) ٩٣١ ٧٥٩٣ (٦٣٢)
عنوان البريد الإلكتروني: hlmendoza@coa.gov.ph

ألف- السيرة الذاتية للمرشح ومعلومات مفصلة عن أنشطة لجنة مراجعة الحسابات على المستويين الوطني والدولي

خلفية الموضوع

لجنة مراجعة الحسابات هي أعلى مؤسسة لمراجعة الحسابات في الفلبين. وينص دستور الفلبين على استقلاليتها كمكتب دستوري، حيث تتمتع بموجب السلطة بسلطة مراجعة جميع الحسابات المتعلقة بالإيرادات والنفقات الحكومية وأوجه استخدام الموارد، وسنّ القواعد في مجالي الحسابات والمراجعة، ويخولها السلطة المطلقة لتحديد نطاق عمليات المراجعة التي تقوم بها والتقنيات المستخدمة في هذا الشأن، ويحظر تشريع أي قوانين تحدّ من تغطية مراجعتها.

وضمن الإطار الدستوري، فإن لجنة مراجعة الحسابات تترأسها هيئة الحكماء، وهي هيئة مكوّنة من رئيس ومفوضين اثنين، يعينهم رئيس الفلبين بموافقة لجنة التعيينات لولاية مدّتها سبع سنوات لكل منهم وغير قابلة للتجديد. وهيئة الحكماء مسؤولة عن البت في القضايا التي تُعرض عليها، وتحديد ورسم السياسات، وسنّ القواعد واللوائح التنظيمية، ووضع القواعد القياسية التي تحكّم الأداء الكفاء والفعال للسلطات والمهام المنوطة بها.

وأصبحت وظيفة الرئيس شاغرة بعد انتهاء ولاية الرئيس المعين في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥. وتعمل المفوضة هايدي ل. مندوسا اليوم موظفة مسؤولة عن لجنة مراجعة الحسابات. كما أن المفوضة السيدة مندوسا تعمل، بوصفها الموظفة المسؤولة، على تزويد اللجنة بخدمات الإدارة التنفيذية وبالتوجيهات العامة، وذلك بدعم من المفوض خوسيه أ. فابيا.

السيرة الذاتية



هايدي ل. مندوسا

موظفة مسؤولة

مفوضة

٢٠١٨-٢٠١١

المهنة

محاسبة عامّة قانونية

الكفاءات الأساسية

✚ خبرة في مجال مراجعة الحسابات، والتحقيق، والتدقيق في قضايا الغش، والحملة في مجال الدعوة لمكافحة الفساد، والنزاهة، والإدارة الرشيدة والفعالية الإنمائية المكتسبة بعد أكثر من ٢٥ عاماً من العمل المهني كمراجعة حسابات في الدولة، ومراجعة حسابات الأمم المتحدة، ومدربة، وكاتبة وخبيرة استشارية

✚ محاضرة مهنية بشأن التحقيق في الغش العملي، ومراجعة في مجال القيمة لقاء المال، والمراقبة الداخلية والتنبيه إلى الفساد، وتقييم سهولة التعرض للفساد

✚ مدافعة متحمّسة على ممارسة الإدارة الرشيدة والكفاءة الإنمائية

الخبرات المهنية

ألف: القطاع العام

✚ **موظفة مسؤولة، لجنة مراجعة الحسابات، من ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ إلى يومنا هذا**

✚ **مفوضة، لجنة مراجعة الحسابات، من ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى يومنا هذا**

✚ **رئيسة، لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية، لجنة مراجعة الحسابات، من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى يومنا هذا**

✚ **خبيرة استشارية، اللجنة الرئاسية لمحاربة استغلال النفوذ، من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦**

✚ **شاهدة خبيرة**، قضايا مختلفة مرفوعة ضد المُخطئين من المسؤولين نتيجة عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت على مدى السنوات التي قضتها في العمل مع لجنة مراجعة الحسابات إلى يومنا هذا

✚ **مراجعة حسابات في الدولة من الدرجة الخامسة (رتبة مدير من الدرجة الثانية)**، لجنة مراجعة الحسابات

✚ **رئيسة فريق — فريق لجنة مراجعة الحسابات، قضية أعمال النهب الخاصة**، قدمت تفاصيلها إلى مكتب أمين المظالم، من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦

- أجرت تحقيقات في قضايا الغش من أجل دراسة قضايا تتعلق بالأعمال غير المشروعة الأخرى التي ارتكبتها جنيرالات مشهورون كوسيلة لتكديس الثروة تم الحصول عليها بصورة غير قانونية
- قدمت المساعدة إلى البرامج الشاملة لمكافحة التي أعدها أمين المظالم
- ساعدت على إنجاز التدريب التجريبي في مجال الدعوة لأعضاء النيابة العامة وتدريب المساعدين القانونيين حديثي العهد بالتعيين
- ساعدت على إنجاز تدريب الوحدات المعنية بمكافحة الفساد

✚ **مستشارة في الشؤون المالية**، قدمت معلومات مفصلة لأغراض الشفافية إلى مكتب رئيس موظفي الديوان الرئاسي، مالاكانيانغ، مانيللا، من آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

- عملت على صياغة السياسات المتعلقة بمكافحة الفساد، مثل مراجعة التقييم الضريبي وتقديم المبادرة التي تركز على الأشخاص أو التحقيق التشاركي
- أجرت مراجعة/تحقيق في الشكاوى الموجهة مباشرة إلى الرئيس
- أجرت التنسيق بين الوكالات مع مكتب أمين المظالم، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الهيئات المعنية بالتحقيق، بما في ذلك أواسط الإعلام
- أجرت تحريات تتعلق بأنماط عيش نخبة من المسؤولين الحكوميين
- قدمت محاضرات عن التقنيات المستخدمة في التحقيق في قضايا الغش، والتنبيه إلى الفساد، والانحرافات والخروقات المتداولة داخل الحكومة

✚ **مراجعة حسابات مُشرفة، قطاع الحكم المحلي**، من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٣

✚ **قائدة فريق، فرقة العمل الخاصة المعنية بوحدات الحكم المحلي**، من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢

- أشرفت على مراجعة حسابات ست وحدات تابعة للحكم المحلي أسفرت عن رفع ست قضايا على الأقل ضد موظفين مختلفين
- استعرضت تقارير مراجعة الحسابات ووضعت صيغتها النهائية، حيث كشف معظمها النقب عن معاملات احتيالية مثل التزييف، والمغالة في تحديد الأسعار، والتسليم الوهمي وأشكال الاحتيال
- بنت في قضايا جنائية وإدارية كان ينبغي رفعها وضمنت توفير الوثائق الملائمة والواقعية وعمليات مراجعة الحسابات وتوفير الأدلة القانونية

- أعدت إفادة مكتوبة للشكاوى وما يتصل بذلك من تحليل القوانين، والأحكام واللوائح التنظيمية التي انتُهكت، وحجم المشاركة وكذلك الأشخاص المسؤولين
- عقدت مؤتمرا تقييما مع رؤساء الوكالات
- حضرت جلسات محاكم ومحاكمات بناء على أمر بالحضور صادر إما عن أمين المظالم أو عن محاكم سانديغانبيان
- عملت أيضا رئيسة فريق في مراجعة أغراض التحقيق الجنائي في إحدى بلديات الحكم المحلي المثيرة للجدل مما أدى إلى اكتشاف صفقات احتيالية لا تقل عن ٤٣٠ مليون بيزو. وهذه القضية قيد النظر في محكمة سانديغانبيان

✚ **عُيِّنَت رئيسة، شعبة مراجعة القيمة لقاء المال، مكتب مراجعة الحسابات الخاصة، من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠**

- أشرفت على خمسة أفرقة لمراجعة حسابات وكالات حكومية ومشاريع ممولة بقروض خارجية لاسيما ما يلي:

- ◀ مكتب الصناعات الحيوانية
- ◀ مؤسسة ضمان الإسكان
- ◀ المركز الجامع المعني بالإعفاء الضريبي
- ◀ مشروع تنمية منطقة فيسياس الوسطى
- ◀ حكومة مقاطعة بوكينون

- أسفرت عمليات مراجعة الحسابات عن إهدار موارد حكومية بوسائل احتيالية فضلا عن الممارسات غير الاقتصادية الأخرى

✚ **مراجعة حسابات دولة من الدرجة الرابعة، شعبة مكافحة الغش، مكتب مراجعة الحسابات الخاصة، من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨**

- عُيِّنَت رئيسة فريق في العديد من عمليات مراجعة الحسابات لاسيما ما يلي:
 - ◀ إجراء مراجعة لأعمال الغش في حكومة مقاطعة لاناو ديل سور — أدى إلى توقف أمين خزانة المقاطعة وطرده
 - ◀ إجراء مراجعة لأعمال الغش تتعلق بأموال بدء التشغيل في منطقة مينداناو الإسلامية المتمتعة بالحكم الذاتي (ARMM) لعام ١٩٩١ — أدت إلى اكتشاف حالات اختلاس أموال على نطاق واسع وتوجيه تهم جنائية مختلفة لمسؤولين حكوميين تتعلق بسوء الإدارة
 - ◀ إجراء مراجعة لأعمال الغش تطل وزارة الأشغال العامة والطرق الرئيسية في منطقة مينداناو الإسلامية المتمتعة بالحكم الذاتي (ARMM) — أدت إلى اكتشاف حالات اختلاس أموال على نطاق واسع، وإقامة مشاريع وهمية، وتوجيه تهم جنائية مختلفة لمسؤولين حكوميين

◀ إجراء مراجعة لأعمال الغش في وزارة البيئة والموارد الطبيعية – أدى إلى اكتشاف حساب خاص، حيث تم تسريب رسوم وضرائب محصّلة في مجال البيئة وتصريفها بطرق غير قانونية

✚ **مراجعة حسابات الدولة من الدرجة الثالثة، شعبة مكافحة الغش، مكتب مراجعة الحسابات الخاصة، من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٤**

✚ **مراجعة حسابات الدولة من الدرجة الثانية، شعبة مكافحة الغش، مكتب مراجعة الحسابات الخاصة، من تموز/يوليه ١٩٨٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢**

✚ **مدققة حسابات، مكتب مراجعة الحسابات الخاصة، من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إلى حزيران/يونيه ١٩٨٩**

✚ **مساعدة في مجال مراجعة الحسابات، مكتب مراجعة الأداء، من آذار/مارس ١٩٨٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤**

باء- المنظمات الدولية

✚ **محللة برامج، مصرف التنمية الآسيوي، من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١**

- قدمت المساعدة إلى متخصص في مجال داخل البلد لإعداد استراتيجية الشراكات القطرية
- نظمت حلقة عمل للتشاور مع فعاليات المجتمع المدني وأوساط الأعمال والشركاء الإنمائيين بشأن القضايا الصحية والاجتماعية
- أعدت ورقات مواضيعية عن قضايا الإدارة الرشيدة في مجال الصحة التي تؤثر على البلد

✚ **خبيرة استشارية، الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية (AusAID)، الفريق العامل التابع للمنتدى الفلبيني المعني بالإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد، من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧**

✚ **خبيرة استشارية في مجال الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد، مصرف التنمية الآسيوي (ADB)، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠، الفريق العامل للمنتدى الفلبيني المعني بالإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد، تعزيز وكالات قطاع العدل**

✚ **متخصصة في شؤون الإدارة الرشيدة، مكتب الخدمات الاستشارية أتوس (Atos)**

- تقييم منتصف المدة لمرافق المشاريع الصغيرة الممولة من المفوضية الأوروبية، من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

• التقييم الختامي لمرافق المشاريع الصغيرة الممولة من المفوضية الأوروبية، من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

✚ **متخصصة في شؤون الإدارة الرشيدة، مؤسسة بيرينشوت، تقييم نصف المدد للمفوضية الأوروبية –** مشاريع مكافحة الفساد لمكتب أمين المظالم، من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

✚ **متخصصة في شؤون مشتريات الحكم المحلي، برنامج إصلاح تقييم المشتريات على الصعيد القطري (CPAR)،** تقييم أثر إصلاحات نظام المشتريات والوكالات التابعة للحكم المحلي والحكومات الوطنية بما في ذلك مشاركة فعاليات المجتمع المدني، من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦

✚ **خبيرة في مجال المحاسبة والمراجعة الحسابات الداخلية، مؤسسة ALTAIR –** المفوضية الأوروبية، تقييم نظام المحاسبة والمراجعة الداخلية بالوحدات التابعة للحكم المحلي لدعم برنامج إصلاح قطاع الصحة للمفوضية الأوروبية، من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠٠٦

✚ **كاتبة، مشروع (رول) فعالية سيادة القانون الصادر عن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة،** نموذج دورة عن مكافحة الفساد، من أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٧

✚ **قائدة فريق، مراجعة حسابات إدارة شؤون الإعلام، مقر الأمم المتحدة، نيويورك،** من ١١ أيلول/سبتمبر إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

✚ **قائدة فريق، مراجعة حسابات عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في وارسو،** جمهورية بولندا، وفي بوخارست، برومانيا، نيسان/أبريل ٢٠٠٠

✚ **عضوة فريق، مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي في أوروبا، جنيف،** سويسرا، من ٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

التعليم والتدريب

✚ **ماجستير في إدارة الأمن الوطني، معهد الفلبين للدفاع الوطني، ٢٠٠٢-٢٠٠٣**

- حصلت على شهادة استحقاق بشأن التوفيق الأكاديمي
- نالت ميدالية برونزية عن أطروحتها بعنوان “Financial Accountability at the Philippine Army”
- تقلدت رتبة ملازمة كولونيل (احتياطية) في قوات الجو الفلبينية، القوات المسلحة الفلبينية

✚ **شهادة الماجستير في الإدارة العامة، تخصص في الإدارة المالية، جامعة الفلبين، ١٩٩٥-١٩٩٦**

- تخرجت من أعلى مراتب البرنامج المحلي لتقديم المنح للجنة الخدمة المدنية في الفلبين
- حصلت على ميدالية التوفيق الأكاديمي

- ✚ شهادة بكالوريوس في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، معهد القلب الاقدس، ١٩٧٩-١٩٨٣
- اجتازت امتحان عام ١٩٨٤ لنيل شهادة المحاسب العام المعتمد
- ✚ حلقة دراسية إقليمية عن تصميم وتسلسل وتطبيق إصلاحات إدارة المالية العامة، معهد التدريب الإقليمي في سنغافورة التابع لصندوق النقد الدولي، ٩ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢
- ✚ الجمعية العامة الثانية عشرة للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمنتدى الخامس للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات عن "استيعاب المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات" (ISSAIs)، منظمة الآسوساي، جايبور، الهند، من ٢٩ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٢
- ✚ المنتدى الرابع رفيع المستوى عن فعالية المعونة، المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الإنتوساي، (INTOSAI)، بوسان، كوريا، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
- ✚ الاجتماع الخامس للفريق العامل المعني بالمساعدة ومراجعة حسابات المعونة في حالات الكوارث المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الإنتوساي، (INTOSAI)، أنطاليا، تركيا، من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
- ✚ كيفية تعميم الأخلاقيات والنزاهة في ممارسات مراجعة الحسابات المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الآسوساي، كوريا، من ١١ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
- ✚ حلقة عمل دراسية عن تقييم مصادرة الأموال والتحقيق في الشؤون المالية، رابطة المصارف الآسيوية - آسيا، فندق انتركونتيننتال، ماكاتي، الفلبين، من ١١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
- ✚ مراجعة الحسابات المالية والامتثال، لجنة مراجعة الحسابات، من ٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١
- ✚ إدارة الجودة الشاملة والإشراف عليها، لجنة مراجعة الحسابات، من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠
- ✚ حلقة عمل عن التدريب في مجال مراجعة الحسابات بالأمم المتحدة، لجنة مراجعة الحسابات، من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠
- ✚ تدريب المدربين على دليل مراجعة حسابات المشتريات، من ١٥ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠
- ✚ التدريب في مجال مراجعة الحسابات بالأمم المتحدة، لجنة مراجعة الحسابات بالأمم المتحدة، من ١٤ حزيران/يونيه إلى ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩
- ✚ مراجعة حسابات مكتب التقديرات الضريبية على الدخل، من ١٧ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩

✚ دورة عن التنمية الرقابية، لجنة مراجعة الحسابات، من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ومن ٢٤ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦

✚ الأدلة عن المراجعة القانونية وإعداد التقارير، لجنة مراجعة الحسابات، من ١٥ إلى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥

✚ الدورة السنوية بشأن تطوير قدرات الموظفين، لجنة مراجعة الحسابات، من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٨

عضو (المنظمات المهنية/غير الحكومية/الشعبية/الطوعية)

✚ المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ASOSAI)

✚ المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI)

✚ المعهد الفلبيني لمحاسبي القطاع العام المعتمدين

✚ جمعية مراجعة عمليات الغش

✚ مبادرة *Ehem-Aha* (مكافحة الفساد)

✚ حركة *Dilaab*

بصفتها محاضرة

✚ محاضرة بعنوان

The Relevance of Certified Fraud Examiners in Fighting Graft and Corruption, ACFE 2nd General Meeting, Bahia Room Intercontinental Hotel, Makati City, 16 August 2012

✚ محاضرة بعنوان

International Anti-Corruption Day, Executive Dining Room, Asian Development Bank, 6 ADB Avenue, Mandaluyong City 1550, Philippines, 9 December 2011

✚ محاضرة بعنوان

A Lone Woman's Efforts to Fight Corruption in the Philippines by Heidi Mendoza, US Government Accountability Office (GAO) 441 G Street, NW, Washington, DC 20548, 29 April 2011

✚ محاضرة بعنوان

Effective Auditing As the Bane of Grand Corruption by Heidi Mendoza moderated by Sheila Coronel, director of the Stabile Center for Investigative Journalism at Columbia University, 1818 H Street, NW Washington, DC 20433 USA, 29 April 2011

محاضرة بعنوان

Corruption in Asia: Expose by a Filipina Whistleblower Heidi Mendoza, Maier Room, Fromm Hall, University of San Francisco, Golden Gate Avenue @ Parker, 30 April 2011

مناقشة بعنوان

Round Table Discussion on the Cultural Aspect of Corruption, Jakarta, Indonesia, 25 to 27 April 2006

محاضرة بعنوان

Red Flags of Procurement Fraud, Office of the Government Corporate Counsel, 14 June 2006

محاضرة بعنوان

Combating Graft and Corruption in the Local Government Units, Iloilo City, 25 August 2006

محاضرة بعنوان

People's Participation in the Graft and Corruption Prevention Project, Iloilo City, 25 September 2006

محاضرة بعنوان

Fraud Investigation Training Course for the Cambodian Human Rights Center, Phnom Penh, Cambodia, 10 to 13 October 2006

محاضرة بعنوان

Fraud Investigation and Prevention Techniques for Internal Auditors, Binalonan, Pangasinan, 15 November 2006

محاضرة بعنوان

Corruption Risk Identification and Management for the Non-Organic Personnel of the Office of the Ombudsman, Baguio City, 16 to 17 November 2006

مؤتمر "8th Visayas Wide Annual Convention of Resident Ombudsmen"، من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

محاضرة بعنوان

Ombudsman Field Investigation Training for New Recruits(USAID-ROLE), July - August 2005

محاضرة بعنوان

Ombudsman Field Investigation Training with support from USAID-EGTA, 22 to 26 March 2004, 19 July to 13 August 2004 and 27 September to 29 October 2004

محاضرة بعنوان

Common Procurement Fraud and Irregularities, Filipinas Heritage Library Makati City, 20 September 2004

دورة تدريبية بعنوان

Training on Audit of Internal Revenue Allotment (IRA) for Volunteers of Basic Christian Communities funded by the Makati Business Club, Tagaytay City, on various dates in 2004

بصفتها كاتبة

كتاب بعنوان

A Guide to Investigation of Common Procurement Fraud and Irregularities

كتاب بعنوان

Financial Accountability at the Philippine Army

مقال بعنوان

Isang Daang Taonng Pambansang Pagsisiyasat (1st Prize Winner) Essay Writing Contest, COA Centennial Celebration



خوسيه أ. فاييا

مفوض
٢٠٢٠-٢٠١٤

المهنة

محام

الكفاءات الأساسية

- خبرة واسعة في مجال القانون، والخدمة العامة، وتطوير الأعمال وتنظيم المشاريع، وتطوير السياسات العامة، وضمان الجودة، والتأمين الصحي، وإدارة الرعاية الصحية، والتمويل والتنظيم، والنهوض بالقدرات البشرية، والتوظيف والهجرة الدولية
- جمع خبرة لمدة تتجاوز ٣١ عاما في مجال القانون وقضايا الإدارة الرشيدة والأعمال والتواصل والهجرة، والرعاية الصحية
- قائد بارز يأخذ مبادرة في مجال التخطيط، وتنفيذ البرامج المجددة في مجال الإدارة الرشيدة، والقانون، والتواصل، والصحة والأعمال

الخبرات المهنية

ألف: القطاع العام

✚ مفوض، لجنة مراجعة الحسابات

(مايو/أيار ٢٠١٤ إلى يومنا هذا)

✚ مدير عام، وكالة الإعلام الفلبينية

(٢٠١٠-٢٠١٢)

- عمل ممثلا للفلبين لدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) معنياً بالمعلومات والثقافة، وكان ممثل الفلبين في مختلف لجان الآسيان لإدارة الصناديق، وترأس اللجنة الدائمة التي صاغت خطة الآسيان للتواصل
- استحدث ونفذ برنامج حملة مكافحة مهربي المخدرات الذي فاز بجائزة "أنفيل"

- استحدثت وقدم برنامج منتدى الاتصالات وتبادل الأنباء، وهو برنامج تلفزيوني كان يُبث ثلاث مرات في الأسبوع، وساهم بشكل فعال في إيصال ونشر مختلف برامج الحكومة ومشاريعها

✚ رئيس مؤسس ومدير عام الشركة الفلبينية للتأمين الصحي (١٩٩٥-١٩٩٨)

- كان عضواً مؤسساً لجمعية الضمان الاجتماعي الفلبينية، فرع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي التابعة لمنظمة العمل الدولية بجنيف، سويسرا
- طوّر الإطار التنظيمي لتنفيذ برنامج الرعاية الصحية الشاملة في الفلبين
- طور الإطار الإكتواري للتأمين الصحي الخاص بالفقراء، والعاملين لحسابهم الخاص، وقطاعات العمل في المجتمع الفلبيني
- بادر بوضع برامج ترمي إلى الكشف عن قضايا الاحتيال المرتبطة بالرعاية الصحية والحدّ منها
- طوّر ونقّذ البرنامج الوطني للتأمين الصحي، وذلك بمشاركة مورّدي خدمات الرعاية الصحية (المستشفيات، ومهنيي الرعاية الصحية) والموظفين وغيرها من الجهات المعنية
- بدأ العمل ببرنامج ضمان الجودة في المستشفيات، وجعله وسيلة للمشاركة في البرنامج الوطني للتأمين الصحي
- أقام شراكة مع وحدات حكومية محلية من أجل تنفيذ البرنامج الوطني للتأمين الصحي الخاص بالفقراء
- عمل مديراً لمشروع تمويل الرعاية الصحية (قطاع التأمين الصحي)، ومشروع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في الفلبين
- عمل مديراً لمشروع الحكومة الألمانية للضمان الاجتماعي الخاص بالفقراء
- طوّر شركة التأمين الفلبينية ورفع قيمتها من ١٥٠ مليون بيسو فلبيني عام ١٩٩٥ إلى ٢٠ بليون بيسو فلبيني عام ١٩٩٨. وتعتبر شركة "فيليهيلث" حالياً إحدى أكبر الشركات الحكومية في الفلبين من حيث الإيرادات

✚ رئيس بلدية بينمالي، بانغاسينان، الفلبين (١٩٩٢-١٩٩٥)

- خطط وطوّر ونفذ برنامج التغذية والغذاء والبيئة والرعاية الصحية الخاصة بالمعوزين. وأقرت الإدارة المحلية، ومؤسسة فورد، ووزارة الداخلية والحكومة المحلية بأن هذا البرنامج يشكل أحد

أفضل البرامج الحكومية في البلد. كما فاز البرنامج بجائزة *غالينغبوك* لرفعه مستوى عيش السكان في بينمالي، بانغاسينان. وتميز البرنامج أيضا بالابتكار والاستدامة ويسر استنساخه

✚ أمين مساعد للشؤون القانونية، وزارة الصحة، جمهورية الفلبين
(١٩٨٧-١٩٩١)

- وضع الإطار القانوني والتنظيمي لتنفيذ برامج الصحة في الفلبين مثل تلك التي تتصل بالصرف الصحي، وسلامة وفعالية الأدوية ومواد التجميل والأدوات، وكذا تنظيم المهنة في قطاع الصحة
- نادى بضرورة إصلاح قوانين قطاع الصحة، الأمر الذي أفضى إلى تطبيق قانون الأدوية البديلة، وتقارير مراجعة الحسابات المنقحة لقسم المراجعة الداخلية التابع للوزارة، وسجل تهما إدارية ضد مسؤولين مذبذبين
- عمل نائباً لرئيس الهيئة الفلبينية المعنية بالعقاقير الخطرة
- تقلّد منصب عضو مجلس إدارة مركز "إيست أفنيو" الصحي
- عيّن وصيّاً لمعهد البحوث التابع لمؤسسة الطب الاستوائي

باء- المنظمات الدولية

✚ مستشار، خدمات الأعمال والخدمات الاستشارية
(٢٠١٢-٢٠١٤)

- أتاح خدمات في مجال الأعمال والتنمية والاستشارة القانونية في الفلبين وبابوا غينيا الجديدة

✚ مستشار، مجموعة شركات غلايكان (سويسرا)
(١٩٩٨-٢٠١٠)

- أتاح خدمات الأعمال والخدمات الاستشارية وأعمال في مجال قانون التجارة الدولية ومجال تمويل التجارة والتسويق
- أتاح خدمات استشارية في مجال التنمية لإقليم سانداون، بابوا غينيا الجديدة
- ترأس شركة ميلاكون العالمية للخدمات، وجعلها وسيلة لربط المواطنين الفلبينيين الراغبين في العمل أو العيش أو القيام بأعمال تجارية في بلدان أخرى
- طرح القروض الصغيرة وريادة الأعمال الاجتماعية نموذجاً للأعمال بين مزارعي الأسماك في بانغاسينان

التعليم والتدريب

- ✚ درجة الماجستير في تنظيم المشاريع (ميزة حسن جدا) من المعهد الآسيوي للإدارة
- ✚ درجة الإجازة في القانون من جامعة الفلبين
- ✚ درجة الإجازة في الفنون من جامعة سانتو توماس
- ✚ اجتاز امتحان المحامين بدرجة ٨٤,٧٥٪ في عام ١٩٨٢
- ✚ تلقى التدريب في مجال ضمان الجودة والرعاية الصحية ضمن اللجنة المشتركة الدولية لاعتماد مقدمي الرعاية الصحية، الولايات المتحدة الأمريكية
- ✚ لديه مهارات في مجال التواصل المهني، بما في ذلك التحدث اللغتين الإنكليزية والفلبينية بطلاقة

الجوائز والتبويضات

- ✚ قُدمت جائزة "أنفيل" إلى وكالة الإعلام الفلبينية تنويها بمبادراتها وتنفيذها برنامج مكافحة مهربي المخدرات. وعمل هذا البرنامج على إنكاء وعي الجمهور بمختلف أنشطة عصابات المخدرات وتوظيفها أشخاص فلبينيين سعياً لتسليم المخدرات في بلدان أخرى. وأفضى البرنامج أيضاً إلى تراجع عدد سعاة المخدرات الفلبينيين في بلدان أخرى تراجعاً كبيراً
- ✚ نال شهادة تقدير جزاءً له على "جهوده الرائدة، لاسيما الكشف عن عمليات الاحتيال في مجال الرعاية الصحية والحد منها" و"لاستحداثه نظم وبنيات تحتية مهدت الطريق نحو تنفيذ "البرنامج الوطني للرعاية الصحية"، وهي شهادة منحتها إياه هيئة إدارة الشركة الفلبينية للتأمين الصحي التي تضم أمناء الصحة، والعمل، والتوظيف، والحكومات الداخلية والمحلية، والرعاية الاجتماعية والتنمية، وكذا رؤساء نظم الضمان الاجتماعي، ونظام الخدمات الصحية الحكومية، وكذا ممثل موردي خدمات الرعاية الصحية في الفلبين
- ✚ منحه رئيس الفلبين جائزة "غالينغبوك" بعد توصية لجنة الفرز التي ضمت ممثلين عن مؤسسة فورد، والمعهد الآسيوي للإدارة، وحكومة كندا ومساهماتها في تصميم وتخطيط وتنفيذ برنامج التغذية والغذاء والبيئة والرعاية الصحية في بينمالي، بانغاسينان
- ✚ مُنح شهادة "بانغاسينسي" للخدمة العامة المتميزة للغاية من كالويباغانان بالاريس، وهي منظمة مدنية اجتماعية مقرها في إقليم بانغاسينان
- ✚ نال وسام التفوق في الخدمة العامة من أمين وزارة الصحة اعترافاً له على أدائه المتميز نائباً لأمين وزارة الصحة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١

على المستوى الوطني

لجنة مراجعة الحسابات هيئة دستورية مستقلة تضطلع بوظيفة مراقبة أداء ومالية جميع فروع الحكومة الفلبينية. وللهيئة سلطة حصرية بموجب الدستور الذي حدد نطاق مراجعتها الحسابات، ووضع التقنيات والطرق الضرورية أو تلك التي تتطلبها تعاقدات مراجعة الحسابات.

المراجعة العادية للحسابات

يُجري مراجعو الحسابات في لجنة مراجعة الحسابات على مدار السنة عمليات مراجعة في جميع أنحاء البلد لمراجعة الحسابات المالية والامتثال وكذلك القيمة لقاء المال (التوفير والفعالية والكفاءة). ويكرس مراجعو الحسابات المعتمدون في قطاعات مراجعة الحسابات بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من وقتهم ومواردهم لمراجعة الحسابات المالية، بينما يكرس بين ٣٠ و ٤٠ في المائة لمراجعة حسابات القيمة لقاء المال.

وصُمم الهيكل التنظيمي للجنة مراجعة الحسابات بغرض وضع نهج موحد ومتكامل لمراجعة الحسابات وكفالة فعالية وكفاءة وتواتر واستجابة عمليات مراجعتها الحسابات. وقد اعتمد هذا النهج تعزيزاً لآلية تتيح مساءلة كاملة عن استخدام موارد الحكومة وقياس ذلك الاستخدام.

عمليات المراجعة الخاصة للحسابات

يُجري مكتب مراجعة الحسابات الخاصة وقطاع الخدمات الخاصة التابع للجنة مراجعة الحسابات أيضاً عمليات مراجعة للقيمة لقاء المال أو الأداء على نطاق كل الدوائر الحكومية أو كل القطاعات. وإضافة إلى ذلك، يجري المكتب عمليات مراجعة خاصة أخرى مثل عمليات مراجعة معدل الصرف وحق الامتياز والضريبة والإعالة.

كما يضطلع المكتب بعمليات الكشف عن الاحتيال في مجال مراجعة الحسابات التابع لقطاع الخدمات الخاصة وعمليات مراجعة أخرى لكشف الاحتيال، وذلك استناداً إلى الشكاوى والطلبات التي تقدمها الجهات المعنية. وأغلب مراجعي الحسابات الذين تُعهد إليهم قضايا الكشف عن الاحتيال هم مفتشون معتمدون لمكافحة الاحتيال.

كما انضمت لجنة مراجعة الحسابات إلى مكتب أمين المظالم في إنشاء فريق التحقيق المشترك من أجل ضمان توثيق فعال وناجح، والتحقيق في قضايا الرشوة والفساد وانتهاك مدونة قواعد السلوك الخاصة ومقاضاة مسؤولي وموظفي القطاع العام. ويولي الفريق المشترك أولوية للتحقيق في بعض القضايا المختارة المهمة للغاية ويقاضي أصحابها.

على المستوى الدولي

تواصل لجنة مراجعة الحسابات التأثير في ساحة المراجعة الدولية للحسابات. ويشغل رئيسها في الوقت الراهن منصب مراجع حسابات خارجي لفترة ست سنوات (٢٠١٤-٢٠١٩) لدى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومراجع حسابات خارجي لأربع سنوات (٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥) لدى منظمة الصحة العالمية. ولا تزال اللجنة عضواً في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعضو في فريق الخبراء والفريق العامل الفني التابع له، شارك بنشاط رئيس لجنة مراجعة الحسابات ومديرة المراجعة الخارجية للحسابات التابعة له في الدورات العادية لفريق الخبراء وفي اجتماعات الفريق العامل الفني. وفي عام ٢٠٠٦، ترأست لجنة مراجعة الحسابات فريق خبراء الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات الخارجيين، بما في ذلك فريقه الفني.

كما كانت لجنة مراجعة الحسابات عضواً في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ذي السمعة الطيبة لمدة ١٨ عاماً بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٣ وبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٨. وفيما يلي عملاء لجنة مراجعة الحسابات:

✚ المقر الرئيسي للأمم المتحدة/الأمانة العامة

✚ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

✚ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

✚ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

✚ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

✚ منظمة الأمم المتحدة للطفولة

✚ جامعة الأمم المتحدة

وتعمل لجنة مراجعة الحسابات أيضاً مراجعاً لحسابات مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي طلبتها المكاتب القطرية لهذه الهيئات في الفلبين. واستناداً إلى الاختصاصات المتفق عليها، تُراجع اللجنة المذكورة حسابات برامج ومشاريع المنظمات غير الحكومية في الفلبين مثل البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمفوضية الأوروبية، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ولجنة مراجعة الحسابات عضو دائم قديم العهد في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وعضو مؤسس للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وسبق أن شغلت الهيئة الفلبينية،

ضمن المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا، منصب أول أمين عام لها في ١٩٧٩، ورئيس مجلس إدارتها في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، وكانت عضواً في مشروع أبحاث نظام إدارة جودة مراجعة الحسابات في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. واستضافت اللجنة أيضاً الاجتماع الحادي والثلاثين لمجلس الإدارة (٢٠٠٢)، والجمعية العامة التاسعة للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في شباط/فبراير ٢٠١٣. وخلال الاجتماع الثاني عشر للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا في جايبور بالهند في ٣ آذار/مارس ٢٠١٢، انتُخبت اللجنة لعضوية مجلس الإدارة لفترة ثلاث سنوات.

وفي إطار التزام المؤسسات العليا الفلبينية لمراجعة الحسابات تجاه المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وعضو مؤسس للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، تواصل لجنة مراجعة الحسابات تزويد المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الأخرى بالمعلومات الخاصة بمواضيع تتعلق بتكنولوجيا المعلومات، وأداء مراجعة الحسابات، ومراجعة الحسابات المالية، ومواضيع أخرى ذات الصلة، وذلك عبر زيارتها الدراسية، وجولاتها التفقدية، وتبادلها المعارف ومناقشتها أفضل الممارسات. وبصفتها عضواً في مجموعة أخصائيي التدريب للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا، استمرت الهيئة الفلبينية في المشاركة في حلقات العمل التي تنظمها هذه المنظمة وتزودها بالموارد البشرية، وفي عمليات مراجعة الحسابات البيئية، وضمان الجودة لأداء مراجعة الحسابات، ومراجعة حسابات الخصخصة، وضمان الجودة في مراجعة الحسابات المالية. واستضافت الهيئة الفلبينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الجمعية العامة لفريق العامل المعني بمراجعة الحسابات البيئية التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

ولتوطيد أواصر التعاون وتبادل المعارف داخل الإقليم، انضمت لجنة مراجعة الحسابات إلى المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات التابعة للآسيان، التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وكان عدد الدول الأعضاء فيها ١٠ دول من أعضاء المؤسسة المذكورة، واختيرت رئيساً للجنة التدريب وعضواً في لجان تبادل المعارف والتخطيط الاستراتيجي. كما استضافت الاجتماع الأول للجنة التدريب في حزيران/يونيو ٢٠١٢.

باء - نهج مراجعة الحسابات والموظفون

النهج المتكامل للمراجعة على أساس تقييم المخاطر وتحقيق النتائج

يجري إعداد خطة عمل لمراجعة الحسابات سنويا وتشمل كافة موارد الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتضمن الخطة ما يلي:

(أ) تشير العبارة "نطاق مراجعة الحسابات" إلى نطاق عمل مراجعي الحسابات الخارجيين الذي يحكمه المادة ١٢ من اللائحة المالية للوكالة ومرفقه المتعلق باختصاصات المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة. وتُخصص موارد مراجعة الحسابات لمراجعة الحسابات المالية والامتثال، وكذا مراجعة حسابات الأداء أو مراجعة "القيمة لقاء المال".

(ب) تشير العبارة "التعاون مع مراجعة الحسابات الداخلية للوكالة الدولية للطاقة الذرية" إلى ضرورة التنسيق والتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية للوكالة.

(ج) تشير العبارة "نهج ومنهجية مراجعة الحسابات" إلى اتباع لجنة مراجعة الحسابات للنهج المتكامل للمراجعة على أساس تقييم المخاطر وتحقيق النتائج الذي يتضمن الأنشطة الأساسية التالية:

- ◀ استيعاب العمليات التي تحدد المخاطر وتضع أولويات لها؛
- ◀ تقييم استراتيجيات وضوابط إدارة المخاطر؛
- ◀ إبلاغ عن قيمة النتائج وقياس مستوى الترضية؛
- ◀ رصد مراقبة جودة خدمات مراجعة الحسابات.

ويضطلع الرئيس والمفوضان، بواسطة مدير المراجعة الخارجية للحسابات ، بالإشراف عن كُتب على عمليات المراجعة.

(د) تشير العبارة "جدول مراجعة الحسابات" إلى المكاتب التي تخضع للمراجعة استنادا إلى تقييم المخاطر وتوقيت/تاريخ المراجعة. وتُجرى مراجعتان اثنتان سنويا، الأولى مرحلية والثانية في المقر الرئيس للوكالة الدولية وفي بعض المكاتب الإقليمية.

(هـ) تشير العبارة "أنواع مراجعة الحسابات التي ينبغي إجراؤها" إلى المرجعات المالية ومراجعة القيمة لقاء المال التي ينبغي إجراؤها لكل زيارة من الزيارات المخصصة لمراجعة الحسابات.

وترمي مراجعة الحسابات المالية إلى طمأننة الوكالة الدولية على أن حساباتها وصفقاتها المالية لا تشوبها أي أخطاء مادية وتمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واللائحة المالية للوكالة ذاتها.

وتُجرى مراجعة بشأن "القيمة لقاء المال" لتقييم الفعالية الإدارية، والحد من الهدر، وتعزيز استخدام الموارد على أقصى حد، والتأكد من بلوغ النتائج المتوخاة، وتحقيق البرامج مقاصدها وأهدافها، وذلك بغرض إتاحة قيمة مضافة إلى عمليتي إدارة ومساءلة الوكالة الدولية.

(و) تشير العبارة "البيانات الإبلاغ عن نتائج مراجعة الحسابات" إلى الطريقة (أي من خلال مذكرة رصد مراجعة الحسابات/الرسالة الإدارية/تقرير مراجعة الحسابات) وتوقيت إصدار النتائج ذات الصلة.

وعند الانتهاء من كل مراجعة حسابات، تُبعث النتائج والتوصيات رفق الرسالة الإدارية إلى المسؤولين المعنيين في الوكالة الدولية. وتستند الرسالة الإدارية إلى قضايا مراجعة الحسابات والتوصيات المذكورة في مختلف مذكرات رصد مراجعة الحسابات المرسله إلى المسؤولين المعنيين خلال فترة مراجعة الحسابات بغية تمكينهم من التدخل فوراً، أو تصحيح مسار ما، أو من كليهما. ويشكل رد المسؤولين المعنيين على مذكرات الرصد هذه الأساس الرئيسي لاستنتاجات مراجعة الحسابات وتوصياتها كما يرد ذلك في الرسالة الإدارية.

ويصدر تقرير لمراجعة الحسابات يتضمن رأي مراجع الحسابات في البيانات المالية المجمعة في نهاية فترة التقرير المالي السنوي، والتي تجمّع نتائج مراجعة حسابات كافة مكاتب الوكالة الدولية خلال الفترة ذاتها، وتتضمن المراجعة أيضاً تجميعاً لنتائج مراجعة "القيمة لقاء المال" يرد في جزء منفصل، وذلك بالنسبة لمجموعة من العمليات المهمة للغاية التي ستطال على الأقل المقر الرئيسي للوكالة ومكاتبها الميدانية.

المعايير التي تحكم عملنا في مجال مراجعة الحسابات

نجري عمليات مراجعة الحسابات (المراجعة الشاملة للحسابات - ومراجعة الحسابات المالية، والامتثال، والقيمة لقاء المال) وفقاً لما يلي: (أ) المعايير الدولية لمراجعة الحسابات؛ (ب) معايير مراجعة الحسابات للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ (ج) ومعايير أخرى قد تكون ذات صلة بمراجعة حسابات الوكالة الدولية، ومقاييس أخرى لأفضل الممارسات بالنسبة لمراجعة الحسابات ذات "القيمة لقاء المال".

الحصول على معلومات وأدلة ووثائق مراجعة الحسابات وجمعها

نجمع الأدلة الكافية وذات الصلة وفقاً للمعيار الدولي لمراجعة الحسابات ٥٠٠ (أدلة مراجعة الحسابات)، وذلك بالعمل داخل المقر الرئيسي للوكالة الدولية وفي مكاتبها الإقليمية. ونطلب إلى الوكالة الدولية تزويدنا بهذه المعلومات مبكراً، وذلك لمنحها الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات والاستعدادات الضرورية لهذا الغرض. وتلتزم أشد التزام بمدونة أخلاقيات المحاسبين المهنيين التي صاغها مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وتتيح المدونة إطاراً مفاهيمياً يضمن الالتزام بالمبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة. ويوجد من بين مبادئها التوجيهية ضرورة احترام مراجعي الحسابات الخارجيين سرية المعلومات التي

يحصلون عليها خلال أدائهم واجباتهم المهنية، وعدم استخدام أو الإفصاح عن أي معلومة دون ترخيص صريح ومحدد من الجهة المعنية بها، ما لم يكن ثمة حق قانوني أو مهني أو ضرورة تسمح بذلك. ونؤكد للوكالة الدولية للطاقة الذرية أننا سنحترم الطابع السري والخاص لأي معلومة تعتبرها الوكالة كذلك.

وإذا ما أتاحت لنا فرصة الشراكة مع الوكالة الدولية من خلال خدماتنا في مجال المراجعة الخارجية، فإننا نتطلع إلى أن تراجع الحسابات الخارجي السابق سيسلمنا بسهولة المعلومات الوافية ووثائق عمليات المراجعة وفقاً لبروتوكول التسليم للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

ضمان الجودة

نلتزم بتصميم وتطبيق عمليات ضمان الجودة على مراجعتنا الحسابات، وأن تكون هذه العمليات فعالة. ونجري استعراضاً لضمان جودة مراجعة الحسابات في كل مرة نراجع الحسابات، وذلك وفقاً للمعيار الدولي لمراجعة الحسابات ٢٢٠ (ضمان جودة البيانات المالية لمراجعة الحسابات) الذي اعتمده المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ضمن المعيار ١٢٢٠. ولن يصدر أي تقرير عن مراجعة الحسابات ما لم ننته من استعراض ضمان الجودة.

ونطبق القائمة المرجعية لضمان الجودة الذي اعتمده مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في مراجعتنا حسابات المنظمات الدولية، وذلك ضمن منهجية مراجعتنا لحسابات الوكالة الدولية.

وتقدم خطط مراجعتنا للحسابات وبرامجنا إلى فريق عامل فني ولجنة مراجعة الحسابات المكونة من مسؤولين عن لجنة مراجعة الحسابات وذلك بغرض استعراضها. ويستعرض مدير مراجعة الحسابات مذكرات رصد مراجعة الحسابات ويراقب الفريق العامل الفني عن كثب عند تنفيذ عمليات مراجعة الحسابات. ويستعرض مدير مراجعة الحسابات والفريق العامل الفني رسائل الإدارة وتقدم إلى لجنة مراجعة الحسابات قبل إرسالها إلى عميل المراجعة.

مهام أخرى لمراجعة الحسابات

نجري تحقيقات إضافية بطلب من المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الإدارة، ونصدر تقارير منفصلة بشأن نتائجها، وذلك وفقاً للمادة ١٢-٥٥ من اللائحة المالية للوكالة.

عدد موظفي مراجعة الحسابات ومستوياتهم

تستمد لجنة مراجعة الحسابات قوتها من مجموعة أساسية من المهنيين تلقوا أفضل تدريب، تدعمهم مجموعة تضم ٨٠٩٤ موظفاً متعدد التخصصات من ذوي التخصصات التالية:

النسبة المئوية	العدد	مؤهلات الموظفين
٤٤٪	٣٥٥٨	محاسبون قانونيون معتمدون
١٪	٥٤	محامون
١٪	١١٧	محاسبون قانونيون معتمدون- محامون
٤٪	٣٤٥	مهندسون
٣٣٪	٢٦٦٢	خريجو المحاسبة
١٧٪	١٣٥٨	تخصصات أخرى
١٠٠٪	٨٠٩٤	المجموع

يحمل ٣٢ من موظفي لجنة مراجعة الحسابات درجة الدكتوراه في حين يحمل ١٧٣٢ درجة الماجستير. وبالمثل، يحمل بعض الموظفين شهادات دولية مثل شهادة محقق معتمد لمكافحة الاحتيال وشهادة مراجع حسابات داخلي معتمد.

وينتمي أكثر من ٢٠٠ مراجع حسابات من لجنة مراجعة الحسابات إلى مجموع مراجعي حسابات الأمم المتحدة، اختير من بينهم ٤٠ مراجعاً (أنظر الملحق ألف). ويقع الاختيار على مدير مراجعة الحسابات والمرجعين المكلفين بالمراجعة من بين الموظفين المقترحين. ويتولى فريق من المهنيين الملتزمين ذوي الخبرات الضرورية في مراجعة حسابات المنظمات الدولية، ومراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشرف رئيس لجنة مراجعة الحسابات على عملية مراجعة الحسابات عموماً. ويسنده في هذه المهمة مفوض الهيئة الفلبينية، بصفته رئيس لجنة مراجعة الحسابات. وسيعين مدير كبير من اللجنة مديراً لمراجعة الحسابات. وسيكون مدير مراجعة الحسابات مسؤولاً عن إدارة مراجعة حسابات الوكالة الذرية، تساعد فرق وظيفية في المقر الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية.

وقد اختير مراجعو الحسابات بعد عملية تنافسية، وخضعوا لعملية فرز صارمة تضمنت امتحانات، ومقابلات، ودورات تدريبية على مراجعة حسابات وكالات الأمم المتحدة، واستمروا في حضور دورات تدريبية بشأن التطورات الأخيرة في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات، وفي مجال تكنولوجيا المعلومات، ونظام تخطيط موارد المؤسسات حتى يُلمّوا بمتطلبات الوكالات. والموظفون المقترحون لهم تجربة ملموسة في مجال مراجعة حسابات الأمم المتحدة تتراوح مدتها بين ٠,١٩ و ١٢,٧٥ عاماً، أو شاركوا في عمليتي مراجعة حسابات اثنتين على الأقل.

وجميع المسؤولين والموظفين الذين يتضمنهم اقتراح مراجعة الحسابات موظفون مهنيون أو لهم شهادات مراجعة الحسابات أو كليهما. وجميع هؤلاء مراجعون قانونيون معتمدون ولهم رخصة مزاولة المحاسبة في الفلبين، بعد اجتياز امتحان التصريح المهني الذي تفرضه اللجنة للتنظيم المهني، إضافة إلى مراجعي حسابات داخليين معتمدين، ومحققين معتمدين لمكافحة الاحتيال، ومحامين، وثمانية وعشرين مراجعا يحملون شهادات ماجستير وما فوق.

ويتمتع مسؤولو وموظفو لجنة مراجعة الحسابات بمهارات مادية وأخرى غير مادية تتطلبها أعمال مراجعة الحسابات. كما يمتلكون مهارات في تطبيقات مايكروسوفت/أوفيس، وأدوات وتقنيات مراجعة الحسابات المستعينة بالحاسوب، وعمليات الإنترنت والشبكة، وخبرات في مراجعة حسابات الوكالات التي تعمل في محيط يزخر بالبرامج الحاسوبية. ولهم أيضا مهارات فعّالة للتواصل (شفهيا وكتابيا) ويجيدون اللغة الإنكليزية، بينما يجيد بعضهم لغتين إضافيتين. ويملكون على الخصوص مهارات جيدة للتواصل مع الآخرين ولديهم القدرة على العمل في محيط متعدد الثقافات.

ويملك مسؤولو وموظفو الهيئة الفلبينية لمراجعة الحسابات معارف فنية وخبرات في إدارة مراجعة حسابات الوكالات الحكومية والشركات الوطنية والمحلية، ولهم خبرات مراجعة الحسابات داخل الهيئة الفلبينية تتراوح بين ١٠ و ٣٤ عاما من مراجعة شاملة للحسابات (المالية، والامتثال، والأداء/القيمة لقاء المال، ومكافحة الاحتيال، وعمليات مراجعة خاصة للحسابات) مراجعي الحسابات مقيمين. وكبار مراجعي الحسابات خبراء في استعراض تقارير مراجعة الحسابات. ويضطلع هؤلاء بدور الخبراء في مختلف الدورات التدريبية والحلقات الدراسية (المحلية والدولية)، ويستطيعون إدارة وتسيير أفرقة، ولديهم القدرة على تدريب ورعاية وتحفيز الموظفين وتطوير مهاراتهم.

وبالنظر إلى عدد سنوات عمل المسؤولين والموظفين المقترحين مراجعي حسابات خارجيين للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على أساس مراجعة حسابات تعاقدية، فقد اكتسب هؤلاء خبرة واسعة لمراجعة الحسابات، وما يكفي من المعرفة بشأن منظومة الأمم المتحدة.

ويعمل المسؤولون والموظفون المقترحون في الوقت الراهن مراجعي حسابات خارجيين لدى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، ولهم خبرة في مراجعة الحسابات باستخدام نظم أوراكل لتخطيط موارد المؤسسات، والنظم المخصصة التي تعمل مع واجهة تخطيط موارد المؤسسات. وقد خضع ثلاثة مراجعي حسابات مقترحين للتدريب على تخطيط موارد المؤسسات أوراكل بجامعة أوراكل في الفلبين.

واستفاد مراجعو الحسابات الذين تولوا مهمة مراجعة حسابات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من تخطيط موارد المؤسسات أوراكل الذي أصبح يسمى النظام العالمي لإدارة الموارد. كما استفاد مراجعو الحسابات ممن اقترحت أسماؤهم على منظمة الصحة العالمية، من النظام العالمي للإدارة على منصة أوراكل منذ ٢٠١٢. ففي تعاقدات سابقة للمسؤولين والموظفين المقترحين لمراجعة حسابات الأمم المتحدة، اكتسب هؤلاء خبرة في مجال مراجعة حسابات نظم مختلفة مثل نظام الأمم المتحدة للمعلومات الإدارية المتكامل (إيميس)، ومنتجات نظام التطبيقات (ساب)، ونظام إدارة البرنامج (برومس)، ونظم تطبيقات حفظ السلام.

وللمسؤولين والموظفين المقترحين خبرة في مراجعة البيانات المالية التي تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢-٢٠١٤)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام ٢٠١٤، بما في ذلك وكالات دولية وصناديق أخرى أعدت طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مراجعة الحسابات في الفلبين. وقد شارك عدد من مراجعي الحسابات من بين الموظفين المقترحة أسماؤهم في استعراض السياسات والمبادئ التوجيهية المحاسبية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والسياسات المحاسبية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لمنظمة الصحة العالمية.

وتحدد لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية للجنة مراجعة الحسابات احتياجات مراجعي الحسابات التدريبية في ضمن مجموعة مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وذلك كما ترد في القوائم التي تحتفظ بها لجنة مراجعة الحسابات. وسيرفع برنامج التدريب مستوى الموظفين المقترحين لتنماشى مهاراتهم مع التطورات الراهنة في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات، وفي مجال تكنولوجيا المعلومات، ونظام تخطيط موارد المؤسسات، وبتيح معرفة ومهارات مخصوصة في مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد حضر مسؤولو وموظفو لجنة مراجعة الحسابات تدريباً على النهج المتكامل للمراجعة على أساس تقييم المخاطر الذي تتداخل فيها خدمات مختلفة لمراجعة الحسابات مثل المراجعة المالية والامتثال، وتلك القائمة على الوكيل والقيمة مقابل المال، وأداء مراجعة الحسابات على نطاق الدوائر والقطاعات الحكومية والتحقيق في قضايا الاحتيال وحضروا أيضاً تدريباً عن المحاسبة الجنائية نظمه البنك الدولي في عام ٢٠١١، بما في ذلك مستجدات معيار مراجعة الحسابات، ومعيار المحاسبية الدولية، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تواظب على تنظيمها لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية للهيئة الفلبينية لمراجعة الحسابات، أو قطاع التطوير المهني والمؤسساتي التابع للهيئة الذي أوكلت إليه مسألة الدورات التدريبية.

ويواصل المسؤولون والموظفون المقترحون حضور حصص تدريبية تنظمها لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية وقطاع التطوير المهني. وينفذ قطاع التطوير المهني هذا برنامج التدريب المتدرج للجنة مراجعة الحسابات. وبموجب هذا البرنامج، صُممت حصص التدريب بغرض إتاحة المعرفة والمهارات المطلوبة حسب مستوى الوظائف والمسؤوليات المرتبطة بها.

جيم- رسوم المراجعة وعدد مراجعي الحسابات مقابل أشهر عمل لمراجعة حسابات السنتين الماليتين ٢٠١٦ و ٢٠١٧

الرسوم المقترحة لمراجعة الحسابات (باليورو)

استناداً إلى تقييمنا لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نقترح رسوما سنوية لمراجعة الحسابات قدرها ٢٥٠.٠٠٠ يورو، مقابل مقابل ٢٢ شهر عمل للمراجعة أو ما مجموعه ٥٠٠.٠٠٠ يورو بالنسبة لسنتي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وترد المعلومات المفصلة في الجدول أدناه:

البيانات	٢٠١٦	٢٠١٧	المجموع
بدل الإقامة اليومي	١٧١ ١٢٠,٠٠	١٧١ ١٢٠,٠٠	٣٤٢ ٢٤٠,٠٠
تذاكر السفر والتكاليف ذات الصلة	٣٠ ٨٨٠,٠٠	٣٠ ٨٨٠,٠٠	٦١ ٧٦٠,٠٠
تكاليف أخرى	٤٨ ٠٠٠,٠٠	٤٨ ٠٠٠,٠٠	٩٦ ٠٠٠,٠٠
المجموع	٢٥٠ ٠٠٠,٠٠	٢٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠٠ ٠٠٠,٠٠

تتضمن رسوم المراجعة المقترحة أساساً بدل الإقامة اليومي وتذاكر السفر والتكاليف المرتبطة بها وتكاليف جلسات الإحاطة وحضور الاجتماعات وتكاليف إضافية ومصاريف طارئة أخرى. ولا تتضمن الرسوم رواتب مسؤولي وموظفي مراجعة الحسابات، كونهم موظفين دائمين في لجنة مراجعة الحسابات. كما لا تتضمن الرسوم أيام عمل الفرد التي التزمت بها اللجنة الفنية لضبط ومراقبة جودة المراجعة ومخرجاتها عند احتساب رسوم المراجعة.

العدد الإجمالي التقديري لمراجعي الحسابات مقابل أشهر المراجعة

ترد المعلومات المفصلة عن ٢٢ من مراجعي الحسابات مقابل أشهر المراجعة عن كل فترة مالية على النحو التالي:

المجموع الكلي لأشهر المراجعة (هـ) = (د) + (ز)	نوع مراجعة الحسابات ^(١)						الاسم (إن كان متاحاً) واسم الوظيفة (أ)
	مجموع أشهر المراجعة (ز) = (هـ) * (و)	مراجعة الحسابات النهائية		مجموع أشهر المراجعة (د) = (ب) * (ج)	مسح/مراجعة حسابات مرحلية		
		عدد مراجعي الحسابات (هـ)	أشهر المراجعة (و)		عدد مراجعي الحسابات (ب)	أشهر المراجعة (ج)	
خدمات المقر الرئيسي							
٠,٣				٠,٣	٠,٣	١	رئيس الهيئة الفلبينية لمراجعة الحسابات ^(٢)
٤	٢	٢	١	٢	٢	١	مدير مراجعة الحسابات ^(٣)
١٥,٥	٩	١,٥	٦	٦,٥	١,٣	٥	مراجعو الحسابات ^(٤)
خدمات المكاتب الإقليمية							
٢	١	١	٢	١	١	٢	مراجعو الحسابات ^(٤)
٢١,٨	١٢			٩,٨			المجموع الكلي لأشهر المراجعة

ملاحظات توضيحية:

- (١) حُدّد عدد زيارات مراجعي الحسابات في زيارتين (مؤقتة ونهائية مثلاً) بالنسبة لكل فترة مالية.
- (٢) يحضر رئيس لجنة مراجعة الحسابات أو ممثله اجتماع مجلس الإدارة/المؤتمر مرة واحدة عن كل فترة مالية.
- (٣) يحضر مدير مراجعة الحسابات المسؤول عن إدارة مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية اجتماعاً واحداً لمجلس الإدارة/المؤتمر العام على الأقل.
- (٤) تتكون فرق مراجعة الحسابات من خمسة إلى ستة مراجعي حسابات في المقر الرئيسي ومراجعين اثنين في المكاتب الإقليمية عن كل زيارة لمراجعة الحسابات.

وتتضمن الزيارة المؤقتة الأولى في عام ٢٠١٦ مسحاً لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كونها زيارة حاسمة لفهمنا طريقة عمل الوكالة وإعداد الخطة الاستراتيجية لمراجعة الحسابات. وتتضمن الإجراءات الأولية نظام الوثائق و/أو تحيين الوثائق الراهنة، وتحديد وتقييم أهم طرق المراقبة، وكذا إجراءات الاستعراض التحليلي الرامية إلى اكتساب المعرفة بشأن الحسابات المالية. ويستند مدى الاختبارات إلى مستوى المخاطر المعروفة ومدى موثوقية محيط المراقبة الداخلية. ويعتمد أخذ عينات من الحسابات طبقاً لمقياس آي إيس إيه ٥٣٠ (اعتيان الحسابات ووسائل الاختبار الأخرى) على نطاق واسع من أجل كفاءة عملية مراجعة حسابات فعالة.

وتتضمن مراجعة الحسابات النهائية عن كل فترة مالية اختبارات مفصلة لرصيد الحسابات واستعراض الكشوفات كما ترد في البيانات المالية، وتقييم نتائجها بهدف الخروج برأي بشأنها.

وإضافة إلى مراجعة الحسابات المالية، تشكل مراجعة الحسابات القيمة جزءاً لا يتجزأ من عملنا لمراجعة الحسابات المقترح والذي يرمي إلى طمأننة المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الإدارة، أن القضايا ذات الصلة تحدد وتعالج بفعالية وكفاءة وحسن التدبير.

المرفق

المرفق ألف

اللجنة الفلبينية المعنية بمراجعة الحسابات
ملخص مؤهلات مراجعي الحسابات وتجاربهم العملية، القائمة على أساس مراجعة الحسابات آيبساس/أوراكل، والإمام
بلغات الوكالة/الأمم المتحدة

الإمام بلغات الوكالة/الأمم المتحدة	ذوو الخبرة في مراجعة الحسابات في أوراكل/ تخطيط موارد المؤسسات	عدد عمليات مراجعة الحسابات القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	التجارب العملية (عدد السنوات)		المؤهلات المهنية	الاسم	العدد
			منظمات وطنية	منظمات الأمم المتحدة			
٢	√	١٠	٢٧,٠٠	٧,٥١	CPA, Lawyer, MBA	Martin, Lito Q.	١
٢	√	٥	٢٧,٠٠	١١,٣٥	CPA, MGM	Mutia, Rizalina Q.	٢
٢	√	١	٣٥,٠٠	٣,٠٠	CPA, MBA	Anacay, Joseph B.	٣
٢	√	٣	٢٩,٠٠	١٢,٧٥	CPA, MBA	Sese, Martha Roxana C.	٤
٢	√	٩	٣١,٠٠	٢,٠٢	CPA, MAC	Racelis, Michael L.	٥
٣	√	٩	٢٩,٠٠	١,٦٣	CPA	Cabug, Danilo V.	٦
٢	√	٢	٢٤,٠٠	١,٩٨	CPA, MM	Isidro, Lucila M.	٧
٣	√	٤	٣١,٠٠	١,٠٠	CPA, MBA, MNSA	Adelino, Mary S.	٨
٢	√	٢	٢٨,٠٠	٠,٤٦	CPA/MPA	Abellera, Liza L.	٩
٢	√	٢	٣٦,٠٠	٠,٣٧	CPA	Agustin, Elena L.	١٠
١	√	١	٣٠,٠٠	٠,٥٠	CPA, MPA	Almazan, Amarylly B.A.	١١
١	√	٢	٣٣,٠٠	٠,٤٦	CPA, MM	Antasuda, Carmelita O.	١٢
١	√	٣	٣٢,٠٠	٠,٥٠	CPA	Arzadon, Remigio Jr. A.	١٣
٢	√	١	٣١,٠٠	٠,٧٥	CPA	Bacani, Michael R.	١٤
٣	√	١	١٦,٠٠	٠,٠٦	CPA	Barredo, Eileen W.	١٥
١	√	٤	٣١,٠٠	٠,٦٤	CPA, MBA	Briones, Marilyn C.	١٦
١	√	٥	٢٦,٠٠	٠,٧٢	CPA, MBA	Cabochan, Lorna D.	١٧
٢	√	١	٣٣,٠٠	١,٠٠	CPA, MBA	De Jesus, Maribeth F.	١٨
١	√	٢	١٧,٠٠	٠,٢٧	CPA, Lawyer, MBA	Domingo, Osana D.	١٩
٢	√	٤	٢٩,٠٠	١,٤٨	CPA/MBA	Dondonilla, Adela L.	٢٠
١	√	٢	١٦,٠٠	٠,٦٤	CPA	Dulay, Jeannelyn V.	٢١
١	√	٣	١٧,٠٠	٠,٢٢	CPA/MM	Dungo, Christine C.	٢٢

الإمام بلغات الوكالة/الأمم المتحدة	نوو الخبرة في مراجعة الحسابات في أوراق/ تخطيط موارد المؤسسات	عدد عمليات مراجعة الحسابات القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	التجارب العملية (عدد السنوات)		المؤهلات المهنية	الاسم	العدد
			منظمات وطنية	منظمات الأمم المتحدة			
١	√	٥	٣١,٠٠	٠,٧٧	CPA	Ferreros, Ma. Theresa B.	٢٣
٢	√	٣	٢٦,٠٠	٠,٥٨	CPA	Filler, Digna Cresencia D.	٢٤
١	√	١	١٤,٠٠	٠,١٩	CPA	Flores, Mary Jane F.	٢٥
٢	√	٢	٣٧,٠٠	٠,٧٣	CPA	Gojunco, Teresita R.	٢٦
١	√	٢	٢٥,٠٠	٠,٨٧	CPA, CFE, MBA	Lagunoy, Estela Marie B.	٢٧
١	√	٥	١٢,٠٠	٠,٣١	CPA, CFE, CIA, MBM	Marcos, Dondon P.	٢٨
١	√	١	١٠,٠٠	٠,٢٥	CPA, CIA, MBM	Marcos, Ma. Carmela E.	٢٩
٢	√	٤	٣٢,٠٠	٠,٦٥	CPA, MBA	Mendoza, Visitacion Q.	٣٠
١	√	١	٣٠,٠٠	٠,٥٢	CPA, MBA	Pablo, Rita R.	٣١
١	√	١	١٥,٠٠	٠,٩٢	CPA	Perez, Sandra Rowena D.	٣٢
١	√	١	٣٩,٠٠	٠,٧٣	CPA, MBA	Poso, Irene F.	٣٣
١	√	٦	٢٥,٠٠	٠,٨٨	CPA	Ramos, Joycelyn R.	٣٤
١	√	١	٣٢,٠٠	٠,٨٣	CPA, MPA	Ramos, Pearl L.	٣٥
١	√	٢	٢٨,٠٠	٠,١٩	CPA/MBA	Rosales, Renato O.	٣٦
١	√	٢	١٣,٠٠	٠,٣٠	CPA, MM	Sillorriquez, Mark C.	٣٧
١	√	٤	٣٠,٠٠	٠,٣٣	CPA/MBA/MPA/L LB	Ugay, Rhodora F.	٣٨
٢	√	٥	٢١,٠٠	٠,٤٧	CPA/MBM	Visaya, Heherson P.	٣٩
٢	√	٣	٣٣,٠٠	٠,٢٠	CPA/MBA	Yacat, Virginia A.	٤٠

*مفتاح المختصرات:

CPA	- محاسب قانوني معتمد
CFE	- محقق معتمد لمكافحة الاحتيال
CIA	- مراجع حسابات داخلي معتمد
MBA	- ماجستير في إدارة الأعمال
MGM	- ماجستير إدارة حكومية
MNSA	- ماجستير إدارة الأمن الوطني
MPA	- ماجستير في الإدارة العامة
MM	- ماجستير إدارة
MM-BM	- ماجستير إدارة - الأعمال والإدارة
MPM	- ماجستير إدارة عامة
MAC	- ماجستير في مراجعة الحسابات

لجنة مراجعة الحسابات

اقترح بتقديم خدمات المراجعة الخارجية لحسابات
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
للسنتين الماليتين ٢٠١٦ و٢٠١٧

Commonwealth Avenue
Quezon City 0880 PHILIPPINES
www.coa.gov.ph

ملخص بشأن ترشيح كل من المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند،
ومجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا
ولجنة مراجعة الحسابات التابعة لجمهورية الفلبين
لأغراض تعيين مراجع الوكالة الخارجي للعامين ٢٠١٦ و٢٠١٧

المعلومات المطلوبة ^١	الهند	إندونيسيا	الفلبين
السيرة الذاتية للمرشح	تم تقديم السيرة الذاتية للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند	تم تقديم لمحة عن رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا	تم تقديم السيرة الذاتية لكل من مفوضي (٢) لجنة مراجعة الحسابات التابعة لجمهورية الفلبين
تفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب مراجع الحسابات العام	شمل ذلك تفاصيل عن أنشطة المراجعة الوطنية والدولية.	شمل ذلك تفاصيل عن أنشطة المراجعة الوطنية والدولية.	شمل ذلك تفاصيل عن أنشطة المراجعة الوطنية والدولية.
تعيين نطاق أنشطة المراجعة المزمع تنفيذها	شمل ذلك تعيين نطاق المراجعة وكذلك مدى أنشطة المراجعة	شمل ذلك تعيين نطاق المراجعة وكذلك مدى أنشطة المراجعة	شمل ذلك تعيين نطاق المراجعة وكذلك مدى أنشطة المراجعة
تخصصات المراجعة المتوقع توفّرها	قُدِّم وصف لعدد من تخصصات المراجعة المتوفّرة	قُدِّم وصف لعدد من تخصصات المراجعة المتوفّرة	قُدِّم وصف لعدد من تخصصات المراجعة المتوفّرة
أتعاب المراجعة المقترحة شاملةً الرواتب المتعلقة بالمراجعة، وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى، وتكاليف السفر ونفقات إعاشة المراجع الخارجي ومعاونيه.	تم عرض أتعاب المراجعة البالغة ٢٢٣ ٠٠٠ يورو لكل عام (أي ٤٤٦ ٠٠٠ يورو في المجموع) لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.	تم عرض أتعاب المراجعة البالغة ٢٠٧ ٠٠٠ يورو لكل عام (أي ٤١٤ ٠٠٠ يورو في المجموع) لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.	تم عرض أتعاب المراجعة البالغة ٢٥٠ ٠٠٠ يورو لكل عام (أي ٥٠٠ ٠٠٠ يورو في المجموع) لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.
عدد أشهر عمل المراجعين المقرّر تكريسها لإجراء المراجعة	قُدِّرت بما مقداره ٥٤,٥٣ شهر عمل للمراجعين فيما يخص المهمة المتعلقة بعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.	قُدِّرت بما مقداره ٩٤ شهر عمل للمراجعين فيما يخص المهمة المتعلقة بعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.	قُدِّرت بما مقداره ٤٤ شهر عمل للمراجعين فيما يخص المهمة المتعلقة بعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

^١ مذكرة من الأمانة بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.